

أكاديمية الدراسات العليا
فرع مصراتة

كتاب

تأصيل البناء في تعليل البناء

لمؤلفه

عبيد الله محمد بن عبد الله الزركشي

من علماء القرن الثامن الهجري

تحقيق

د. عبد الوهاب محمد عبد العالي

د. محمد سالم الدرويش

كتاب

تأصيل البناء في تعليل البناء

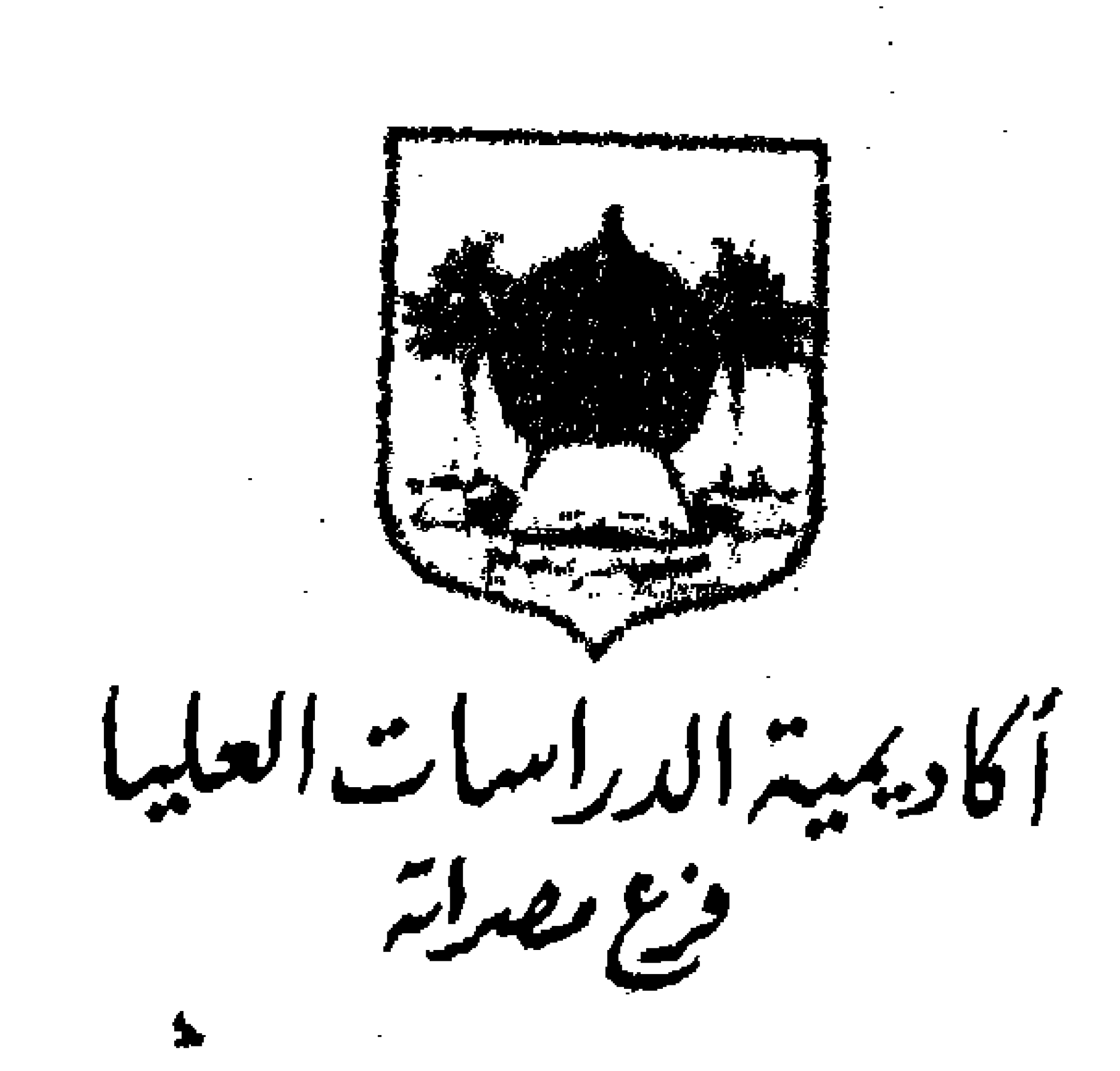
لمؤلفه

عُبيد الله محمّد بن عبد الله الزركشيّ

من علماء القرن الثامن الهجري

تحقيق

د. عبد الوهاب محمد عبد العالي　　د. محمد سالم الدرويش



أكاديمية الدراسات العليا

فرع مصراتة

الطبعة الأولى
2009 ف

إسم الكتاب : تأصيل البناء في تعليل البناء
المؤلف : د. عبد الوهاب محمد عبد العالي

رقم الإيداع : 636
ردمك : ISBN 978 – 9959 – 50 – 071 – 7

تنفيذ طباعى
دار الشعب
دار ومكتبة الشعب للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(نِعْمَةً مِنْ عِنْدِنَا
كَذَلِكَ
نَجْزِي مَنْ شَكَرَ)

سورة القمر : الآية 35

الإهـــــــــداء

إلى مؤلِّف هذا العمل الرائع والدقيق ، لقد قيض الله مــن يخــرج جهدك إلى الوجود ، بعد أنْ غيّــبك الزمانُ دهورًا ؛ ليستفيد بـــه طــلاب العلم وعشاق العربيَّة ؛ لتجازى الجزاءَ الأوفى عند ربِّ العبــاد ، بعــد أنْ ضاقتْ عليك سبل الحياة وضنك العيش كما ذكرتَ في خاتمة كتابكَ هــذا ، فنسأل اللهَ لــك الرحمة والمغفرة

****

وإلى من فجعــنا بخبر وفاتــه عندما كــنا نخـط كلمات إهــداء هذا الكتاب صبيحة هذا اليوم ، السبت 16 / 08 / 2008م ، الموافــق 15 شعبان 1429هـــ ، فقيد العلم والمعرفة ، أستاذنا الفاضل :

الأستاذ الدكتور : محمد مصطفى صوفيه

عالم العربية ومعلمها ، سائلين الله أنْ يجعل مقامــك فـــي عليــين ، وأنْ يعوضنا ويعوض طلاب العلم فيك خيرًا .

****

نهدي لهما ثمرة جهــدنا هذا ؛ عرفانا وتقديرًا

المحــقــقــان

د . عبد الوهاب محمد عبد العالي

د . محمد سالم الدرويش

مصراتة 16 / 08 / 2008م

((المقـــــــــدمة))

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين

وبعـــد

فما تركه سلفــنا الصالح من معارفَ في شتى الفنون والعلوم لهو عنوان مجد هذه الأمة ، ونــتاج نضجها الفكري ، ورقيها العقــلي . وآثارهم العلمية خيرُ دليل على حضارتهم وتقدمهم ورقيهــم ، فما ورثـــناه عنهم جزء كبير منه بقى حبيس أرفف المكتبات وخزائن المخطوطات ، يقاوم دابـــة الأرض ، ويبحث عن بصيص نور ؛ ليظهر إلى حيز الوجود ، غير أنَّه يحتـــاج إلى همم عالــية ، ونيــات صادقة وعزيمة وتوكــل ، فهي صفات الباحثين ، الذين أسهموا ويسهمون في إظهار هذا التراث العــلمي ، والتعريف بما نجــا منه ، محاولين نفض ما عــلق بـــه من غبار الزمن ، ومن ثم تقــديمه للقرَّاء في أبهى صوره ؛ فــيشد الأذهان ويسترعي الانتباه .

فتحقيق كتب التراث ودراستها ليس عملا هيــنا ، ولا سهلا كما يعتقد بعض من يرى ذلك ، بل هو عمل شاق وصعب ، يحتاج إلى أرضية ثــقافية واسعة ، وكذلك إلى صبر ومعاناة ،وقدرة على الغوص في مظان النصوص واستنباط النتائج منها ، ورصدها وتوضيح المواقــف المختلفة تجاه القضايا المتعددة المعروضة للبحث والنقاش إلى جانب الخبرة في عرض التوجيهات والآراء الواردة بشأنها ، وإيضاح المناقشات الدائرة في خصوصهــا .

ولا شك في أنَّ كلَّ مخطوطٍ – في أي علم – يُدرس ويحقق ، يتحصل منه القارئ على معلومات جديدة ومعارف متعددة ؛ توسع مداركه ، وتطرح مجموعة من الأسئلة علــيه .

لقد وجدنا في كتاب " تأصيل البناء في تعليل البناء " ، لمؤلفه عبيد الله محمد بن عبد الله الزركشي ، أحد عــلماء القرن الثامن الهجري غايتــنا ومطلبنا ، وذلك لكون مؤلف هذا الكتاب خالف المنهج المتبع والسائد والمشهور في عصره ، الذي كان يتجه نحو المؤلفات الموسوعية الشاملة ، كنهاية الأرب في فنون الأدب للنويري ، وصبح الأعشى للقلقشندي ، والعبر لابن خلدون ، وكذلــك موسوعة فتح الباريء في الحديث

للإمام ابن حجر ، وموسوعة نغمات الطيب في التفسير لمحمد بن عبد النور الحميري ، والبحر المحيط للإمام أبي حيّان الأندلسي ، وغيرها كثـير .

ففكرة الكتاب تمثـلت في صغر النقطة البحثية التي انطلق منها المؤلف ، فغاص في أعماقها بطريقة طويـلة ، فـقام بدراسة ثلاثة أبيات من ألفية ابن مالك في باب " المعرب والمبني " وشرحها ، وخصَّ بها المبني من الأسماء وعلة بنائها دون المعرب منها ، وهذه الأبيات الثلاثة هي :

وَالاسْـمُ مِـنْهُ مُعْـرَبٌ وَمَبْـنِي ∴ لِشَـبَهٍ مِـنَ الحُـرُوف

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَـنَا ∴ وَالْمَعْنَـوِيِّ فِي مَتَـى ، وَفِي هُنَا

وَكَنِـيَابَـةٍ عَـنِ الْفِعْـلِ بِلا ∴ تَأَثُّـرٍ ،وَكَافْتِـقَـارٍ أُصِّـلا

وتناولها من مقامات ثلاث، حيث قال في مقدمة كتابه : " الكلامُ على هذه الأبيات الثلاث في مقامات ثلاث : المقام الأول : في انقـسام الاسـم إلى مُعْرَبٍ ، ومَبْـنِي .

المقام الثـاني : أنَّ علـةَ بناءِ الاسمِ تـنحصرُ في شبه الحرف .

المقام الثالث : أنَّ الشبه ينقسمُ إلى ثلاثة أقـسام : وضعيّ ، ومعنويّ واستعماليّ "(1)

فناقش كلَّ مقام ، وأعطاه حقَّه من المناقشة ، فلم يترك كبيرة و لا صـغيرة إلا وأتى بها في هذه المقامات ، بلْ أضاف إلى ذلك كلَّ ما يمكـن أنْ يضـيفه مـن آراء وتوجيهات تخدم الموضوع المطروح للبحث ، ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب ، فهـو على صغر حجمه إلا أنَّه جمع شتات موضوع البناء وأحكامه بعد أنْ كان منثورًا فـي كتب النحو هنا وهناك ، فاستغرق أغلب ما قيل بعد إطلاعه عليه ، وتوجيهه إنْ احتاج لذلك ، ونقـده والردّ عليه إذا وهنت حجتـه عـنده .

وختاما ، فإننا نسأل العلي القدير أنْ نكون قد وفقنا فـي هـذا العمـل العلمـي المتواضع ، ونأمل من الله أنْ يكون قد أخرجناه على الصورة التي أرادهـا المؤلـف لمؤلفه ، فالله حسبنا ونعيم الوكيل .

المحققان

مصراتة : 16 / 08 / 2008م

---

1 - ينظر ص 22 من هذا الكتاب .

أولا : القسم الدراسي

أولا : التعريف بالمؤلف (الزركشي)

صاحب كتاب تأصيل البناء في تعليل البناء :

صاحبنا شخصية مغمورة لم تنل حظا وافرًا من الشهرة ، فاسمه كما عرّف بنفسه في مقدمة هذا الكتاب " عبيد الله محمد بن عبد الله الزركشي الشافعي "(1)، عاش في منتصف القرن الثامن الهجري ، ولم نقف على مصادر ترجمته في كتب التراجم العمودية والأفقية ، ولم يشر إليه – حسب اطلاعنا – إلا المستشرق كارل لويس بروكلمان في كتابه " تاريخ الأدب العربي " (2) ، ولم يذكر هو الآخر مصادر ترجمته ونعتقد أنّه ترجم له من خلال ما وجده من تعريف له في مخطوطته (نسخة المؤلف) التي يشير ناسخها إلى انتهائه منها في سنة 774هـ .

ولم تشر كتب تراجم الكتب إلى كتابيه اللذين أشار إليهما بروكلمان ، وهما الأول : إعلان الساجد في فضيلة الثلاث مساجد ، وهذا الكتاب لا يزال مخطوطا وهو محفوظ تحت رقم آفية 2 / 1148 / 117 ، رامبور أول 166 / 31 تحت رقم 18 .

والثاني : شرح الألفية (3) ، ومن خلال رجوعنا إلى كتب التراجم ومعجم المؤلفين لم نجد إشارة إلى أنّ صاحبنا قام بشرح ألفية ابن مالك ، ولا ألفية ابن معط ، ولعلّ اللبس الذي وقع فيه بروكلمان هو كون المؤلف قام بشرح عدد ثلاثة أبيات من ألفية ابن مالك ، وهي المخطوطة المعروفة بعنوان " تأصيل البناء في تعليل البناء " ، التي نقدمها اليوم للقراء .

ولقد وهم من قام بفهرسة مخطوطات مكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية عندما اختلط عليه اسم صاحبنا بالشيخ عبد الله محمد بن بهادر الزركشي ، المتوفى سنة 794 هـ ، صاحب كتاب " البرهان في علوم القرآن " فعدّ هذا الكتاب من ضمن مؤلفاته ، والجدير بالذكر أنّ بروكلمان قد فصل بين الاثنين ، ولم يخلط بينهما ، ومما يؤكد لنا ذلك الاختلاف في اسم الجدّ بينهما ، مع أنّهما عاشا في عصر واحد .

---

1 – ينظر : ص 22 من هذا الكتاب .

2 – ينظر : تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، القسم السادس ، ص 367 .

3 – ينظر : المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

ثانيـا : المصادر والأدلة النحوية التي اعتمد عليها المؤلف خلال مناقشته للقضـايا العلمية ، وطرحها في هذا الكتاب :

من خلال اطلاعنا على أسلوب الإمام الزركشي ، فإنَّنا نستطيع أنْ نتعرض إلى كيفية استخدامه لأدلـة النحو في هذا الكتاب ، وقـد كان استخدامه إياها علـى هـذا النحو :

أ . القرآن الكريم ، وقراءاته :

لا خلاف بين العلماء في أن القرآن الكريم وقراءاته التي قرئ بها همـا أصـح المصادر اللغوية العربية وأقواها ، وأحقها بأن يعتمد عليها في تقرير مختلـف أحكـام اللغة وقوانين العربية ، وفي ذلك قال ابن خالويه : " قد أجمع الناس جميعـا علـى أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غيره لا خلاف في ذلك "(1) ، وقال ابن جني : " لغة القرآن أفصح اللغات "(2) ، فالقرآن الكريم أوثق نص لغوي وأفصـحه ، ينبغي الرجوع إليه لإثبات الصحيح الفصيح من قوانين اللغة وقواعد العربيـة ، ولـذا أجمعوا على صحة الاحتجاج به ، وفي ذلك قال السيوطي : " أما القرآن فكل مـا ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء أكان متواترا أم آحادا أم شاذا ، وقـد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءة الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل ولو خالفته ، فإنه يحتج بها في ذلك الحرف بعينه ، ولا يقاس عليه ، وما ذكرته مـن الاحتجاج بالقراءة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة "(3)

والواقع أن القرآن الكريم وقراءاته كانا مصدرين من مصادر الدراسة النحويـة عند النحاة كافة ، والزركشي في هذا الكتاب كان شأنه شأن النحاة ، فقـد بلـغ عـدد الآيات القرآنية المستشهد بها (22) آية ، وفيما يلـي نـذكر بعضـا مـن النمـاذج لاستشهاده بهذه القراءات :

1 . استدلاله بالقراءات القرآنية من أجل إثبات بعض القواعد النحوية التي يذكرها:

من ذلك مثلا ما فعل عندما طرح قضية إثبات بناء المضاف إلى غير مـتمكن من الظروف والأسماء المبهمة ، كيومئذ وحينئذ وساعتئذ ، حيث استدل المؤلف عليهـا

---

1 – ينظر : المزهر في علوم اللغة ، للسيوطي 1 : 213 .

2 – ينظر : سر صناعة الإعراب ، لابن جني 1 : 118 .

3 – ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو ، ص 48 .

بقوله تعالى ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ﴾(1) ، ثم قال : " فمن قرأ بفتح الميم "(2)، وهذه القراءة متواترة ، وتنسب لنافع والكسائي وهما من القراء السبعة ؛ فلمّا كان غرضه الاستدلال بهذه الآية على إثبات صحة ما يقول جاء بها شاهدا دون أن ينسبها ، إذ لا يتعلق بنسبتها غرض ، على أنّ هذا المنهج قد خالفه في بعض الأحيان ، فنراه

5 يحرص على تخريج القراءة ونسبتها على الرغم من كون القراءة من القراءات المتواترة ، كما فعل عند استدلاله على أن المتضايفين كالشيء الواحد ، حيث استدل على ذلك بقوله تعالى ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾(3) ، ثم قال : " في قراءة من فتح اللام ، وهم الحرميان ، وأبوعمرو ، وابن عامر "(4)

2 . استدلاله ببعض القراءات القرآنية الشاذة ثم محاولة تخريج هذه القراءة نحويا :

10 الاستشهاد بالقراءات الشاذة عند الزركشي في هذا الكتاب أخذ صورا مختلفة ، فتارة يذكر الآية في معرض الاستدلال من دون التعرض لها أو لتخريجها ، ومن أمثلة ذلك قوله عندما ذكر صور الحركات التي تعتبر واسطة – أي : لا مبنية و لا معربة – : " ... ومنها المتبع كقراءة بعضهم ﴿ الْحَمْدِ لِلّهِ ﴾(5) . "(6) ، وهذه القراءة تنسب إلى الحسن البصري ، وزيد بن علي ، والحارث بن أسامة بن لؤي ، وإبراهيم بن أبي

15 عبلة ، وتارة أخرى يستشهد المؤلف بالقراءة القرآنية الشاذة ، ثم نراه يلتمس لهذه القراءة وجها من وجوه النحو ، أو يحاول أنْ يجد لها نظير في كلام العرب ، وذلك كقوله : " ... وأمّا قراءة بعضهم ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفُ ﴾(7) ، فيجوز أنْ يكون بناء ، ويجوز أنْ يكون أسقط التنوين مع إرادته ، كما حكي : سلام عليكم ، من غير تنوين . "(8)

---

1 – سورة المعارج ، من الآية 11 .

2 – ينظر ص 68 من هذا الكتاب .

3 – سورة الذاريات ، من الآية 23 .

4 – ينظر ص 69 ، 70 من هذا الكتاب .

5– سورة الفاتحة ، من الآية 2 .

6 – ينظر ص 23 من هذا الكتاب .

7 – سورة البقرة ، من الآية 38 .

8 – ينظر ص 83 ، 84 من هذا الكتاب .

3 . يقوي أحيانا بعض الأساليب العربيّة الجائزة بالقراءات الشاذة :

من ذلك إجازة النحاة حذف العائد من صلة الموصول وهو ضمير المبتدأ من دون طول ، فقد أجازه النحاة على قبح ، فنراه يستشهد على ذلك ويقويه بقراءة بعضهم ﴿ مَا بَعُوضَةٌ ﴾(1) – بالرفع – ، وهي قراءة شاذة ، نسبت لأبي حاتم والضحاك ، وقطرب ، ومالك بن دينار والأصمعي عن نافع وابن السماك (2)

ب . الأحاديث النبوية:

المقصود بالحديث النبوي هو ما كان قولا أو فعلا أو حالا من أحوال الرسول الكريم – عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم – ولقد تركت الأحاديث النبوية ميدانا خصبا للعلم والعلماء من عصر رسولنا – صلى الله عليه وسلم – إلى يومنا هذا ، غير أن العلماء الأوائل تحرجوا في الاستشهاد بأقوال الرسول مخافة الوقوع في الخطأ في النقل عنه ، فانقسموا إلى قسمين منهم يرى بعدم صحة الاستشهاد بأقوال الرسول ، ومنهم من جوز ذلك ، ولكل فريق أدلته ، وهي مبسوطة في كتب الأصول ، أما في العصر الحاضر ، فقد انتهى إلى الوسطية ، ووضعوا ضوابط لصحة الاستشهاد بألفاظ الرسول – صلى الله عليه وسلم – متى توفرت صح الاستشهاد من دون تحرج .

ولما كان عصر الزركشي – مؤلف هذا الكتاب – في منتصف القرن الثامن الهجري ، فإننا نرى أنّ عالمنا هذا ابتعد كل الابتعاد عن الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية التي كان يناقشها ، فلم نجد في هذا الشرح أي حديث ، أو أي قول مأثور لصحابي ونحوه ، ولعل كان مبعثه من ذلك ما ذكرناه من حرصه الشديد في كون ذلك اللفظ منسوبا للرسول – صلى الله عليه وسلم – أم لا .

وأي كان الأمر ، فبتركه الاستشهاد بأقوال الرسول – صلى الله عليه وسلم – يمكننا القول بأن الزركشي كان من ضمن فريق العلماء المانعين للاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية واللغوية .

ج . الشواهد الشعرية :

الشعر وكلام العرب يأتي في المرتبة الثالثة من مراتب ما يصح الاستشهاد به

---

1 – سورة البقرة ، من الآية 26 .

2 – ينظر ص 92 من هذا الكتاب .

وذلك بعد القرآن الكريم والحديث النبوي ، وقد وضع الأصـوليون شـروطا معينـة للاستشهاد بهذا المصدر (وهو الشعر) يمكن للدارس الرجوع إليها في مظانهـا (1) ، والذي يمكننا تسجيله هنا هو أنّ الزركشي لم يخرج عن القاعدة التي اشترطها النحـاة على صحة الاستشهاد بالشعر في إثبات القواعد النحوية ، كمـا أنّـه يمكننـا تسـجيل استشهاده بالشعر في النقاط التالية :

1 . عـدم ذكره لاسم الشاعر في معظم استشهاده :

في معظم الاستشهاد الشعري كان الزركشي لا يحرص على ذكر اسم الشاعر، ولعل ذلك راجع إلى شهرة القائل بالنسبة له ، ومعرفته بأنـه مـن الشـعراء الـذين يستشهدهم بشعرهم في مجال النحو واللغة ، وبتخريجنا للأبيات الشعرية وجـدناه لـم يخرج عن القاعدة التي اشترطها النحاة في صحة الاستشهاد بالشعر ، فمن أمثلة ذلك – مثلا – استشهاده ببيت شعري على أنّ الشبه الوضعي معتبر في لسان العرب ، حيـث قال : " ... وتأمل زيادة " إنْ " بعد " ما " المصدرية في قول الشاعر :

وَرَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيته *** على السِّنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ

وهي إنما تزاد بعد " ما " النافية ، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحدًا . "(2)

ثم قال " وكذلك ركبوا النكرة مع " لا " الزائدة ، في قوله :

لَوْ لـَمْ تَكُنْ غَطَـفَانُ لا ذُنوبَ لهَا *** إذًا لَلاَمَ ذوو أحْسَابِهـا عُمَـرَا "(3)

2 . نادرًا ما يذكر اسم الشاعر ، كما أنّه يحرص على عدم الاستشهاد بشعر مجهول القائل إلا نادرًا :

في هذا الكتاب نرى الزركشي نادرا ما يذكر اسم الشاعر الذي يستشهد بشعره ، فيذكره صراحة تارة ، وتلميحا تارة أخرى ، فمن أمثلة النوع الأول استشهاده بشعر أبي قيس بن رفاعة على أنّ " غير " تبني إذا أضيفت إلى مبني ، حيث قـال : " ... وقال أبو قيس بن رفاعة

لمْ يمْنعِ الشَّرْبَ مِنْها غَيْرَ أنْ نَطقتْ *** حَمَامَةٌ فِي غُصونٍ ذَاتِ أوْقَالِ

1 – راجع كتاب " الاقتراح في علم أصول النحو " للسيوطي ص 44 – 59

2 – ينظر ص 36 من هذا الكتاب .

3 – ينظر ص 37 من هذا الكتاب .

فبنى " غير " على الفتح ، وهي هنا فاعلة ؛ لإضافتها إلى ".أنْ نطقت " والتقدير : لم يمنع الشرب إلا نطق حمامة . "(1)

ومن أمثلة النوع الثاني ، استشهاده بقول أبي دهبل الجمحي ، فلم يذكره صراحة ، وإنما أشار إليه بقوله " الحماسي ، حيث قال : "

5 كقول الحماسي :

وكيف أنساك لا أيديك واحدة *** عندي ولا بالذي أوليت من قدم "(2)

على أنَّ قولنا بأنَّه كان لا يستشهد بشعر مجهول القائل لا يعني خلو هذا الكتاب من ذلك بل نراه استشهد بشعر مجهول القائل في موضعين (3) .

10 **3 . في بعض الأحيان يكتفي بذكر شطر البيت الذي فيه محل الاستشهاد ، وأحيانا أخرى يستشهد بأقل من الشطر :**

حرصه الشديد على الوصول إلى المضمون من الاستشهاد النحوي الذي من أجله أتي بالشاهد أدى به في بعض الأحيان إلى الاكتفاء بذكر نصف البيت ، وأحيانا بذكر أقل من نصف بيت ، فمثال الأول ، استشهاده بنصف البيت التالي :

15 ألا أيُّهذا الزَّاجري أحْضرُ الوغى (4)

ومثال الثاني قوله استشهاده ببعض البيت التالي :

.... ألا لا مِنْ سَبيلٍ إلى هِنْد (5)

ثالثا : مصادره :

اعتمد المؤلف في تأليفه لهذا الكتاب على مجموعة من المصادر والآراء العلمية

20 لكثير من العلماء الذين سبقوه أو عاصروه ، وتعددت منهجيته في التعامل مع هذه المصادر ، ويمكننا تفصيلها على النحو الآتي :

أ . آراء لعلماء تم ذكرها في الكتاب من دون ذكر للمصدر :

---

1 – ينظر ص 71 من هذا الكتاب .

2 – ينظر ص 81 من هذا الكتاب .

3 – ينظر ص 73 ، 83 من هذا الكتاب .

4 – ينظر ص 44 من هذا الكتاب .

5 – ينظر ص 83 من هذا الكتاب .

في كثير من الأحيان يذكر المؤلف اسم العالم الذي ينقل عنه الرأي العلمي من دون ذكر لاسم المرجع أو المصدر الذي نقل عنه ، وتكمن المشكلة في هذه الظاهرة في العلماء الذين لديهم العديد من المؤلفات في المجال المطروق للبحث ؛ مما يجعل صعوبة بمكان الوصول إلى ذلك المرجع أو المصدر المراد ، أما الذين اشتهروا 5 بمصدر واحد في تخصصهم فتكون الرؤية واضحة وسهلة في الرجوع إليها ، ومن أمثلة ذلك – مثلا –

1 . ذكر المؤلف قولا لابن عصفور ، ولم يذكر اسم كتابه ، فقال : " قال ابن عصفور : هي موقوفة ، لا معربة ولا مبنية . "(1)

2 . ذكر قولا في بناء المضاف إلى ياء المتكلم ، ونسبه لعدد من النحاة ، ولم يذكر 10 مصادرهم ؛ فقال : " ... على أنه قد قيل في المضاف إلى المتكلم بالبناء ، قاله الجرجاني ، والزمخشري ، وابن الخشاب ، والمطرزي "(2)

3 . ذكر المؤلف اعتراضا للشيخ أبي حيان ، ولم يذكر مصدر ذلك الاعتراض ، فقال : " ... اعترضه الشيخ أبو حيان ، وقال : لا نعلم أحدا قال به ... "(3) ، إلى غير ذلك مما يلاحظه القارئ لهذا الكتاب (4)

15 **ب . ذكر المرجع أو المصدر من دون نسبتها لمؤلفيها :**

وفي أحيان أخرى نرى الزركشي يذكر اسم الكتاب الذي ينقل منه ، و لا يذكر اسم مؤلف هذا الكتاب ، فيتجاهل ذكره ، ولعل فعله هذا راجع إلى وضوحه بالنسبة لديه ، فنراه مثلا ينقل كتاب " البسيط " كثيرا ، ولا يذكر اسم مؤلفه ، مكتفيا بقوله : " قال صاحب البسيط ، أو أجاب صاحب البسيط "(5) ، ومن الكتب التي أغفل عن ذكر 20 أصحابها أيضا كتاب " الإفصاح " ، حيث قال : " حكاه صاحب الإفصاح عن الرماني "(6)

---

1 – ينظر ص 23 من هذا الكتاب .

2 – ينظر ص 28 – 29 من هذا الكتاب .

3 – ينظر ص 30 من هذا الكتاب .

4 – للمزيد ينظر مثلا : ص 35 ، 41 ، 42 ، 45 ، 79 .

5 – ينظر – مثلا – : ص 32 ، 33 ، 34 ، 39 ، 41 ، 43 ، 47 من هذا الكتاب

6 – ينظر ص 24 من هذا الكتاب .

ج . ذكر المرجع أو المصدر منسوبة إلى مؤلفيها :

والحالة التي يمكننا تسجيلها هنا هي أنه يذكر في بعض الأحيان الآراء النحوية منسوبة إلى أصحابها مع ذكره للمصدر الذي وردت فيه تلك الآراء ، والأمثلة على ذلك عديدة ، منها مثلا :

5 1. قوله : " ومما جزم به أبو البقاء العكبري في كتاب " التلقين " ... "(1)

2. قوله : " وصرح الزمخشري في " الكشاف " بخلاف ذلك ... "(2)

3. قوله : " ومن ثم أبطل ابن جني في " الخصائص " اعتذراهم ... "(3)

4. قوله : " واعترض ابن هشام في " شرح الإيضاح " ... "(4)

10 رابعـــــا . نقـلـه عن العلماء :

تعددت صور نقله لآراء العلماء بمعايير مختلفة ، وضوابط متنوعة من خلالهـا لا نستطيع أن نحكم بأن له منهجا واضحا ، ورؤية مستقلة ، ويمكننا إجمال هذه الصور على النحو التالي :

أ . النقل الشفوي :

15 يتبع أسلوب الرواية الشفهية في ذكر الرأي النحوي ، ولعل ما ذكره فـــي علـــة بناء المبهمات ما يوضح ذلك ، حيث قال : " وحكى ابن برهان عن أبي الحسن عـــن عيسى صاحب " الجامع " أنّه قال : إنّما بني المبهم ؛ لتضمنه معنى الإشارة التي يقوم مقام حرف التعريف ، إلا أنّ التعريف بالألف واللام يرجع إلـــى جـــنس أو معهـــود ، والتعريف بالإشارة خارج عنهما ؛ لأنك تقول للمخاطب " هذا " مع الإشارة بجارحة أو 20 ما يقوم مقامها من الكلام على غير معنى الجنس ، ولا عهد بينك وبينه ، وإنما تعريف لهذا الحاضر "(5)

---

1 – ينظر ص 33 من هذا الكتاب .

2 – ينظر ص 46 من هذا الكتاب .

3 – ينظر ص 53 من هذا الكتاب .

4 – ينظر ص 63 من هذا الكتاب .

5 – ينظر ص 40 من هذا الكتاب .

وقال في موضع آخر : " وحكى ابن أبي الربيع عن سيبويه : أنَّ علة بنائه شبه الصوت نحو : حوب ، زجر للجمل بمعنى ، وحوب مبني ، وذكر غيره أنّه شبه ما قطع عن الإضافة كـ " قبل وبعد " "(1)

ب . يذكر في بعض الأحيان اسم الشهرة ، مستغنيا به غن اسم الكتاب والمؤلف :

5 ومن الأمثلة على ذلك :

1 . قوله : " وكلاهما خارج عن كلام الناظم "(2)

2 . قوله : " وأجاب ابنه : بأنَّ التضمن المانع من الإعراب هو اللازم "(3)

ج . في بعض الأحيان يذكر اسم المؤلف ، وأحيانا أخرى يذكره بكنيته المشهورة :

ومن الأمثلة على ذلك :

10 1 . قوله : " وأما تسمية ابن جني له بـ " الخصي " فمردودة ، لأنه ذكر قطعا ، والظاهر أنه أراد " الخنثى " "(4) ، ثم يقول في موضع آخر : " وقال أبو الفتح في " الدمشقيات " : ... "(5)

2 . قوله : " وذكر الفارسي : أنَّ حرف الاستفهام والشرط على مذهب سيبويه مقدر مع أسماء الشرط والاستفهام ، وحذف للعلم به "(6) ، ثم يقول في موضع آخر : " ، 15 وقال أبوعلي : هو حال من الضمير في " حق " ؛ لأنه مصدر "(7)

د .قد يذكر الآراء النحوية من دون نسبتها لأحد ، ولا يذكر مصادر هذه الآراء :

ومن الأمثلة على ذلك :

1 . قوله : " وأمَّا قولهم في النداء " يا غلاما " فإنما فعلوا ذلك ؛ لأنه باب تغيير وتخفيف ؛ لكثرة استعماله ، وجاء ذلك فيه قليلا ، والأكثر " يا غلامي " "(8) .

---

1 – ينظر ص 65 من هذا الكتاب .

2 – ينظر ص 30 من هذا الكتاب .

3 – ينظر ص 41 من هذا الكتاب .

4 – ينظر ص 30 من هذا الكتاب .

5 – ينظر ص 72 من هذا الكتاب .

6 – ينظر ص 41 من هذا الكتاب .

7 – ينظر ص 74 من هذا الكتاب .

8 – ينظر ص 29 من هذا الكتاب .

2 . قولــه : " وأجاب بعضهم عــن " لدن " بأنَّ المبني إذا كان مستحقا للبــناء فــي حالة الإضافة ، لا تكون الإضافة مانعة لــه من البناء ، ونظيره كم رجل ، وكخمــس عشرك "(1) .

خــامســاً : القضايا المعروضة في هذا الكتاب :

5 عرض الزركشي عدة قضايا نحوية في هذا الكتاب ، وعالجها بطريقته الخاصة ، فيعرض جميع الآراء المطروقة فيها ، ثم يبين رأيه الشخصي في هذه القضية أو تلك ، ومن القضايا المعروضة في هذا الكتاب على سبيل المثال لا الحصر :

1 . قضية اختلاف النحاة في بناء " حيث " وإعرابها ، وإضافتها إلى المفرد أو إلى الجملة ، وتعرض في طرحه هذا للمذهب الكوفي والبصري ، مستدلا بالآيات القرآنية

10 والأبيات الشعرية في توضيح ما يقول . (2)

2 . قضية كون شبه الحرف بمجرده مقتضيا للبناء واجتذاب الاسم إليه ، و كون الفعل بجرده لا يقتضي منع الصرف واجتذاب الاسم إليه ، بل لابد معه من علة أخرى . (3)

3 . قضية هل الإعراب أمر لفظي أم أمر معنوي ، فذكر قولين في هذه القضية ثم ختمها برأي فخر الدين الرازي من خلال كتابه " المحرر ".(4)

15 4 . قضية اختلاف العلماء في أصالة الحركات بالنسبة للإعراب والبناء ، وذكر في هذه القضية ثلاثة مذاهب .(5)

20

---

1 – ينظر ص 52 من هذا الكتاب .

2 – ينظر ص 78 من هذا الكتاب .

3 – ينظر ص 93 – 94 من هذا الكتاب .

4 – ينظر ص 94 – 95 من هذا الكتاب .

5 – ينظر ص 97 – 99 من هذا الكتاب .

سادســا: مخطــوطـــات الكتــاب :

1. النسخة الأولى ، ورمزنا لها بالرمز (أ) .

وهي نسخة تــامــة ، ومقابلة على نسخة المؤلف ، وتقع هذه النسخة ضمن مجمــوع (من 64 ب إلى 91 ب) ، وتبــدأ بالورقة الأولى التي تنقسم إلى صفحتين ، اليمنــى بها نهاية كتاب " الاقتراح " ، وأمَّــا الصفحة اليسرى ، فعليهــا عنــوان الكتـــاب ، مكتوب بخط نسخي ، وهــذا نــصُّــه :

" ويتلوه كتاب تأصيل البناء في تعليل البناء ، للزركشي "

ثــم يبــدأ الكتاب بالورقة الثــانية ، الصفحة اليمنى بعد البسملة بقولــه : " قـــال الإمامُ أبو عبد الله ، جمَــال الدين مُحمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ــ رحمــه الله تعالى ــ في خلاصته ... ويقولُ العبدُ الفقير إلى رحمة ربِّه عبيدالله مُحمَّــد بــن عبــدالله الزركشي الشافعي ــ لطف الله تعالى به ــ : الكلامُ على هذه الأبيات الثلاث في مقامــات ثلاث ".

وآخــره : "... ونوعٌ لا يكون كذلك ، وهو ضربان ، ضربٌ في كلٍّ أحــوال الإعراب كذلك كالمقصور ، وضرب في بعض أحواله ، وهــو ضــربان ، ضــربٌ يستوجب امتناع الصرف ، وضربٌ لا يستوجبه ، فالذي لا يســتوجبه كالقاضــي ... وليكن هذا آخر كلامنا في هذا الفصل ، والله أعلم بالصواب ، ونسأله المزيد من فضله إنَّه الكريم الوهاب ... ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصــلَّى الله علــى سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا أبدًا إلى يوم الدين ، والحمد لله ربِّ العالمين ".

وعدد ورقات هــذه النسخــة « 28 » ورقــة ، كتبت بخط نسخي جميــل واضــح ومقاس الورقــة «21سم×14سم» ، وعدد الأسطر «21» سطرًا ، فــي كــلٍّ سطــر ما يقرب من « 8 » كـلمــات .

وأما عن ناسخها ، وتاريخ نسخها فكلاهما مجهول ، ولكن مع ذلك جعلنا هــذه النسخة أصلا ، وذلك لوضوح كامل النص ، وجمال الخط وسهولة قراءتهــا ، ولعــل مقابلتها بنسخة المؤلف جعلتنا نطمئن إليها أكثر ، فهي في حكم نسخته الأصلية .

وهــذه المخطوطة محفوظــة بمكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربيــة ، وإليــك معلومات تسجيلها بالمكتبة :

العنوان : تأصيل البناء في تعليل البناء ، الزركشي .

الناسخ : مجهول ، رقم التصنيف : 75 . 492 .

عدد الأوراق : 28 ، عدد الأسطر : 21 .

مصادر التوثيق : بروكلمان 91 / g2 ، معجم المؤلفين 174 – 433 .

5 تاريخ النسخ : مجهول .

إهداء : الملكة صوفيا " ملكة إسبانيا " ، الأسكوريال : 45 / 138 a

محفوظة : ضمن مجموعة من 64 ب إلى 91 ب ، وفيما يلي نماذج من صور هـذه النسخة

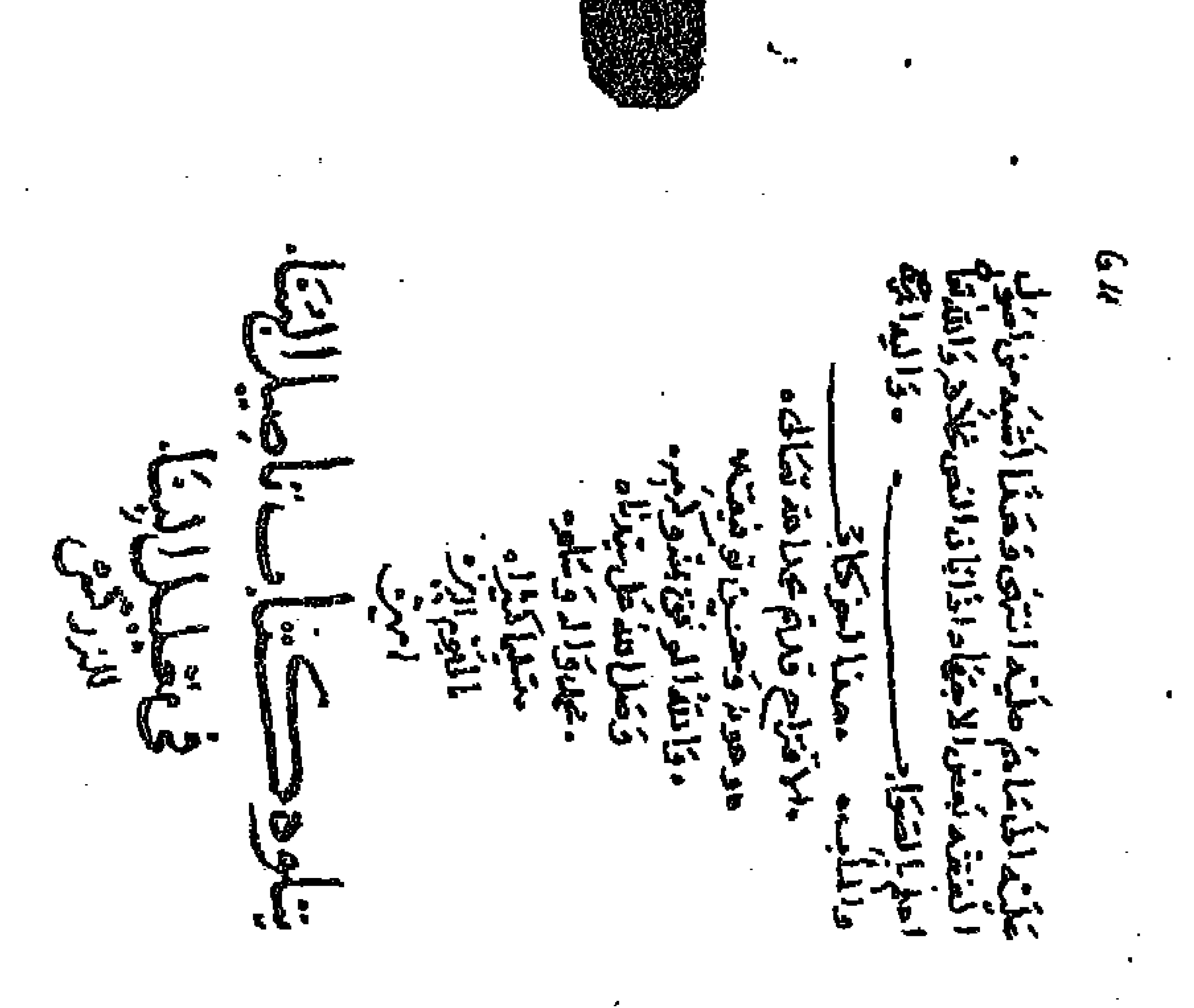
10

15

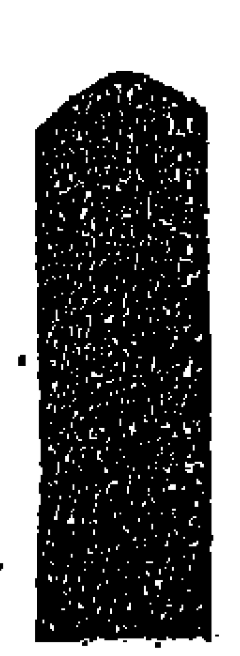
20

25

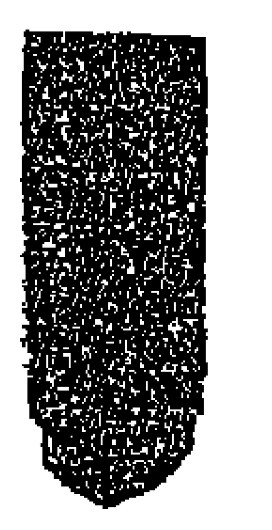
نماذج من النسخة (أ) ، وهي تمثل صفحة الغلاف



الورقة الأولى من النسخة (أ)



الورقة الأخيرة من النسخة (أ)



2 . النسخة الثانية ، ورمزنا لها بالرمز (ب) .

وهي نسخة تـــامـــة ، والمعلومات التي كتبت بمكتبة الإسكندرية تشير إلى أنها نسخة المؤلف ، و ورقة العنوان مطموسة بالكامل وتتفق بداية هذه النسخة ونهايتها مع النسخة الأولى (أ) إلا أنّها كتبت بخط أقـل جودة ووضوحا من النسخة الأولى .

5 وعدد ورقات هـذه النسخـــة « 19 » ورقـــة ، ومقاس الورقـــة «27سم×19سم» ، وعدد الأسطر «20» سطرًا ، فـــي كـلّ سطـــر ما يقرب من « 15 » كـلمة .

وقد تحصلنا على اسم ناسخها ، وهو : إبراهيم عبد الله القبرصـــي ، وتـــاريخ نسخها ، وهو سنة 774 هـــ من فهرس مخطوطات مكتبة الإسكندرية ، ومع ذلك جعلنا هذه النسخة ثانـــية ، وذلك لعدم وضوح نصها ، ولكثرة طمســها فيبــدو أن عــاملي 10 الرطوبة والزمن قد أثرا فيها ، على أننا لم نهملها ، بل حاولنا قدر الاستطاعة الاستفادة منها ، وهـــذه النسخة محفوظـــة هي الأخرى بمكتبة الإسكندرية بجمهوريـــة مصـــر العربية ، وإليـــك معلومات تسجيلها بالمكتبة :

العنوان : تأصيل البناء في تعليل البناء ، الزركشي .

الناسخ : إبراهيم عبد الله القبرصي ، رقم التصنيف : 75 . 492 .

15 عدد الأوراق : 19 ، عدد الأسطر : 20 .

مصادر التوثيق : بروكلمان 91 / g2 ، معجم المؤلفين 174 – 433 .

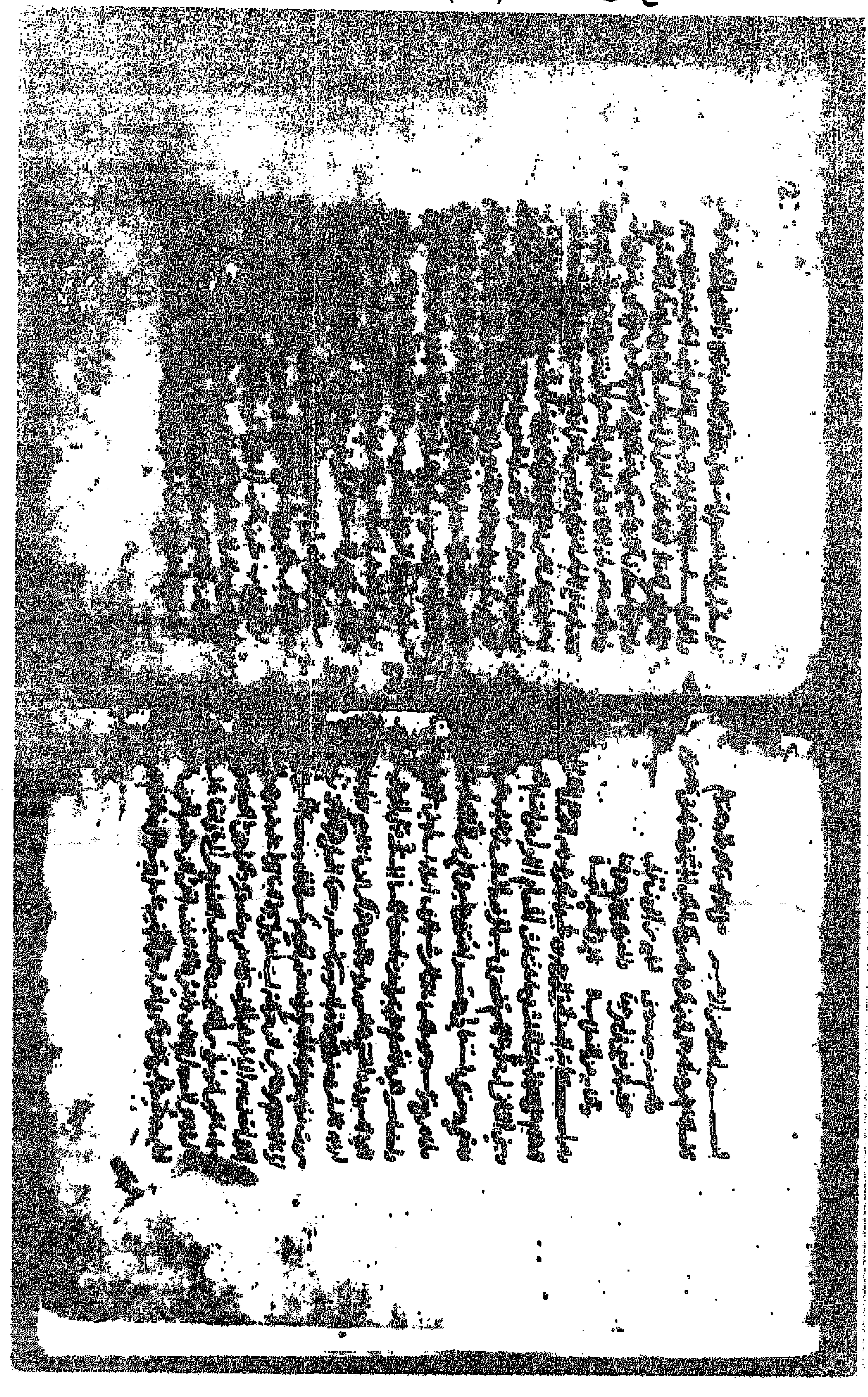
تاريخ النسخ : 774 هـــ .

إهداء : الملكة صوفيا " ملكة إسبانيا " ، الأسكوريال : 45 / 138 a ، وفيما نماذج من صور هذه النسخة .

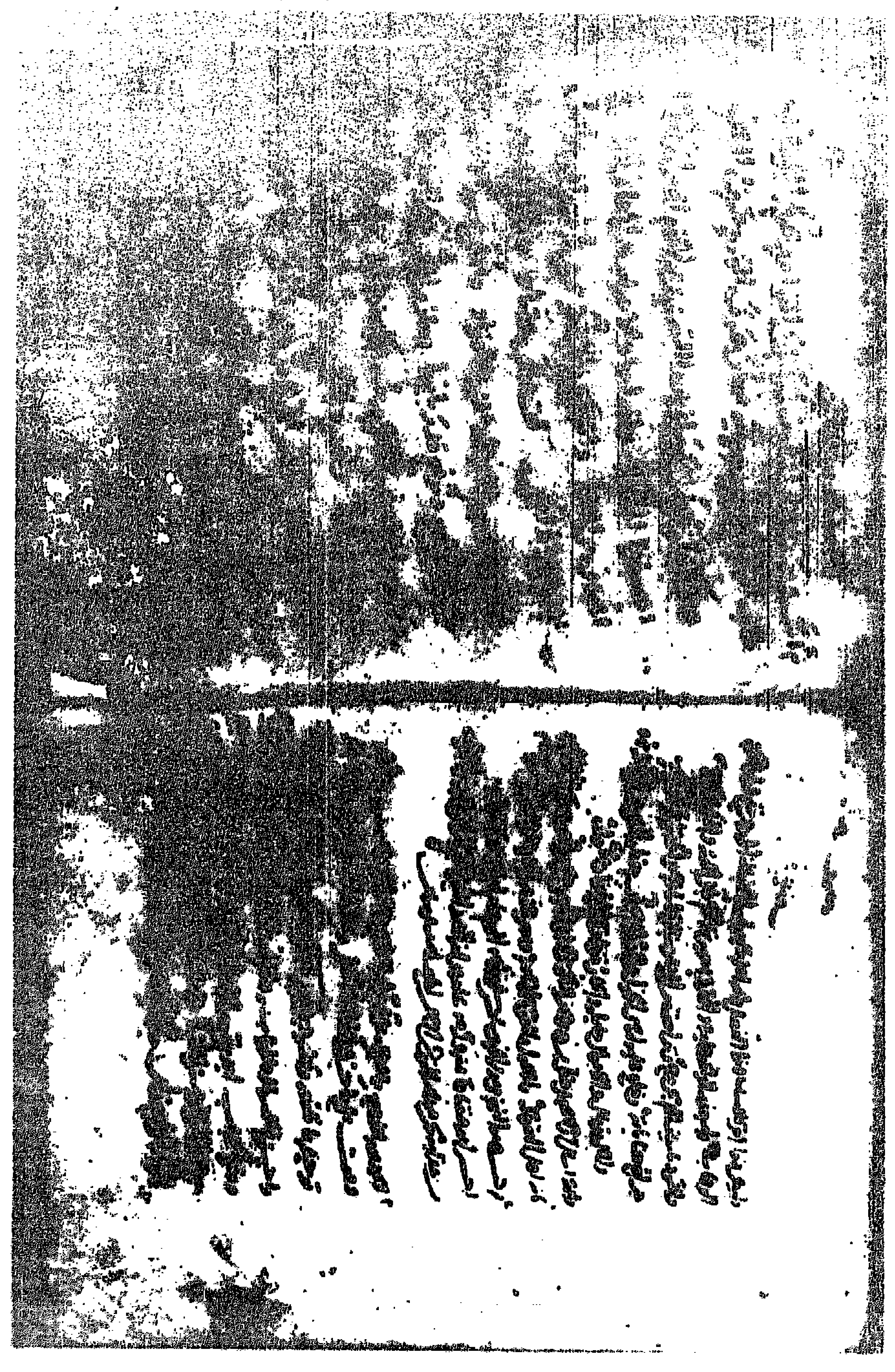
20

25

نماذج من النسخة (ب) ، و هـــذه بداية المخطوط



الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



سابعا : منهجنا في التحقيق:

1 . قمنا بمقابلة نسخ المخطوطات فيما بينها بدقة حتى تظهر عبارة الزركشي ساطعة بيِّنة ، وإثبات التصحيفات والاختلافات الواردة بين النسخ في الهامش .

2 . الاستعانة بالمعاجم والمصادر النَّحوية واللغوية لضبط بعض الكلمات.

3. شرحنا بعض العبارات التي تحتاج إلى بيان مع الإشارة إلى مصادر الشرح .

4. قمنا ببيان أرقام الآيات القرآنية ، وسورها ، واعتمدنا في ضبط الآيات القرآنية على رواية حفص .

5. قمنا بضبط الشواهد الشعرية مع بيان البحر ، واسم الشاعر إنْ أمكن ، وذكر مَنْ خرَّج البيت في كتب النَّحو واللُّغة والأدب مما تتوفر بين أيدينا منها ، وبيان الشاهد في هذه الأبيات .

6 . قمنا بإحالة ما اقتبسه الزركشي من كتب السابقين إلى رقم الصفحة منها إذا توفرت لدينا .

7 . قمنا بترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في الكتاب مع ذكر عدد من المصادر عن كلِّ علم .

8. وضعنا فهارس مختلفة للآيات القرآنية ، والأشعار ، والأعلام ، والكتب ، والموضوعات ، والمراجع التي اعتمدنا عليها في التحقيق تسهيلا على الباحث .

وأخيرًا

فإننا نسأل الله سبحانه وتعالى أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهه الكريم ، وأنْ يجنبنا الزلل والخطأ ، ويتمم أعمالنا بالصالحات ، إنَّه خير مأمول وأكرم مسئول .

والله الموفق

المحققان

((تأصيل البناء في تعليل البناء))

لمؤلفه :

" عبد الله محمد بن عبد الله الزركشي "

/ 2أ/ بسم الله الرحمن الرحيم

قَــالَ الإمامُ أبوعبدالله ، جمَــال الدين مُحمَّد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني [1] ــ رحمه الله تعالى ــ في خلاصته [2] : 5

وَالاسْــمُ مِــنْهُ مُعْــرَبٌ وَمَبْــنِي ∴ لِشَــبَهٍ مِــنَ الحُرُوف مُــدْنِــي

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَــنَا ∴ وَالْمَعْنَــوِيِّ فِي مَتَــى ، وَفِي هُنَا

وَكَنِــيَابَــةٍ عَــنِ الْفِعْــــلِ بِلا ∴ تَأَثُّــرٍ ،وَكَافْتِــقَــارٍ أُصِّــــــلا

ويقولُ العبدُ الفقير إلى رحمة ربِّه عبيدالله مُحمَّد بن عبدالله الزركشي الشافعي ــ لطف الله تعالى به ــ : الكلامُ على هذه الأبيات الثلاث في مقامات ثلاث : المقام الأول : في انقــسام الاســم إلى مُعْرِبٍ ، ومَبْــنِي .

10 [المقام] [3] الثــاني : أنَّ علــةَ بناءِ الاسمِ تــنحصرُ في شبه الحرف .

[المقام] [4] الثالــث : أنَّ الشبه ينقسمُ إلــى ثلاثــة أقــــسام : وضــعيّ ، ومعنــويّ واستعماليّ ، وقد اُعترض عليه في كــلٍّ من الثلاث .

أمَّا الأول : فظاهــره جمع قــوله :

وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَد سَلِمَــا ∴ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ [كَأَرْضٍ وَسُمَا] [5]

1- (ابن مالك) : هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ، أبوعبد الله ، جمــال الــدين الشافعي النحوي كان إماماً فهماً ذكيًّا ، حاد الخاطر ، برع في النحو والمعــاني والبيــان والبــديع والعروض والمنطق ، من أشهر كتبه : الألفية في النحو ، تسهيل الفوائد ، الكافية الشافية ، " ت : 672 هـ" . ينظر : البداية والنهاية 13 : 267 ، بغية الوعاة 1 : 225 ، الأعلام 7 : 111 .

2- ينظر : ألفــية ابن مالك في النحو والصرف ، باب (المعرب والمبني)

* و(الخلاصة) : للشيخ جمال الدين أبي عبد الله ، محمد بن مالك الطائي ، المعروف بابن مالك ، ت 672 ، والكتاب مشهور باسم الألفية في النحو ؛ لأنه اشتمل على ألف بيت من الرجز مشــتملة على جميع قضايا النحو والصرف ، وقد تعددت الشروح والحواشي على هذه الألفيــة ، ينظــر : كشف الظنون 1 : 151 ، هدية العارفين 2 : 130 .

3- زيــادة من المحققين .

4- زيــادة من المحققين .

5- ما بين القوسين زيادة من ألفــية ابن مالك في النحو والصرف ، ينظــر : بــاب (المعــرب والمبني) .

أنَّه لا واسطة بين المُعْرَب والمبني ، ولنا صورٌ كثيرة لا يحكم عليها بواحدة منهمـــا ، منها الأسماء المسكنة قبل التركيب ، كحروف الهجاء المسرودة ، والمفتتح بها السور ، وأسماء العدد ، كقولـــك : ألف ، بـــا ، تا ، ثا ، جيم ، وواحد ، اثنـــان ، ثلاثـــة ، أربعة ، قـــال ابن عصفور[1] : " هي موقـــوفة ، لا معربة ولا مبنية "[2]* ، ومنها : المحكي ، كقولك : مَنْ زَيْدٍ ؟ لمن قال : مررتُ بزيدٍ ، ومنها المتبع كقراءة بعضهم[3] / 2 ــ ب /﴿ الْحَمدِ لله ﴾[4] ــ بكسر الدال ــ ومنها الكسرة في المضاف إلـــى يـــاء المتكلم نحو : " غلامي " ؛ لأنَّ حركته ليست للعامل ولا للبناء ؛ إذ لا علـــــة فيـــه توجب البناء لأنَّ الاسم الذي اتصلت به الـــياء لم يشبه الحرف ، ولا يتضمن معنـــاه ،

1- (ابن عصفور) : هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ، أبو الحســـن ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، كان أصبر الناس على المطالعة ولم يتأهل إلا للنحو ، من كتبه : المقرب ، الممتع في التصريف ، شرح الجُمل ، " ت : 669 هـ " . ينظر : بغية الوعاة 2 : 210 ، الأعلام 5 : 179- 180.

2- ينظر : شرح الجمل الزجاجي ، لابن عصفور 1 : 32 . *و ما وافق فيه المؤلف ابن عصفور من أن هناك صورًا لا يحكم عليها بالبناء ولا بالإعراب ، مخالف لما ذهب إليه معظم النحاة من أنّ الكلام كله ينقسم إلى قسمين : إمَّا معرب ، وإمَّا مبني ، وما أتي به الشارح من الأمثلة هـــي فـــي الحقيقة مبنية ، قال الرضي في " شرح الكافية " : " المبني ضربان : إما مبنـــي لفقـــدان موجـــب الإعراب ، الذي هو التركيب ، كالأسماء المعدودة كواحد ، اثنان ، ثلاثة ، و: ألف ، با ، تا ، ثا ، و : زيد ، عمرو ، بكر . وإمّا مبني لوجود مانع من الإعراب مع حصول موجبه ، وذلك لمـــانع : مشابهة الحرف أو الماضي أو الأمر . " ينظر : شرح الرضي على الكافية 2 : 397 .

3- ساقط من (أ) ، وهذه القراءة منسوبة إلى الحسن البصري ، وزيد بن علي ، والحارث بـــن أسامة بن لؤي ، وإبراهيم بن أبي عبلة . ينظر : معجم القراءات القرآنية 1 : 149 ، والمحتســـب لابن جني 1 : 37 ، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه : 09 .

4- سورة الفاتحة ، من الآيـــة 2 ، وينظر تخريج قراءة الإتباع في : إتحاف فضـــلاء البشـــر 1 : 363 ، وإعراب القرآن للنحاس 1 : 170 ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1 : 05 ، والبحر المحيط 1 :131 ، وتفسير القرطبي 1 : 136 ، والكشاف للزمخشري 1 : 50 ، 51 ، والمحتسب 1 : 37 ، ومعاني القرآن للفراء 1 : 3 .

ذكر ذلك ابن جنّي[1] في " الخصائص "[2]* ، ويحكى أنّه سمّاه بـ" الخصيّ " ؛ لتوسطه بين الحالين وحكاه صاحب " الإفصاح " عن الرماني[3] ــ أيضًا ــ قال : " وكذلك قال في " سحر " المعدول ، و " سبحان " و " ايمن " ممّا لا يختلف آخره ؛ لأنّ حقيقة المعرب : ما اختلف آخره ، وحقيقة المبني : ما كان سكون آخره ، أو حركته لغير عامل ، وتبعه على هذا قومٌ [4] ، وممن أثبت الواسطة ابن مالك 5 نفسه في " التسهيل "[5] ، وذكر منه حركة النقل ، والإتباع ، والتخلص من السكونين

1- (ابن جني) : هو عثمان بن جني الموصلي ، أبو الفتح ، النحوي اللغوي المشهور الذكر ، من أئمة الأدب والنحو ، له التصانيف البديعة وله شعر ، من كتبه : الخصائص ، المقتضب من كلام العرب ، اللمع ، " ت : 392 هـ " . ينظر : إنباه الرواة 2 : 335-336 ، الأعلام 4 : 364 .

2- ينظر : الخصائص 2 :241 ، باب (في الحكم يقف بين الحكمين) ، حيث نص على ذلك بقوله : " هذا فصل موجود في العربية لفظا ، وقد أعطته مقادًا عليه وقياسًا ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو " غلامي " و " صاحبي " ، فهذه الحركة لا إعراب و لا بناء ".

* و كتاب (الخصائص) اسمه " الخصائص في النحو " ، وهو لأبي الفتح ، عثمان بن جني ، ت : 392 هـ ، قال السيوطي في " اقتراحه " : وضعه في أصول النحو وجدله ، لكن أكثره خارج عن هذا المعنى ، فلخص منه في الاقتراح ، وضم إليه فوائد ، والكتاب مطبوع عدة طبعات ، ينظر : كشف الظنون : 1 : 706 .

3- (الرماني) : هو علي بن عيسى بن علي بن عبدالله ، أبوالحسن الرماني ، من كبار النحاة ، كان إماما في العربية ، علاّمة في الأدب ، في طبقة الفارسي والسيرافي ، كان يمزج النحو بالمنطق ، من كتبه : شرح أصول ابن السراج ، وشرح كتاب سيبويه ، ومنازل الحروف ، " ت : 384 هـ " . ينظر : إنباه الرواة 2 : 294 ــ 296 ، بغية الوعاة 2 : 180 - 181، الأعلام 4 : 317 .

4- ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب 1 : 435 ، وجاء في " المرتجل " لابن الخشاب شيخ العكبري ص 35 : " وأما البناء فهو لزوم آخر الكلمة لسكون أو حركة ، وذلك السكون أو الحركة لا يكونان عن عامل كما كانت حركة الإعراب وسكونه عن عامل . " .

5- (كتاب التسهيل) : اسمه بالكامل هو " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " للشيخ جمال الدين ، أبي عبد الله محمد بن مالك ، ت : 672 هـ ، ألفه صاحبه في علم النحو ، فجمع فيه شتى المسائل النحوية ، وقد اعتنى العلماء به ، وصنفوا عليه شروحا عدة ، والكتاب مطبوع عدة مرات ، منها الطبعة التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذا الكتاب ، وهي بتحقيق : محمد كامل بركات ، ومنشورات دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .ينظر : كشف الظنون 1 : 405 ، هدية العارفين 2 : 130.

ونحو ذلــك.[1] ، والجواب : أمَّا الأسماء قبل التركيب ، فمختار الناظم وغيره أنَّهــا مبنية ، وقيل : معربة في الحكم لا في اللفظ ؛ لأنَّها تتأثر بالعوامل لو دخلــت عليها ، وهو اختيار الزمخشري[2]* ، واحتــجَّ بسكون أعجازهــا مع سكون ما قبـــلها فــي نحو " لام ، ميم " ، ولا يبنى على السكون ما قبــل آخره ساكن .[3]

5 وأجيب عنه : بأنَّ الكلمات غير المركبة إنَّما حكمها أنْ يوقــف عليهــا ، فــإنْ وصلت فنية الوقــف ، ومن ثم ســـاغ إظهار النون في نحـــو ﴿ يس* وَالْقُرْآنِ ﴾[4]مع امتناعه / 3 ــ أ / في نحـــو ﴿ مَنْ رَاقٍ ﴾[5]* ، والوقف يغتــفر فيه اجتماع الساكنين فكذا الوصل الذي نوي فيه الوقف .

1- يريد بنحو ذلك : حركة الحكاية ، نحو : من زيد ؟ لقائل : مررت بزيد ، ينظر : التسهيل لابن مالك ص 10 ، وشرح التسهيل لابن مالك 1 : 53 .

2- (الزمخشري) : هو محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، جــار الله ، أبو القاسم كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء ، وكان إمام عصره من غير مــدافع ، تشد إليه الرحال في فنونه أخذ النحو عن أبي مضر منصور ، من كتبه : الكشاف ، أساس البلاغة ، المفصل ، " ت : 538 هــ ". ينظر : وفيات الأعيان 5 : 168- 169 ، طبقات المفسرين 2 : 315 ، الأعلام 8 : 55 . * وينظر اختيار الزمخشري في كون الأسماء قبل التركيب معربة فــي الحكم لا في اللفظ في تفسيره ، المسمى بالكشاف 1 : 80 ، وكذلك ينظر : تمهيد القواعــد بشــرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 1 : 240 .

3- قال السيوطي – رحمه الله – في الهمع 1 : 57 " في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال :
أحدها : وعليه ابن الحاجب أنها مبنية ؛ لجعله عدم التركيب من أسباب البناء ، وعلل غيره بأنهــا تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة و لا معمولة .
الثاني : أنها معربة بناء على أن عدم التركيب ليس سببا ، والشبه المذكور ممنوع ؛ لأنها صــالحة للعمل .
الثالث : أنها واسطة ، لا مبنية و لا معربة ؛ لعدم الموجب لكل منهما ، ولسكون آخرها وصلا بعد ساكن ، نحو قاف ، سين ، وليس في المبنيات ما يكون كذلك ، وهذا هو المختار عندي (أي : عند السيوطي) تبعا لأبي حيان . "

4- سورة يس ، من الآيتين : 1 ، 2 .

5- سورة القيامة ، من الآيــة 27 ، * قال ابن جني في الخصائص 1 : 95 " فأما قراءة عاصم ﴿ وقيل من راق ﴾ ببيان النون من ﴿ من ﴾ فمعيب في الإعراب ، معيف في الأسماع ، وذلك أن النون الساكنة لا توقف في وجوب إدغامها في الراء ، نحو : من رأيت ، ومن رآك ، فــإن كــان

وأما المحكي فهو مبني في اختيار ابن عصفور وغيره ، واختار الكوفيون أنها معربة [1] ، وأما المتبع فيمكن دخوله في المعرب بمعنى القابل[2] للإعراب[3] . وقد فرقوا بين حركات الاتباع والحركات الأصلية بأن حركات الإتباع غير واجبة ، ولا لازمة ، وكلامه في " التسهيل " في نفي إعرابها محمول على تلك الحالة مطلقا. [4]

5 وأمَّا المضاف إلى ياء المتكلم ، فالصحيح أنَّه معربٌ لفظا في حالة الجر ، تقديرا في حالة الرفع والنصب [5] ، قاله الناظم في شرحه ، قال : " لأن حرف الإعراب منه في حالتي الرفع والنصب قد أشغل بالكسرة المجلوبة ؛ توطئة للياء ؛ لتعذر اللفظ بغيرها ، فحكم بالتقدير كما فعل في المقصور. "[6]

ارتكب ذلك ووقف على النون صحيحة غير مدغمة ؛ لينبه به على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضي أيضا ." انتهى كلامه .

1- قال السيوطي في الهمع 1 : 57 - 58 " المحكي بـ " من " ، نحو : من زيدٌ ؟ من زيدًا ، من زيدٍ ؟ قيل : إنه واسطة ، وأن حركته حركة حكاية ، لا حركة إعراب ولا بناء ، قال أبوحيان : وهو الصحيح . وقيل : إنه معرب وحركته حركة إعراب ، وأنه في الرفع خبر " من " وفي النصب مفعول فعل مقدر ، وفي الجر بدل . وقيل : إنه مبني ، واختاره ابن عصفور ؛ لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب الذي هو فيه " . وينظر اختيار ابن عصفور في : شرح جمل الزجاجي 1 : 31 .

2- في (أ) : القائل ، والتصويب من الهمع 1 : 58 .

3- قال السيوطي في الهمع 1 : 58 : " المتبع نحو ﴿ الحمد لله ﴾ بكسر الدال ، قيل : إنه واسطة ، والصحيح أنه معرب تقديرا ، بمعنى أنه قابل للإعراب . وقيل : إنه مبني ، وبه جزم ابن الصائغ ."

4- ينظر : التسهيل ، لابن مالك ص 10 .

5- قال السيوطي في الهمع 1 : 58 " في المضاف إليه ثلاثة أقوال : أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات وإن لم يظهر فيه الإعراب فهو مقدر كالمقصور وغيره . والثاني : مبني ؛ لإضافته إلى مبني بناء على أن ذلك من أسباب البناء وعليه الجرجاني وابن الخشاب . والثالث : واسطة ، لا مبني لعدم السبب ، ولا معرب لعدم ظهور الإعراب فيه ، وعلى هذه ابن جني " ، والأشموني يزيد قولا رابعا ، وهو أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل . ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني 2 : 283 .

6- ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك 3 : 279 ، والنص منقول بتصرف .

وأمّا في حالة الجر ، فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير[1] ، قال الشيخ أبوحيان [2] : " و لا أعرف لابن مالك سلفا في هذا التفصيل ، نعم ما ذهب إليه في حالة الجمع ، نحو : رأيت ضاربي ، أنَّ الإعراب يظهر في حالة النصب والجر ، وفي حالة الرفع يقدر إعرابه عنده ، سبقه إليه ابن الحاجب[3]* ، فزعم أن الإعراب يكون بالحرف المقدر كما يكون بالحركة المقدرة ، قال أبوحيان :" وهذا لا تحقيق / 3 – ب / فيه ؛ لأن التقدير للشيء هو خلو المحل من المقدر ، والواو في " زيدِيَّ " أن الواو مقدرة ، بل الحرف فيه ظاهر ، غاية ما فيه أنه استحال ياء ، ونظيره في الأجسام استحالة الخمر خلا ، فإنه لم ينعدم الذات إنما تغير فيه الوصف ، ولا نقول فيه الذات

1- قال ابن مالك في شرح التسهيل 3 : 279 : " ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه و لا حاجة إليه " .

2- (أبوحيان) : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي ، أثير الدين ، نحوي عصره ولغويه ومفسره ، أخذ العربية عن أبي الحسن الأبّذي ، وأبي جعفر بن الزبير وغيرهما ، وتقدم في النحو، من كتبه : البحر المحيط ، تحفة الغريب ، النهر ، "ت : 745 هـ" . ينظر : النجوم الزاهرة 10 : 111 – 112 ، بغية الوعاة 1 : 280 ، الأعلام 8 : 26.

3- (ابن الحاجب) : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب صاحب التصانيف المنقحة ، أخذ بعض القراءات عن الشاطبي ، وكان فقيها مناظرا مفتياً مبرِّزاً في عدة علوم من كتبه : الكافية في النحو ، الشافية في الصرف ، الأمالي النحوية ، " ت : 646 هـ ". ينظر : بغية الوعاة 2 : 134– 135 ، هدية العارفين 1 : 654 – 655 ؛ الأعلام 4 : 374 . * قال ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية 1 : 256 – 257 : " قوله : ونحو : (مسلمي) رفعا ، وهو كل جمع مذكر سالم أضفته إلى ياء المتكلم ، وأصله في الرفع (مسلموي) ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ فوجب قلب الواو ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، فصار مسلمي ، فعلم أنه عدل عن الواو – التي كانت علامة الرفع – لأجل استثقالها مع الياء ، كما عدل عن رفع " قاض " بالضمة ؛ لأجل استثقالها فوجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب تقديرا ، وأما في حالة النصب والجر فياء الإعراب فيه ثابتة على حالها ، تقول : رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي ، فوجب أن يحكم بإعرابه لفظا فيهما ؛ لأن لفظ الإعراب على حاله لم يتغير بالإضافة إلا بالإدغام ، والإدغام لايخرج الحرف عن حقيقته وسكونه .
فلذلك حكم عليه في حال الرفع بالإعراب التقديري ، وفي حال النصب والجر بالإعراب اللفظي " انتهى .

انعدمت ؛ إذ لو انعدمت لم يوجد الخل " انتهى[1] ، وقد نازع النيلي[2] ابن الحاجب في وجه التقدير في حالة الرفع ، وقال : " ليت شعري ، كيف يقدر الحرف على الحرف ، وكيف خص هذا بهذا الحكم " ثم قال : " يحتمل أن يريد بتقدير الحرف أن حرف الإعراب وإن كان في اللفظ ياء ، فهو في[3] النية والتقدير واوا ، على أنه قد قيل في المضاف إلى ياء المتكلم بالبناء ، قاله الجرجاني[4] والزمخشري وابن الخشاب [5]* 5

1- ينظر : التذييل لأبي حيان 7 : 273 ، ونصه في التذييل هكذا : قال " وهذا لا تحقيق فيه ؛ لأن التقدير للشيء هو خلو المحل من المقدر ، ولا يتأتى ذلك في " زيدي " ؛ لأن تلك الواو انقلبت ياء واستحالت إليها ، فلم تنعدم إنما تبدل وضعها إذ هي والياء حرفا علة وما كان هكذا لا يقال فيه : إن الواو مقدرة ، و لا أن الياء مقدرة ألا ترى أنا لا نقول في " ميزان " أن الواو مقدرة وإن كان الأصل " موزانا " . " .

2- (النيلي) : هو إبراهيم بن الحسين بن عبيدالله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي ، نسبة إلى النِّيل ، بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة ، أو نسبة إلى بيع النيل وشرائه وصناعته ، صنف كتابا في شرح كافية ابن الحاجب ، ولم نقف على تاريخ وفاته .

3- في (أ) : على .

4- (الجرجاني) : هو عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني ، أبوبكر ، عالم بالنحو والبلاغة ، أخذ النحو عن محمد بن الحسن بن محمد الفارسي ابن أخت الشيخ أبي علي الفارسي ، وأكثر عنه ، ونظر في تصانيف النحاة والأدباء ، وتصدر بجرجان ، من كتبه : أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، والمقتصد والعوامل المائة ، " ت :471هـ " . ينظر إنباه الرواة 2 : 188-190 ، روضات الجنات 5 : 89 - 93 ، الأعلام 4 : 48 - 49.

5- (ابن الخشاب) : هو عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر البغدادي ، ابن الخشاب ، كان أعلم أهل زمانه بالنحو واللغة ، حتى يقال: إنه كان في درجة الفارسي ، من كتبه : المرتجل في شرح الجمل للزجاجي ، والرد على التبريزي في تهذيب الإصلاح ، ونقد المقامات الحريرية ، " ت : 567 هـ ". ينظر : إنباه الرواة 2 : 99 - 103 ، بغية الوعاة 2 : 29-31 ، الأعلام 4 : 67 . * وينظر رأي الجرجاني في بناء المضاف إلى المتكلم في كتابه " الجمل في النحو " ص 57 ، وينظر كذلك شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص 413 ، حيث قال " وذهب الجرجاني وابن الخشاب إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني ، وهو ضعيف ؛ لانتفاء السبب المقتضي للبناء ، لا يقال : سبب بنائه إضافته إلى غير متمكن ؛ لأنه مردود ببقاء إعراب المضاف إلى الكاف والهاء وإعراب المثنى المضاف إلى الياء "، وينظر كذلك : شرح التسهيل 3 : 279 .

والمطرزي [1] ، وابن الشجري[2] قال في " أماليه " : " لأنها حركة لم تحدث عن عامل ، وكل حركة كذلك فهي بناء ، في نحو : لم يخرج القوم ، و ﴿ لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُون الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ ﴾[3] وإن كانت في كلمة[4] معربة [5]، قال :" وإنما وجب بناؤه ؛ لأنه لو أعرب لم تسلم الياء مع الضم والفتح ، إذ الضم تقتضي قلبها إلى الواو ، والفتح يقتضي قلبها ألفا [6].

5

وأمَّا قولهم في النداء / 4 – أ / " يا غلاما " فإنما فعلوا ذلك ؛ لأنه باب تغيير[7] وتخفيف ؛ لكثرة استعماله ، وجاء ذلك فيه[8] قليلا ، والأكثر " يا غلامي "[9]* .

1- (المطرزي) : هو ناصر بن عبدالسيد بن علي بن المطرز ، أبو الفتح ، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي ، قرأ على الزمخشري ، وبرع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية ، وكان يقال : هو خليفة الزمخشري ، من كتبه : شرح المقامات ، الإقناع في اللغة ، المعرب في لغة الفقه ، مختصر المصباح في النحو ، " ت : 610 هـ" . ينظر : إنباه الرواة 3 : 339 ، بغية الوعاة 2 : 311 ، والأعلام 7 : 348 ، * وينظر رأي المطرزي في : شرح التسهيل لابن مالك 3 : 279 .

2- (ابن الشجري) : هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبدالله ، أبو السعادات ، المعروف بابن الشجري ، كان أوحد زمانه ، وفرد أوانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها ، كامل الفضل ، من كتبه : الأمالي ، كتاب الحماسة ، شرح اللمع لابن جنيّ ، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، " ت : 542 هـ " . ينظر : بغية الوعاة 2 : 324 ، الأعلام 9 : 69

3- سورة آل عمران ، من الآية 28 .

4- في النسختين : حكم ، والتصويب من أمالي ابن الشجري .

5- ينظر : أمالي ابن الشجري 1 : 4

6- ينظر : المصدر السابق 1 : 3

7- في (أ) : تغير .

8- في (أ) : منه .

9- ينظر : أمالي ابن الشجري 1 : 4 ، * . وأما قولهم في النداء " يا غلاما " ؛ فاعلم أنَّ في الاسم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيحا جاز فيه خمسة أوجه ، أحدها : حذف الياء والاستغناء بالكسرة ، نحو : " يا عبدِ " وهذا هو الأكثر . الثاني : إثبات الياء ساكنة ، نحو " يا عبدي " وهو دون الأول في الكثرة . الثالث : قلب الياء ألفا ، وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة نحو

والحاصل : أنَّ البناء حدث عن علة لا عن عامل ، والعلة التي أوجبت الكسر في " لم يخرج القوم " التقاء الساكنين ، والعلة التي أوجبت الكسر في " غلامي " ونحوه ، انقلاب الياء واوا لو ضم ما قبلها ، وانقلابها ألفا لو فتح ما قبلها .

وأما تسمية ابن جني له بـ " الخصي " فمردودة ، لأنه ذكر قطعا ، والظاهر أنه أراد " الخنثى ".[1] 5

وأما المقام الثاني :

وهو دعوى أن المقتضى لبناء الاسم شبه الحرف ، فاعترضه الشيخ أبوحيان ، وقال : " لا نعلم أحدا قال به ، فإن الفارسي [2] قال : هو شبه الحرف مع تضمن معناه [3] ، وأصحابنا[4] ذكروا ستة أشياء: شبه الحرف ، وتضمن معناه ، ووقوعه موقع المبني ، ومضارعة هذا [5] ، والإضافة إلى مبني ، والخروج عن النظير [6] ، وكلاهما خارج عن كلام الناظم . 10

: " يا عبدَ " . الرابع : قلبها ألفا ، وإبقاؤها ، وقلب الكسرة فتحة ، نحو : " يا عبدَا " . الخامس : إثبات الياء محركة بالفتح ، نحو : " يا عبديَ " . ينظر تفصيل ما ذكرناه في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 2 : 274 ، 275 .

1- قال العكبري في " اللباب " 1 : 67 : " على أنّ تسميتهم إياه (خصيا) خطأ ؛ لأنّ الخصي ذكر حقيقة ، وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه (خنثى مشكلا) . " ، وينظر كذلك : مسائل خلافية في النحو ص 68 ، والتبيين عن مذاهب النحويين والبصريين ص 151 ، وكلاهما للعكبري .

2- (الفارسي) : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبوعلي ، المشهور، واحد زمانه في علم العربية ، من كتبه : التذكرة في علوم العربية ، الحجة في علل القراءات ، الإيضاح في النحو ؛ " ت : 377هـ" . ينظر : بغية الوعاة 1 : 496 - 497 ، الأعلام 2 : 193-194

3- ينظر : المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص 89 .

4- في (أ) : بعد قوله : " وأصحابنا " جاءت عبارة : " يعني : ابن عصفور وغيره " ، وهذه الزيادة نراها من صنع الناسخ ؛ لذلك لم نذكرها في المتن .

5- يعني : ضارع ما وقع موقع المبني .

6- الأشياء الستة المقتضية لبناء الاسم هي :

أ . ما أشبه الحرف كالمضمرات والموصولات ؛ فإنها أشبهت الحروف في الافتقار .

قلت : حصر علة البناء في شبه الحرف هو قول إمام النحو سيبويه[1] .

قال ابن هشام [2] في " شرح الإيضاح " [3] : " وسيبويه لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمين ؛ لأنَّ المتضمن للحرف مضارع له ، فالمضارعة شاملة للنوعين ". انتهى ، وكذا قال ابن العطار في " شرح الجزولية "[4] : " لم يذكر سيبويه إلا شيئا

ب. تضمن معناه ، كأسماء الشرط والاستفهام ، فإن الأسماء الشرطية تضمنت معنى " إن " الشرطية ، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الاستفهام .

ج . وقوعه موقع المبني ، كالمناديات وأسماء الأفعال ، فالمناديات وقعت موقع ضمائر الخطاب ، وهي مبنية ، وأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل وهو مبني .

د . مضارعة ما وقع موقع المبني ، وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن " فعال " .

هـ .الإضافة إلى مبني ، نحو : على حين عاتبت المشيب على الصبا *** ....

و . الخروج عن النظير ، كـ" أي " من الموصولات ؛ فإنها فارقت سائر الموصولات في أنها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام ، نحو : جاءني أيهم قائم ، ولا يجوز في غير " أي " إلا ضرورة ، أو في قليل من الكلام في قراءة من قرأ ﴿ تماما على الذي أحسن ﴾ [سورة الأنعام ، الآية 154] . ينظر تفصيل ذلك في : شرح الجمل لابن عصفور 2 : 474 ، 475 .

1- (سيبويه) : هو عمرو بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر، سيبويه، إمام النحاة ، وأول من بسط علم النحو أخذ عن الخليل ، ويونس ، وأبي الخطاب الأخفش ، وعيسى بن عمر، وكان علامة حسن التصنيف، وقلمه أبلغ من لسانه، وكتابه : " الكتاب " لم يصنع قبله ولا بعده مثله ، " ت : 180 هـ " . ينظر : بغية الوعاة 2 : 229 – 230 ، الأعلام 5 : 252 .

2- (ابن هشام الخضراوي) : هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، أبو عبد الله ، المعروف بابن البرذعي ، عالم بالعربية ، عكف على التدريس ، أخذ عن ابن خروف ، وعنه أخذ الشلوبين ، له العديد من المؤلفات ، منها : فصل المقال في أبنية الأفعال ، المسائل النخب ، الإفصاح بفوائد الإيضاح ، الاقتراح في تلخيص الإيضاح ، وغيرها ، " ت : 646 هـ " ، ينظر : بغية الوعاة 1 : 267 – 268 ، والأعلام 7 : 138 .

3- كتاب (شرح الإيضاح) لابن هشام الخضراوي ، وهو أحد الشروح العديدة التي وضعت على كتاب " الإيضاح في النحو " لأبي علي الفارسي ، وقد سماه مؤلفه باسم " الإفصاح بفوائد الإيضاح ، ينظر : كشف الظنون 1 : 212 .

4 - (شرح الجزولية) : الجزولية كتاب ينسب لعيسى بن عبد العزيز الجزولي ، ت : 607 هـ ، وتعرف بالمقدمة في النحو ، وتشتهر بقانون الجزولي ، وتعددت شروحها ، منها شرح أبي علي

واحدًا / 4 ــ ب / وهو شبه الحرف ، قال في باب مجارى أواخر الكلم من العربيَّة : " وأمَّا الفتحُ والضمُّ والكسر والوقف [فللأسماء غير المتمكنة] [1] ، المضارعة عندهم ما ليس باسم [و لا فعل] [2] مما جــاء لمعنى [ليس] [3] غيرُ ، نحو : سوف وقد" [4] ، فمضارعةُ الحرف هو سبب البناء في كلِّ اسم مبني إلا ما ذكر في بناء " أيُّهم " ؛ لخروجها عن نظائرها . انتهى .

وهو مذهب أبي الفتح بن جني نصا ، قال صاحب البسيط [5] : " اختلف النحــاة في علة البناء ، فذهب أبوالفتح إلى أنها شبه الحرف فقط ، انتهى لفظه "[6] ، وقد رأيته كلامه في " الخصائص ".[7]

الشلوبين ت : 645هــ ، وشرح المالقي ، أحمد بن عبد النور ت : 702 هــ ، وشرحها ابن مالك ت : 672 هــ أيضا ، وسماها " المنهاج الجلي في شرح قانون الجزولي " وغيرهم كثير ، غيــر أننا لم نقف على شرح للجزولية ينسب لابن العطار ، ينظر : كشــف الظنــون 2 : 180 ، هديــة العارفين 1 : 807 – 808 .

1- ما بين القوسين ساقط من (أ) ، و (ب) ، وقد أثبتناه من الكتاب 1 : 15 .

2- ما بين القوسين ساقط من (أ) ، و (ب) ، وقد أثبتناه من الكتاب 1 : 15 .

3- ما بين القوسين ساقط من (أ) ، و (ب) ، وقد أثبتناه من الكتاب 1 : 15 .

4- ينظر : الكتاب 1 : 15 .

5- (البسيط) هو اسم مختصر لكتاب (شرح الجمل الكبيرة) لابن أبي الربيع ، عبيدالله بن أحمد السبتي ، ت 688 هــ ، ويذكر الدكتور فيصل الحفيان أن كتاب (البسيط) يقع في عدة مجلدات ، لم يبق منها سوى السفر الأول ، تحتفظ بنسخته الخزانة العامة في الرباط تحت رقم 206 ق ، ولا يعرف لهذه النسخة ثانية حتى الآن ، وقد قام الباحث " عياد الثبيتي " بتحقيق هذا السفر في جزءين ، وحصل بعمله هذا على درجة الدكتوراه . ينظر : هدية العــارفين 1 : 649 ، والكـــافي فـــي الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح 1 : 130 ، 131 .

6- قول ابن أبي الربيع هذا حكاه السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر 2 : 35 ، وزاد الســيوطي بعد قول صاحب البسيط : " ورأيته أنا في الخصائص لأبي الفتح ابن جني ، وعبارته : إنما ســبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير . ورأيته أيضا في الأصول لابن السراج ، وفي التعليقتين لأبــي البقاء ، وفي الجمل للزجاجي ، وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحذاق من النحويين .

7- قال ابن جني في الخصائص 1 : 157 : " من ذلك قول من اعتل لبناء نحو : كم ، ومن ، وما ، وإذ ، ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف علــى

وهو قول الفارسي نفسه الذي غاير أبوحيان بينه وبين قول ابن مالك ؛ لأن تضمن المعنى من جملة أفراد الشبه كما نبَّه عليه شارحو " الإيضاح ".[1] *

وممن جزم به أبو البقاء العكبري[2] في كتاب " التلقين "[3]* ، وهو مختصر لطيف . لكن المشهور تعدد علل البناء ، قال صاحب البسيط ، وهو قول أبي سعيد السيرافي[4] : " وأكثر النحاة إذ عرفت ذلك ، فقد اعترض على تعليلهم بناء الأسماء بشبه الحرف ، فقيل هذه العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني ؛ لأنه لو لم يقدم وضعه لما تحققت علة البناء في المبني ؛ لعدم تصوره أولا قبل تصور الاسم الذي بني لأجله ؛ لأنه من أول وضعه / 5 ـ أ / مبني ، فلا بُدَّ من نظر الواضع إليهما حتى يضعه على البناء .

حرفين ، نحو : هل ، بل ، وقد ، قال : فلما شابهت الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية ".

1- ينظر : الإيضاح ، لأبي علي الفارسي : ص 74 .

* وكتاب (الإيضاح) اسمه " الإيضاح في النحو " وهو للشيخ أبي علي ، حسن بن أحمد الفارسي ، ت : 377 هـ ، وقد اشتمل الكتاب على مائة وستة وتسعين بابا ، منها مائة وست وستين في النحو ، والباقي في الصرف ، وقد وضع العلماء عليه عدة شروح ، وكتاب " الإيضاح " مطبوع ، ينظر : كشف الظنون 1 : 212 ، وهدية العارفين 1 : 272 .

2- (العكبري) : هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، أبو البقاء ، عالم بالأدب واللغة والنحو والفرائض والحساب ، كان ثقة صدوقاً ، أصيب في صباه بالجدري فعمي ، من كتبه : إيضاح المفصل ، شرح ديوان المتنبي ، التبيان في إعراب القرآن ، " ت : 616 هـ ". ينظر : بغية الوعاة 2 : 38 - 39 ، الأعلام 4 : 208 .

3- ينظر جزم أبي البقاء العكبري على أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط في : همع الهوامع 1 : 48 ، * وكتاب (التلقين) اسمه (التلقين في النحو) وهو لأبي البقاء ، عبدالله بن الحسين العكبري ، ت 538 هـ ، وعليه شرح لأبي الوليد إسماعيل الغرناطي ، ت 771 هـ ، وشرح للقاضي مجد الدين أبي الفداء إسماعيل ، ت 802 هـ . ينظر : كشف الظنون 1 : 482 .

4- (السيرافي) : هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان ، القاضي ، أبو سعيد السيرافي النحوي ، إمام اللغة معروف بالنحو والفقه واللغة والشعر ... من كتبه : شرح كتاب سيبويه ، ألفات القطع والوصل ، أخبار النحويين البصريين ومراتبهم ." ت : 368هـ " . ينظر : إنباه الرواة 1 : 348 - 350 ، و بغية الوعاة 1 : 507-508 ، و شذرات الذهب 3 : 65 .

وأجاب صاحب البسيط : بأنَّ تقدم وضع الحرف على الاسم المبني لأجله لا يلزم . بجواز أنَّ الواضع تصوره في الذهن ، ووضعه في الخارج على عين ما تصوره في الذهن ، وكلام ابن مالك في تعليل بناء اسم الإشارة يقتضيه أيضا ، حيث قال : إنَّ تضمن معنى الحرف لا يشترط أنْ يكونَ ذلك المعنى وضع له حرف. [1]

5

وأما المقام الثالث : فهو تقسيم الشبه إلى ثلاثة أقسام

فأحدها : الشبه الوضعي ، وضابطه أن يجئ الاسم على أحرف هي أقل من أقل أوزان الاسم ، وأقل أوزان الأسماء ثلاثة أحرف ، فإذا وجد اسم على أقل من ذلك خرج إلى شبه الحرف لفظا ، فأعطي حكمه ، وهو البناء ، ولهذا بنيت أكثر المضمرات ، كالتاء ونا ، وحمل عليها الباقي كـ " نحن " و " أنتم " حتى يجري الباب 10 على سنن واحد . كذا نقل عن ابن الحاجب. [2]

والحق أن الوضع[3] علة [4] للضمائر المتصلة ؛ لأنَّها الأصل ؛ إذ لا يعدل عنها إلى المنفصل إلا عند تعذرها[5] ، وليس في المتصل أكثر من حرفين و أمَّا المنفصلة ، فعلة بنائها حملها على المتصلة بجامع احتياجهما إلى ما يعودان إليه ، 15 ويكون مفسرا لهما ، فهذا أولى من الإلحاق بلا مناسبة / 5 ـ ب / . ومنهم من علل بناء المضمرات باستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني[6] ،

1- ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك 1 : 252 .

2- ينظر : شرح الرضي 2 : 401 ، و شرح التسهيل ، لابن مالك 1 : 166 ، 167 .

3- في (أ) : الواضع .

4- في (أ) : على .

5- قال ابن مالك :

وفي اختيار لا يجيء المنفصل *** إذا تأتى أن يجيء المتصل .

قال الشارح : كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، فلا تقول في " أكرمتك " : أكرمت إياك ؛ لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول : أكرمتك . ينظر : شرح ابن عقيل 1 : 99 .

6- ينظر : شرح ابن الناظم للألفية ص 57 ، وشرح التسهيل لابن مالك 1 : 167 . والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعاني أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة في الرفع ،

واختصاص الرفع بضمائر ، والنصب بأخرى وإن وقع اشتراك بين المنصوب والمجرور في بعض الصور ، فالعامل فارق[1] ، قال بدر الدين [2] : " ولعلَّ هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ، ولذلك لما قال :

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ البِنَاءُ يَجِبْ [3] .: ....

5 عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب ، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء "[4] .

قلت : لكنه صرح في هذه الأبيات بأنَّ العلة عنده فيها الوضع والحاصل : أنَّ العلة إمَّا احتياجية ، أو استغنائية ، وقد اُعترض عليه في هذا القسم من وجهين : أحدهما : انفراده بذكره ، قال الشيخ أبوحيان : لم أقف على مراعاة هذا الشبه الوضعي إلا لهذا الرجل ، والذي قال شبه الحرف فسره بالافتقاري . الثاني : انتقاضه بـ" أخ "

10 و "حم " و " هن " ، فإنَّها معربة مع أنَّها ثنائية .

والجواب : أمَّا الأول فلأنَّ عدم وجدانه لشخص لا يدل على عدم وجوده في كلام العرب ، ومن وجد حجة على من لم يجد ، وقد قال ابن مالك " وإذا كانت العلوم منحا آلهية ، على أنَّ أبا الفتح بن جني قد راعاه فقال في " الخاطريات "[5] ما نصه :

وفي غيره ياء ، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة في الرفع وفي غيره كاف مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث ، فأغنى ذلك بإعرابه ؛ لأن الامتياز حاصل بدونه .

1- ينظر : شرح الرضي 2 : 402 .

2- (بدر الدين) : هو ابن الناظم ، محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ، كان إماما فهما ذكيا ، أخذ عن والده العلم في كثير من المعارف والعلوم ، تولى التدريس بعد وفاة والده بدمشق ، وله مصنفات عديدة في اللغة من أهمها : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، والمصباح في اختصار المفتاح في المعاني ، وغيرها ، توفي سنة " 686 هـ " . ينظر : بغية الوعاة 1 : 225 ، وشذرات الذهب 5 : 398 ، والأعلام 7 : 31 .

3- في (أ) : وجب ، ينظر : ألفية ابن مالك ، باب (النكرة والمعرفة) .

4- ينظر : شرح ابن الناظم للألفية ص 57 ، وكلامه منقول بتصرف .

5 - (الخاطريات) : لأبي الفتح ، عثمان بن جني ، ت : 392 هـ ، عرف هذا الكتاب بعدد من الأسماء منها : الخاطريات ، المسائل الخاطريات ، والخاطرات ، والكتاب عبارة عن تعليقات ومسائل متفرقة تبدو كأنها أصداء لما جاء في كتب ابن جني المعروفة ، والكتاب محقق ومطبوع ، ينظر : كشف الظنون 1 : 699 ، هدية العارفين 1 : 652 ، مقدمة محقق كتاب الخاطريات ص8.

" علـــة بناء المكنيات مشابهتها للحروف من وجهين أحدهما : أنَّ أكثرهـــا على عدد / 6 ـــ أ / الحروف ، والآخر استغناؤها عن الإعراب كاستغناء الحروف عنه ، لكـــن علة الاستغناء تختلف[1] ، ففي الحروف لم تكن فاعلة ولا مفعولة ، ولا مضافا إليهـــا ، وفي المكنيات اختصاص كل بموضع من الإعراب " انتهى لفظه بحروفه[2] .

5 على أنَّ الشبه الوضعي معتبر[3] في لسانهم ، وتأمل زيادة " إن " بعـــد " مـــا " المصدرية في قول الشاعر [4] :

وَرَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيته ∴ على السِّنِّ خيرًا لا يزال[5] يزيدُ

وهي إنما تزاد بعد " ما " النافية ، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحدا ، وكـــذلك ركبـــوا

10 النكرة مع " لا " الزائدة ، في قوله [6] :

---

1 - في (ب) : مختلفة .

2 - لم نعثر على هذا النص في كتاب " الخاطريات " لابن جني ، تحقيق : علي ذو الفقار شاكر ، طبعة : دار الغرب الإسلامي ، ولعله ذكره في موضع آخر من كتبه .

3 - في (أ) : معتبرا .

4 - البيت من (الطويل) ، وهو للمعلوط القُرَيْعي في: لسان العرب (أنن) ، والمقاصد النحوية 2 : 22 ، وشرح التصريح 1 : 189 ، وشرح شواهد المغني 1 : 85 ، وشرح أبيات مغني اللبيب 1 : 111 ، وهو دون نسبة في : الكتاب 4 : 222 ، والخصـــائص 1 : 110 ، وســـر صـــناعة الإعراب 1 : 378 ، وشرح المفصل 8 : 130 ، وشرح التسهيل 1 : 371 ، وارتشاف الضرب: 5 : 2393 ، وهمع الهوامع 2 : 118 ، وخزانة الأدب 8 : 443 ، والـــدرر اللوامـــع 1 : 247. و"رجّ ": تأمل وانتظر منه ، و"على السن" : كلما ازداد في السن ، ومعنى البيت : تأمل الخير مـــن الفتى كلما رأيته ، فهو يزداد خيرا كلما تقدمت به السن . والشاهد فيـــه : زيـــادة "إن" بعـــد "مـــا" المصدرية الظرفية ؛ لأنها على صورة "ما " النافية ولفظها .

5 - في (أ) : ألا تراك .

6 - البيت من (البسيط) ، وهو للفرزدق في : ديوانه 1 : 230 ، وخزانة الأدب 4 : 30 ، 32 ، 50 ، والدرر 2 : 226 ، وشرح التصريح 1 : 237 ، والمقاصد النحوية 2 : 322 ، وهـــو دون نسبة في : أوضح المسالك 2 : 3 ، و الخصائص 2 : 36 ، و لسان العرب (غطف) ، وهمـــع الهوامع 1 : 147 ، والشاهد فيـــه قوله : " لا ذنوب لها " حيث جاءت " لا " زائـــدة ، والنكـــرة بعدها مبنية على الفتح ، وعمل " لا " الزائدة شـــاذ .

لَوْ لَـمْ تَكُنْ غَطَـفَانُ لا ذُنوبَ لهَا ∴ إذًا لَلامَ ذوو أحْسَابهـا عُمَـرَا

قال ابن مالك : " وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ ، وهو نظير تشبيه " ما " الموصولة بما النافية فيما سبق " انتهى[1] .

ومنه توكيد المضارع بالنون بعد " لا" النافية نحو ﴿ لا يَحْطِمَنَّكُمْ سُـلَيْمَانُ ﴾[2] حملا لها في اللفظ على " لا " الناهية نحو ﴿ وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً ﴾ [3] ، وهو كثير،

5 ومنه ما يتعلق بهذا الباب من بناء " حذام " تشبيها له بـــ " نزال " كما سيأتي .

وأما الثاني : فهو أن هذه الأسماء وإن كانت ثنائية في اللفظ لكنها ثلاثيـــة فـــي الوضع ، بدليل رجوع ذلك في التثنية ، نحو : أبوان ، وأخوان ، وحموان ، وهنوان ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ؛ ولذا قال الشاطبي[4] – رحمه الله – / 6 – ب /:

وتثنية الأسماء يكشفها .... ∴ ....

البيت [5] ، فإنْ قيل يرد عليه بـــ " مع " فإنها ثنائية لفظا ووضعا مع أنها تعرب

10 ظرفا في نحو : " مع زيد " ، وحالا في نحو " جاءا معا " ؟ قيل : لما كانت الأغلـب من أحوالها الإضافة ، وهي من خواص الأسماء بعدت عن الحـروف فبقيـت علـى الأصل ، والشبه المعتبر شرطه أن يكون مقربا لا مبعدا. [6]

---

1 – ينظر : شرح التسهيل ، لابن مالك 2 : 59 .

2 – سورة النمل ، من الآيـة 18 .

3 – سورة إبراهيم ، من الآيـة 42.

4 – (الشاطبي) : هو القاسم بن فيره بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي ، المقرئ ، النحوي الضرير ، كان إماما فاضلا في النحو والقراءات والتفسير والحديث ، أستاذا في العربيـة ، من كتبه : القصيدة المشهورة في القراءات ، الرائية في الرسم ، " ت : 590هـ " ، ينظر : بغيـة الوعاة 2 : 260 ، والأعلام 5 : 180 .

5 – هذا النظم للشاطبي ، وتمامه :

وتثنية الأسماء يكشفها ، وإنْ ***رددت إليك الفعل صادفت منهلا .

وجاء الشاطبي بهذا النظم في باب ما يعرف به الألف المنقلبة عن واو أو يـاء مطلقـا ، ينظـر : مخطوط : منهج ما ألف فيما يرسم بالياء ويرسم بالألف ، لابن الصديقي ، ت 1057هـ ، الورقـة 4 / أ ، وهي بحوزتنا ، ونحن الآن بصدد تحقيقها – إن شاء الله تعالى .

6 – قال السيوطي – رحمه الله – : " فإن أورد على ذلك " مع " فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح كما سيأتي ، فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة ، وذلك معارض للشبه ، وقيل

القسم الثاني : الشبه المعنوي ، وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معـاني الحروف ، وهي تنتهي إلى خمسين معنى ، وذلك لأنَّ المعاني إنّما تستفاد بـالحروف. كالنفي ، والشرط ، والاستفهام ، والاستثناء ، وجاءت هذه الأسماء مفيـدة مـا تفيـده الحروف ، علم أنَّ ذلك من حيث وقوعها موقع الحرف.

5 ومعنى التضمين : هو أنْ ينوى مع الكلم حرفا مخصوصا ، وينتقل معنى ذلك الحرف إلى الاسم ، ويصير الاسم داعيا لمعنى ذلك الحرف ومشتملا عليه ، ولا يظهر ذلك الحرف إلى ذلك من عدم الفائدة فيه [1] ، وإنّما ضمنوا بعـض الأسـماء معـاني الحروف طلبا للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت بـ" مـن " وأردت الشـرط علـى الأناسي لم يفد ذلك ؛ لأنك لو قلت : من يقم اقم معه ، استغرقت ذوي العلم ، ولو جئت

10 بـ" إنْ " لاحتجت أن تذكر الأسماء ، كقولك : إن يقم زيد وعمرو وبكر وخالـد إلـى غير ذلك ؛ ولأنَّ " إنْ " / 7ب – أ / لمستغرق الجنس ؛ وكذلك في أسماء الاسـتفهام ، وهذا القسم هو علة بناء أسماء الشرط والاستفهام [2] ، وذلك لأنَّ الأصل في الأسـماء أنْ تدل على الأشخاص ، نحو : زيد ، وعمرو ، أو ما قام بالأشخاص كعلم وجهـل ، والأصل في الحروف أنْ تدل إما على المعاني المتعلقة بالنسبة كـ" هـل " أو علـى

15 معنى لا يعقل إلا بين شخصين مشير ومشار إليه ، فوجب بناؤها ؛ لمشابهتها لحـرف الخطاب ، كتاء " أنت " وكاف " ذلك " ؛ لأن الخطاب لا يعقل إلا بين شيئين ، وقد علم بذلك أنه لا فرق في ذلك المعنى الذي بني لأجله الاسم بين أنْ يكون قـد وضـع لـه حرف كـ" متى " أو لا يكون كأسماء الإشارة ؛ فإنّها بنيت ؛ لتضمنها معنى حـرف الإشارة [3] ، إذ الإشارة معنى ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ؛ فلما أفادت هذه

20 الأسماء الإشارةَ ؛ علم أنه كان القياس يقتضي أن يكون لها حرف فلما عرى من حرف ظاهر ، وكان ما يدل عليه موجودا تضمنه الاسم ؛ فبني ، وذلك الحرف وإن لم يكـن

: إنها ثلاثية الوضع وأن أصلها " معي " فحذفت لامها اعتباطا ، ولذا ردت إليها عند نصبها علـى الحال ، فيقال : معا " ينظر : الهمع 1 : 50 .

1 – التضمين في النحو : هو أن يؤدى فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل أو ما في معناه ، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم ، ينظر : المعجم المفصل في اللغة والأدب 1 : 426 .

2 – ينظر : أسرار العربية ص 389 . .

3 – ينظر : شرح الرضي 2 : 471 ، وشرح التسهيل 1 : 252 ، وشرح المفصل 3 : 126 .

ظاهرا في الاستعمال ، لكنه مقدر في النية ، وهذا غير بدع في كلامهم ، ألا ترى أن " مذاكير " و " ملاقيح " لا واحد لها من لفظها ، وإنما الظاهر منه " مذكر " و " ملقح " وأنت تقدره واجدا غير ما ظهر ؛ كأنك قلت " مذكير " و " ملقيح " .

كذلك أيضا / 7 ــ ب / تقدر حرف الإشارة ، وإنْ لم يظهر لفظا ، ولكن ذكر ما يدل عليه من لفظ الاسم مع هـا التنبيه ؛ لقرب التنبيه من الإشارة ، واستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة ، ولذلك قيل في حدها أنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه ، وصار هذا نظير التعجب ، هذا قول الناظم [1] وابن جني والسيرافي ، وقال صاحب " البسيط " أنه المشهور ، ورده الفارسي ، وقال : " لا يبنى بتضمن الإشارة ؛ لأن كل اسم يشار به إلى مسماه وإنما علته كعلة " أمس " الآتية [2] .

وجعل الزمخشري في " المفصل "[3] علة بناء المبهمات تضمنها شبه معنى

---

1 – ينظر : شرح التسهيل 1 : 250 ، حيث قال ابن مالك : " بني اسم الإشارة ؛ لتضمن معناها أو لشبه الحرف وضعا وافتقارا . " ، وقال في شرحه 1 : 252 : " واستحق البناء ؛ لتضمنه معنى من المعاني الحرفية وإذا كان الاسم يستحق البناء ، لتضمن معنى الحرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام ، فبناء ما تضمن معنى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى ، وهذا السبب يقتضي بناء كل اسم إشارة ، ولكن عارضه في " ذين وتين " شبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة ؛ فأعربا .

وأما الشبه في الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة في إبانة مسماه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول ، وهذا أيضا سبب عام .

وأما الشبه في الوضع فالمراد به كون " ذا " و " ذي " وأخواتها موضوعة على حرفين وذلك من وضع الحروف فاستحقت البناء بذلك وحملت البواقي عليها ؛ لأنها فروع أو كالفروع " .

2 – قال أبوعلي الفارسي في " التعليقة " 3 : 90 – 91 : " يعني أن هذه المبهمات وإن كانت أسماء بمنزلة الحروف في أنها مبنية كما أن الحروف مبنية ، وإنما بنيت ؛ لأنها لزمت موضعا واحدا كما لزمت الحروف موضعا واحدا ؛ فوقعت في الإشارة معرفة ولم يقع تعريفها بعد تنكيرها كما وقع تعريف أسماء الأنواع بعد تنكيرها ، والاسم متى وقع معرفة لا يجوز تنكيره أو نكرة لا يجوز تعريفه لم يكن إلا مبنيا ."

3 – كتاب (المفصل) اسمه كاملا " المفصل في النحو " ، لجار الله ، أبي القاسم ، محمود الزمخشري ، ت : 538 هـ ، وقد لاقى قدرا كبيرا من الاهتمام والعناية من علماء العربية ، فتعددت عليه الشروح والحواشي ، منها شرح الزمخشري نفسه ، المعروف بالأنموذج في مختصر المفصل ، وغيره كثير ، ينظر : كشف الظنون 2 : 1774 ، هدية العارفين 2 : 402 – 403 .

الحرف[1] ، وحكى ابن برهار [2] عن أبي الحسن[3] عن عيسى[4] صاحب " الجامع "[5] أنَّه قال[6] : إنَّما بني المبهم ؛ لتضمنه معنى الإشارة التي يقوم مقام حرف التعريـف ، إلا أنَّ التعريف بالألف واللام يرجع إلى جنس أو معهود ، والتعريف بالإشارة خـارج عنهما ؛ لأنك تقول للمخاطب " هذا " مع الإشارة بجارحة أو ما يقوم مقامها من الكلام على غير معنى الجنس ، ولا عهد بينك وبينه ، وإنما تعريف لهذا الحاضر . 5

---

1 – ينظر : شرح المفصل 3 : 79 .

2 – (ابن برهان) : هو عبد الواحد بن علي ، ابن برهان العكبري ، نبغ في كثير من العلـوم ، منها : النحو واللغة ، ومعرفة أنساب العرب ، قرأ على عبدالسلام البصري ، وأبي الحسن السمسي ، له العديد من المصنفات ، منها : أصول اللغة ، اللمع في النحو ، والاختيار في الفقه ، توفي سنة " 456 هـ " ينظر : بغية الوعاة 2 : 120 ، و شذرات الذهب 3 : 297 ، والأعلام 4 : 176 .

3 – (أبو الحسن) : هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصـري ، أبـو الحسـن الأخفش ، نحوي ، عالم باللغة والأدب ، من كتبه : الأوساط في النحو ، الاشتقاق ، معاني الشعر ، " ت : 215 هـ ." ينظر : بغية الوعاة 1 : 590 –591 ، الأعلام 3 : 154– 155 .

4 – (عيسى) : هو عيسى عمر بن أبي إسحاق الثقفي ، عالم بالنحو والعربية والقراءات القرآنية ، تتلمذ على عبدالله بن إسحاق الحضرمي ، وأخذ عنه الخليل بن أحمد وسيبويه ، وعمر بن العلاء ، وهو أول من هذب النحو ورتبه ، توفي سنة 149هـ ، من كتبه : الجـامع ، والإكمـال ، قـال ياقوت الحموي في " معجمه " : وهذان كتابان ما علمنا أحدا رآهما أو عرفهما غير أن أبا الطيـب اللغوي ذكر في كتابه أنهما مبسوط ومختصر ، وذكر عن المبرد أنه قال قرأت أوراقا مـن أحـد كتابي عيسى بن عمر ، ينظر : بغية الوعاة 2 : 237 – 238 ، إنباه الرواة 2 : 374 – 377 ، معجم الأدباء 16 : 146 – 147 ، الأعلام 5 : 106 .

5 – كتاب (الجامع) : كتاب ينسب للشيخ عيسى بن عمر الثقفي ، ت : 149هـ ، والكتاب مفقود ، وروي أن سيبويه أخذه وبسط وحشى عليه من كلام الخليل وغيره ، فصار كتابا كبيرا مشـهورا بكتاب سيبويه ، ويذكر ابن النديم أن الكتاب فُقد منذ مدة طويلة ، ولم يقع إلى أحد علمناه ، و أخبر أحد أنه رآه ، وأنشد القاضي أبو سعيد – رحمه الله – للخليل يذكر عيسى بن عمر والكتابين :

بطل النحو جميعا كـله *** غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال ، وهذا جامع *** فهما للنـاس شمـس وقـمر

ينظر : الفهرست ص 62 ، كشف الظنون 1 : 576 .

6 – زيادة من المحققين .

فإن قيل : إذا قلنا بالمشهور ، وهو واضح في " أولاء " ونحوه ، أما " هؤلاء " فلا يمكن دعوى التضمين فيه لظهور الحرف ، وهو " ها " ؟

فالجواب : قال الأصفهاني[1] / 8 ـــ أ / : " الحرف الذي هو " ها " غير ذلك الذي تضمن معناه ، وهذا الموجود زائدا كما أنَّ الألف واللام في " الأمس " عند من بناه زائدة ، وإنَّ الاسم بني ؛ لتضمنه معنى ألف ولام أخرى ." [2] 5

وذكر الفارسي : أنَّ حرف الاستفهام والشرط على مذهب سيبويه مقدر مع أسماء الشرط والاستفهام ، وحذف للعلم به [3] ، وعلى هذا فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف ؛ لأنه في حكم المنطوق به لا بالنظر إلى الاسم.

قال صاحب البسيط : " وهذا ضعيف ؛ لأنَّ تقدير حرف الاستفهام مع الاسم المعرب لا يوجب البناء ، فالوجه المصير إلى تضمن معنى الحرف لتحقق علة البناء 10 مع إفادة المعنى ، وقد اُعترِض على الناظم في هذا القسم بأمور :

أحدها : انتقاضه بالظروف ؛ فإنها معربة ، مع أنه نص في هذه الخلاصة على أنها مضمنة معنى " في ".[4] ، وأجاب ابنه : بأنَّ التضمن المانع من الإعراب هو اللازم [5]، وتضمن الظرف لمعنى " في " غير لازم ؛ ولهذا لم يعتبر ، فإذا قلت : صمت يوم

---

1 – (الأصفهاني) : هو الحسين بن محمد بن المفضل ، أبو القاسم ، المعروف بالراغب ، الإمام الأريب والحافظ العجيب ، صاحب اللغة والعربية والحديث والشعر والكتابة والأخلاق والحكمة والكلام ، اشتهر حتى كان يقرن بالإمام الغزالي ، من تصانيفه الكثيرة : محاضرات الأدباء ، الذريعة إلى مكارم الشريعة ، جامع التفاسير ، " ت : 502 هـ ". ينظر : روضات الجنات 3 : 197 ، الأعلام 2 : 279 ، معجم المؤلفين 4 : 59 .

2 – ينظر : المحصول في شرح الفصول (مخطوط) لابن إياز ، الورقة 51 / ب .

3 – ينظر : المسائل المشكلة ، لأبي علي الفارسي ، ص 341 ، 350 ، بتصرف .

4 – حيث قال ابن مالك في " خلاصته " باب (المفعول فيه) :

الظرف : وقت أو مكان ؛ ضمنا *** " في " باطراد كهنا امكث أزمنا .

وجاء في شرح البيت : " عرف المصنف الظرف بأنه : زمان أو مكان ضمن معنى " في " باطراد ، نحو : امكث هنا أزمنا ، فهنا : ظرف مكان ، و " أزمنا " ظرف زمان ، وكل منهما تضمن معنى " في " ؛ لأن المعنى : امكث في هذا الموضع وفي أزمن " ينظر : شرح الألفية 1 : 579

5 – ينظر : شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ص 29 .

الخميس ، كان على معنى " في " ، فإذا قلت : [يوم] [1] الخميس ؛ لم تجد فيه ذلك المعنى .

ويوافقه قول أبيه في باب الاستثناء من " شرح التسهيل "[2] : " وأجاز الفراء [3] بناء " غير " على الفتح عند تفريغ العامل ، سواء كان المضاف إليه معربا أو مبنيا ...

5 وكان حامله / 8 ـ ب / على ذلك جعل سبب البناء تضمن " غير " معنى " إلا " ، وذلك عارض ؛ فلا يجعل وحده سببا [4] . " [5] انتهى .

وقد سبقه إلى هذا الجواب ابن الخشاب [6] ، وزاده قوله : " فظهوره في بعض الأحوال كظهوره في كلها " انتهى ، وهو منتقض بالأسماء التي لم تستعمل إلا ظروفا ، فإن التضمن فيها لازم ، ومع ذلك ليست مبنية ، وأجاب غيره بأنَّ الاسم المضمن

10 لمعنى الحرف إنّما يبنى إذا كان مستغنيا في أصل وضعه عن الحرف ، وضمن معناه للاختصار . وأما الظروف فظهور الحرف معها هو الأصل ، وهي في أصل وضعها محتاجة إليه ، وإنما أجيز حذفه للعلم به ، ولو كان حذفه حرف الجر من الاسم المتعدي إليه الفعل به يوجب بناؤه ؛ لوجب أنَّ يبنى المفعول به ، والمفعول له إذا حذف حرف الجر في الشعر ، وأيضا فالظروف كثيرة ، فلو بنيت لكثر البناء في الاسم ، وأنه

---

1 - زيادة يقتضيها السياق .

2 - (شرح التسهيل) : من أهم الشروح التي وضعت على كتاب " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " وهو شرح لمصنف كتاب التسهيل ، جمال الدين ، أبي عبد الله محمد بن مالك ، ت : 672 هـ ، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ثم أكمله من بعده ولده بدر الدين محمد ، ت 686 هـ من باب المصادر إلى آخر الكتاب ، ويقال أن الصفدي صلاح الدين بن أيبك ، ت 894 هـ قد أكلمه هو الآخر . ينظر : كشف الظنون 1 : 405 ، هدية العارفين 2 : 130 .

3 - (الفراء) : هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، أبو زكرياء ، إمام الكوفيين بعد الكسائي وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، وكان يقال الفراء أمير المؤمنين في النحو ، وكان مع تقدمه في ا للغة فقيهاً متكلّماً متديّناً ورعاً على تيه وعجب وتعظم ، من كتبه : المقصود والممدود ، المذكر والمؤنث ، معاني القرآن ، ما تلحن فيه العامة . " ت : 207 هـ ".ينظر : بغية الوعاة 2 : 333 ، الأعلام 9 : 178 .

4 - في (أ) : شيئا ، والتصويب من " التسهيل " .

5 - ينظر : شرح التسهيل 2 : 312 .

6 - ينظر : المرتجل ص 109 ، 190 .

خلاف الأصل ، بل التضمن قسمان ، **أحدهما** : انتقال معنى الحرف إلى الاسم بالوضع ، وهو المراد في باب البناء ، **والثاني** : مقارنة معنى الحرف للاسم حالة التركيب لا بالوضع ، وهو المراد في باب الظروف ، فإنَّ الظروف ضمنت معنى " في " في حالة التركيب / 9 ـ أ / الوضعي ، أنك إذا لفظت بـ" يوم الخميس " وحده لم تجد فيه معنى " في " البتة ، وإنما تجده إذا قلت : صمت يوم الخميس ، بخلاف " متى" ، ونحوه من المبنيات إلا أنَّ تسمية الأول تضمينا ظاهر ، والآخر فيه تجوز ، ولهذا رجع ابن مالك في بقية كتبه عن التعبير في الظرف بالتضمين إلى " التقدير " كما في " الكافية "[1] ، وإلى " المقارنة " كما في شرحها [2] * .

وقد يقال : إذا كان المراد بالتضمن هنا : تضمن حرف مخصوص لا مطلق الحرف كما صرح به " صاحب البسيط " زال الاعتراض بالظرف .

وبعد ، فهذا السؤال قديم ، قال أبو الفتح في " خاطرياته "[3] : سألته عن الظروف المنصوبة ، فقلت : قد قلت إنَّ فيها معنى " في " ولو لم تبنها ؛ لتضمنها معنى الحرف ؟ فقال : لم يدخلها معنى الحرف ؛ لأنها ضمنت معناه وترك اللفظ به ، بل دخلها معنى الحرف على حد دخوله ، والحرف ملفوظ به ، بدليل إلزامهم ضمير

---

1 – (الكافية) : هي " الكافية الشافية في النحو " ، لابن مالك ، محمد بن عبد الله النحوي ، ت : 672 هـ ، وهو كتاب منظوم ، لخص منه ألفيته ، وذكر البغدادي بأنَّ اسم الكتاب " كافية الشافية في النحو " من دون " أل " التعريف ، ينظر : كشف الظنون 2 : 1369 ، هدية العارفين 2 : 130 .

2 – (شرح الكافية) : وسماها مؤلفها بـ " الوافية " ، وهي لابن مالك ، محمد بن عبد الله النحوي ، ت : 672 هـ ، وهو عبارة عن شرح لكتابه " الكافية الشافية في النحو " ، وقد علق عليه نكتا ، ينظر : كشف الظنون 2 : 1369 ، هدية العارفين 2 : 130 .

* وينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك 1 : 302 ، باب المفعول فيه ، وهو الظرف حيث قال : " المفعول فيه هو : ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى " في " دون لفظها ... وذكر " مقارنة المعنى " أجود من ذكر " تقدير في " ؛ لأن تقدير " في " يوهم جواز استعمال لفظ " في " مع كل ظرف ، وليس الأمر كذلك ؛ لأن من الظروف ما لا يدخل عليه " في " كعند ومع ، وكلها مقارن لمعناها مادام ظرفا " أ . هـ

3 – لم نعثر على هذا النص في كتاب " الخاطريات " لابن جني ، تحقيق : علي ذو الفقار شاكر ، طبعة : دار الغرب الإسلامي ، ولعله ذكره في موضع آخر من كتبه .

الظرف الحرف ، فدلَّ على أن الحرف كأنه ملفوظ به مع المظهر ؛ لأن ما يدخل على المظهر يدخل على مضمره ، تقول : ضربت زيدًا ، وضربته ، قال : فقلت له : فيلزم على هذا أنَّ يكون الظرف مجرورًا ، فقال : لم يجر ؛ لأنَّ الحرف لما زال عن اللفظ عاقبه النصب كما أنه لما زال من المفعول عاقبه النصب في قولك : اخترت

5 الرجالَ / 9 ـ ب / زيدًا ، وإنْ كان بمعنى المفعول ولا حرف فيه بمعناه ، وفيه الحرف ، قال : ونظيره قوله[1] :

ألا أيُّهذا الزَّاجري أحْضرُ الوغى ∴ ....

لأنَّ " إنْ " كأنَّها مقدرة ، ولكنه لما زال لفظها عاقبها الرفع ، ونحو : مررتُ بكلٍّ قائما ، فـ " كلُّ " متعرفة بما أضيفت إليه بعد حذفه على حد تعريفها به ملفوظا به ، ولكنه لما حذف من اللفظ عاقبه التنوين ، قال : فالإضافة في " كلٍّ " ، و " إنْ "

10 في (أحضر الوغى) ، والحرف في الظرف والمفعول كأنَّها مقدرة في هذه الحال ، وهي في الحقيقة يقدر اللفظ بها مع زوال التنوين من " كلّ " وزوال النصب من الظرف والمفعول به ، فهذا تقدير للفظ بالحرف ، والاسم على شرط ، وليس هو تقديرا مطلقا ؛ ليعترض بـ" ما " ، " من " من التقدير . انتهى .

((وها هنا تنبيهات))

15 **الأول** : ما قررناه في تفسير " التضمن " هو المختار ، ويقرب منه " العدل " في باب منع الصرف .

---

1 – هذا صدر بيت ، وعجزه :

وأن أشهد اللذات ، هل أنت مخلدي ؟

والبيت من (الطويل) ، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص 32 ، والإنصاف 2 : 560 ، وخزانة الأدب 1 : 119 ، 8 : 579 ، والدرر اللوامع 1 : 74 ، وسر صناعة الإعراب 1 : 285 ، وشرح شواهد المغني 2 : 800 ، والكتاب 3 : 99 ، 100 ، ولسان العرب ، مادة (أنن) ، (دنا) ، والمقاصد النحوية 4 : 402 ، والمقتضب 2 : 85 ، وهو بلا نسبة في : خزانة الأدب 1 : 463 ، 8 : 507 ، 580 ، 585 ، والدرر 3 : 33 ، 9 : 94 ، ورصف المباني ص 113 ، وشرح شذور الذهب ص 198 ، وشرح ابن عقيل 2 : 362 ، وشرح المفصل 2 : 7 ، 4 : 28 ، 7 : 52 ، ومجالس ثعلب ص 383 ، ومغني اللبيب 2 : 383 ، 641 ، وهمع الهوامع 3 :51 . والشاهد في البيت ، قوله : " أحضر " حيث روي بالرفع على حذف (أن) الناصبة ، وارتفاع الفعل بعدها ، وروي بالنصب بإضمار (أنْ).

قال ابن الدهان [1] : " والفرق بينهما أن " العدل " هو أنْ تريد لفظا ، فتعدل عنه إلى آخر غيره ، كعمر من " عامر " و " سحر " من " السحر " ، والتضمين أنْ تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلـة ظاهرة ، ولأبي علي الفارسـي كـلامٌ فـي "الإيضاح الشعري "[2] في ذلك أيضا يوقف عليه منه [3] .

5 **التنبيه الثاني :**

---

1 – (ابن الدهان) : هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله بن سعيد البغدادي ، المعروف بابن الدهان الأديب النحوي ، من كتبه : شرح الإيضـاح لأبي علي الفارسي ، كتاب الغرة في شـرح اللمع لابن جني " ت : 569 هـ " . ينظر : إنباه الرواة 2 : 47 – 51 ، شـذرات الـذهب 4 : 233 ، بغية الوعاة 1 :587 .

2 – (الإيضاح الشعري) ، للشيخ أبي علي ، حسن بن أحمد الفارسي ، ت : 377 هـ ، وقـد تعددت عناوين هذا الكتاب ، فكانتْ كالتالي : كتاب الشعر ، والكتاب الشعري ، وإيضاح الشـعر ، والإيضاح الشعري ، وإعراب الشعر ، وأبيات الإعراب ، وشرح الأبيـات المشـكلة الإعـراب ، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر ، وكتاب الشعر في أبيات الإعراب المسوقة على كتاب الإيضاح .

ومن الجدير ذكره أن صاحب " كشف الظنون " لم يتعرض لهذا الكتاب بعناوينه المختلفـة ، وقـد أشار إليه صاحب " هدية العارفين " باسم " الإيضاح الشعري " ، والكتاب الذي اطلعنا عليه مطبوع تحت اسم " كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشلكة الإعراب " تحقيق : محمود محمـد الطنـاحي . ينظر : هدية العارفين 1 : 272 ، مقدمة محقق كتاب الشعر 1 : 21 .

3 – ينظر : إيضاح الشعـر 1 : 42 ، حيث قال أبوعلي : " حروف المعاني تحذف مع الأسماء على ضروب : أحدها : أن يحذف الحرف ويضمن معناه ، وهذا يوجب بناء الاسم ، نحو " أين " و " خمسة عشر " و " أمس " في قول الحجازيين ومن بناه ...

والآخر : أن يعدل الاسم عن اسم فيه حرف ، فهذا المعدول لا يجب بناؤه ؛ لأنه لم يتضمن الحرف فيلزم البناء كما تضمن الأول ، لأن الحرف يراد في ذلك البناء الذي وقع العدل عنـه ، وإن كـان هناك مرادا لم يتضمن هنا الاسم ، ألا ترى أنه محال أن يراد " ثم " فيعدل " هذا " عنه ويتضـمن معناه ؛ لأنك إذًا تثبت الحرف في موضعين ، فلا يكون حينئذ عدلا ، ألا ترى أن العدل إنما هو أن تلفظ ببناء وتريد الآخر ، فلابد من أن يكون البناء المعدول غير المعدول عنه ومخالفا لـه ، ولا شيء يقع فيه الخلاف بين " سحر " المعدول والمعدول عنه إلا إرادة لام التعريف في المعدول عنه ، وتعري المعدول منه ، فلو ضمنته معناه لكان بمنزلة إثباته ، ولو أثبته لم يكن عدلا ، فإذا كان كذلك لم يجز أن يتضمنه وإذا لم يتضمنه لم يجز أن يبنى كما بني " أمس " ".

أورد على قولهم أن الحرف المضمن لا يجتمع مع الاسم المتضمنة / 10 ـ أ / " أمس " فإنه مبني ؛ لتضمنه معنى حرف التعريف ، ويحسن ظهوره معه ، قال تعالى ﴿ كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالأَمْسِ ﴾[1] ، وأجيب بأن هذا الظاهر غير المتضمن . وذكر بعضهم أن الأسماء المتضمنة للحروف على ثلاثة أضرب : أحدها : ما لا يجوز إظهار الحرف معه ، نحو : متى ، وكم ، وهذا مبني لا محالة. [2]

5

الثاني : ما يكون الحرف المتضمن مرادا كالمنطوق به ، لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظ به ، ولو كان ملفوظا به لم يكن مبنيا ، وكذلك إذا عدل عن النطق به كـ " سحر " فمثل هذا لا يقتضي البناء. [3]

والثالث : ما يجوز إظهار الحرف معه ، كالظرف والإضافة التي بمعنى" من " أو اللام " أو " في " عند من يثبتها ، فهذا لا يجوز بناؤه ؛ لجواز إظهار ذلك الحرف ، وهذا ضابط حسن في كل ما ينوب عن الحروف من الأسماء ما يبنى منها وما لا يبنى .

10

التنبيه الثالث :

ظاهر كلام النحويين أن الاسم المضمن يدل على معنى من جهة الأسمية ومن جهة الحرفية التي تضمنها ، وصرح الزمخشري في " الكشاف "[4] بخلاف ذلك ؛ فقال في قوله تعالى ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴾[5] : " فإنْ قلتَ : كيف دخل حرف الجر على " من " المتضمنة لمعنى الاستفهام والاستفهام / 10 – ب / [له صدر][6] الكلام ، ألا ترى إلى قولك : أعلى زيدٍ مررتَ [و لا تقول : على أزيد

15

---

1 – سورة القصص ، من الآية 19 .

2 – ينظر : إيضاح الشعر 1 : 42 .

3 – ينظر : المصدر السابق ، الصفحة نفسها .

4 – (الكشاف) اسم الكتاب كاملا : " الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل " لجار الله ، أبي القاسم محمد الزمخشري ، ت : 538 هـ ، وهو من أشهر كتب التفسير بالرأي ، وهو يحمل خلاصة فكر المعتزلة العقدي ، وقد نجح الزمخشري في إبراز دقائق المعاني اللغوية ، واهتم بالجانب البلاغي فيها ، وصنفت عليه العديد من الحواشي والشروح ، والكتاب مطبوع عدة طبعات ، ينظر : كشف الظنون 2 : 1475 ، هدية العارفين 2 : 402 – 403 .

5 – سورة الشعراء ، الآية 221 .

6 – زيادة من الكشاف .

مررت][1] ؟ قلتُ : ليس معنى التضمن أنّ الاسم دلّ على معنيين معا ، معنى الاسم ومعنى الحرف ، وإنّما معناه أنّ الأصل " أمن " فحذف حرف الاستفهام ، واستمرّ الاستعمال على حذفه كما حذف من " هل " والأصل " أهل " ، قال [2] :

.... ∴ أَهَـلْ رَأَوْنَا بِسَفْـحِ القَاعِ ذِي الأَكَـمِ

فإذا أدخلت حرف الجر على " من " فقدّر الهمزة قبل حرف الجرّ في ضميرك كأنّك

5 قلتَ[3] : أعلى من تنزل الشياطين ، كقولك : أعلى زيد مررت "[4] انتهى .

وقال صاحب البسيط : قال أبوعلي : حرف الاستفهام على مذهب سيبويه تعذر معه حذف للعلم به ، وكذا قال حرف الشرط [5] ، وعلى هذا فالبناء في الاستفهام والشرط بالنظر إلى الحرف المحذوف ؛ لأنه في حكم المنطوق به ، لا بالنظر إلى الاسم ، وهذا ضعيف ؛ لأنه ينفي علة بناء الاسم ؛ لأن تقدير حرف الاستفهام مع الاسم

10 المعرب لا يوجب له البناء ، فالوجه المصير إلى تضمن معنى الحرف ؛ لتحقق علة البناء مع إفادة المعنى .

[الاعتراض] [6] **الثاني** : مما اعترض به على الناظم انتقاضه بالمضاف ، نحو : غلام زيد ، فإن المضاف إليه مجرور بالمضاف لا بحرف الجر المقدر على الأصح ،

---

1 – زيادة من الكشاف .

2 – عجز بيت من بحر (البسيط) ، وتمامه :

سائل فوارس يربوع بشدتنا

وهو لزيد الخيل الطائي في ديوانه ص 155 ، والجنى الداني ص 344 ، والدرر 5 : 146 ، وشرح شواهد المغني 2 : 772 ، وشرح المفصل 8 : 152 ، و بلا نسبة في : أسرار العربية ص 385 ، والأشباه والنظائر 2 : 427 ، 7 : 55 ، وتذكرة النحاة ص 78 ، وجواهر الأدب ص 281 ، وخزانة الأدب 11 : 261 ، 263 ، 266 ، والخصائص 2 : 463 ، ورصف المباني ص 407 ، وشرح عمدة الحافظ ص 385 ، واللمع ص 317 ، ومغني اللبيب 2 : 352 ، والمقتضب 1 : 44 ، 3 : 291 ، وهمع الهوامع 2 : 77 ، 133 . والشاهد في البيت : دخول الهمزة على " هل " .

3 – في الكشاف : تقول .

4 – ينظر : الكشاف 3 : 130 .

5 – ينظر : المسائل المشكلة ، لأبي علي الفارسي ، ص 341 ، 350 ، بتصرف .

6– في (أ) : الأمر .

خلافا للزجاج[1]* ، إذ لوكان بحرف الجر لامتنع في الإضافة غير المحضة ، فإنْ / 11 – أ / حرف الجر غير مقدر فيها ، فقد تعقلنا تضمن المضاف معنى حرف الجر على القول الأصح ، ومع ذلك فهو معرب .

والجواب أن حرف الجر في التقدير داخل في المضاف إليه فهو أولى بالتضمن ، وعلى كل تقدير لا يجوز أن يبنى واحد منهما ؛ لأن الإضافة تنافي البناء . 5

[الاعتراض] [2] **الثالث** : انتقاضه بالأسماء المثناة ؛ فإنها متضمنة للواو العاطفة مع أنها معربة ، ومن ثم ذهب الزجاج إلى أنَّها مبنية [3] ؛ فقولك الرجلان بمثابة " رجل ورجل " فحذفوا العاطف والمعطوف ، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصارا ، وصح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد ، ولهذا رجعوا إلى الفك عند الضرورة ، كقوله[4] : 10

---

1 – (الزجاج) : هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو اسحاق الزجاج ، عالم بالنحو واللغة ، علمه المبرد ، وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره ، وكان من أهل الفضل والدين وحسن الاعتقاد وجميل المذهب ، من كتبه : معاني القرآن ، الاشتقاق ، و فعلت وأفعلت ؛ " ت : 311 هـ " . ينظر : بغية الوعاة 1 : 411 ، الأعلام 1 : 33 ، * وينظر الاختلاف في الجار للمضاف إليه في " شرح ابن عقيل " 2 : 43 (باب الإضافة) ، حيث قال : " واختلف في الجار للمضاف إليه ، فقيل : هو مجرور بحرف مقدر ، وهو اللام أو " من " أو " في " ، وقيل : هو مجرور بالمضاف ، وهو الصحيح من هذه الأقوال . " وينظر كذلك هذه المسألة ورأي الزجاج في : شرح الأشموني وحاشية الصبان (باب الإضافة) 2 : 357 .

2– زيادة من المحققين .

3 – ينظر رأي الزجاج في كون المثنى مبنيا في " الهمع " 1 : 57 ، حيث قال السيوطي : " زعم الزجاج أن المثنى مبني ؛ لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف إذ الأصل قام الزيدان : قام زيد وزيد ، كما بني لذلك خمسة عشر " .

4 – صدر بيت من (الرجز) ، وعجزه :

قارة مسك ذبحت في سك

وهو لمنظور بن مرثد الأسدي في لسان العرب ، مادة (ذبح) و (زكك) ، وخزانة الأدب 7 : 462 ، 468 ، 469 ، وتاج العروس ، مادة (ذبح) و (زكك) ، وبلا نسبة في : الأشباه والنظائر 2 : 201 ، وأسرار العربية ص 47 ، وجمهرة اللغة ص 135 ، وشرح المفصل 4 : 138 ، 8 : 91 ، و تهذيب اللغة 4 : 473 ، 9 : 459 ، والمخصص 11 : 200 ، والمعجم المفصل 11 : 272 . والشاهد فيه قوله : " بين فكها والفك " ، وكان القياس أن يقول : بين فكيها

كأنَّ بين فكهـا والفـك ∴ ....

أراد : بين فكيها ؛ فقاده تصحيح الوزن إلى العطف .

وجوابه ما ردَّ به على الزجاج من أنَّ المتضمن للحرف لا يجوز ظهوره معه كأين وكيف ، وهذه تظهر معها الواو ، فلا تكون مضمنة له .

5 **[الاعتراض]**[1] **الرابع** : انتقاضه بـ " أيّ " فإنّها تأتي شرطية واستفهامية ، ومع ذلك فهي تعرب !

وأجيب بأنَّ شرط الشبه الحرفي أنْ لا يعارضه ما يرجع به إلى أصله ، ولهـذا قال : " مدني " ، وهذه وإنْ أشبهت الحرف في ذلك ؛ لكن عارضها ما يبعده عنـه ، وهي ملازمتها للإضافة وهي من خصائص / 11 – ب / الأسماء ، وفيه نظر ؛ لأنَّ "

10 إذ ، ولدن ، وكم " ، ونحوها مبنيات مع ملازمتها للإضافة ، وإنما الجواب أنَّ العلـة مركبة من الإضافة ، وأمر آخـر ، وهو كونها بمعنى " كل " مع النكرة و [بمعنـى][2] " بعض " مع المعرفة ، و " كل " و " بعض " معربان [3] .

وأجاب ابن إياز [4] في " قواعد المطارحة "[5] : بأنَّ " إذ " بناءها لازم و " كم " وإحدى لغات " لدن " وهو " لد " موضوعتان وضع الحروف ، ولا يلزم من معارضة

15 الإضافة البناء العارض معارضتها البناء اللازم .

، لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة . قال ابن يعيش : " الأصل في قولك : الزيدان : زيـد وزيـد ، والذي يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر عاود الأصل ، نحو قوله : كأن بين فكها والفك ، أراد : بين فكيها ، فلما لم يتزن له رجع إلى العطف ، وهو كثير في الشعر ".

1- زيادة من المحققين .

2 – زيادة من المحققين .

3 – ينظـر : همع الهوامع 1 : 49 .

4 – (ابن إيـاز) : هو الحسين بن بدر بن إيـاز بن عبدالله ، أبو محمد، كان أوحد زمانه فـي النحو والتصريف ، من أهل بغداد ، قرأ على التاج الأرموي ، وقرأ عليه التاج ابن السباك ، مـن كتبه : قواعد المطارحة في النحو ، والإسعاف في الخلاف، والمحصول في شرح الفصول " ت : 681هـ "، ينظر : بغية الوعاة 1 : 532 ، الأعلام 2 : 234 .

5 – (قواعد المطارحة) : اختلفت كتب التراجم في اسم الكتاب ، ولكنها اتفقت على نسبته لابـن إياز (الحسين بن بدر ، ت: 681 هـ) ففي بغية الوعاة " قواعد المطارحة " وكذلك في الأعـلام ، وفي كشف الظنون ، والوافي بالوفيات " المطارحة " ، ولم يشر إليه معجم المؤلفين . والكتاب قدمه

فإن قيل " فَأَيُّهُمْ " من قوله تعالى ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ ﴾[1]* مضـــافة ، وبناؤها عارض ، ومع ذلك فلم تعارض الإضافة عروض البناء عند سيبويه .

وأجاب : لأجل ذلك فرق ابن السراج [2] ، فقال : إنه على الحكاية [3] ، وبه قال الخليل[4]* .

5 نعم هنا سببان أحدهما كونها موصولة ، والآخـــر حـــذف صـــدر صـــلتها ، والإضافة تعارض مقتضى البناء الواحد لا المقتضيين ، وأشار ابن مالك في " شـــرح التسهيل " في باب الموصول[5] إلى فرق لطيف ، وذلك أنه لم يأخذ كون أي مقام تـــاء وحاء في مشابهة الحرف ، لكن أخذ بمعنى لطيف وهو أن إضافتها قـــد خالفـــت بهـــا

الطالب علي الفضلي ؛ لنيل درجة " الماجستير " من جامعة القاهرة " دراســة وتحقيــق ، وهــو محفوظ الآن بالجامعة تحت رقم (17) م الرسائل. ينظر : بغيـــة الوعـــاة 1 : 532 ، والـــوافي بالوفيات 12 : 342 ، والأعلام 2 : 234 ، وكشف الظنون 2 : 1714 .

1 – سورة مريم ، من الآيـــة 69 .* وفي القراءات الشاذة ، قرأ طلحة بن مصرف ومعـــاذ بـــن مسلم بنصب ﴿ أيَّهم ﴾ ، قال ابن مالك في شرح التسهيل 1 : 208 : " وإعرابها حينئذ مـــع قلتـــه قوي ؛ لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولا واحدا ؛ لمخالفتهـــا غيرهـــا مـــن أســـماء الشـــرط والاستفهام بإضافتها ووفاقها في المعنى لبعض إن أضيفت إلى المعرفة ، ولكـــل إن أضيفت إلـــى نكرة " . ينظر قراءة النصب في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص 88 – 89 .

2 – (ابن السراج) : هو محمد بن السرِّي بن سهل البغدادي النحوي ، أبو بكر بن السراج ، كان عالماً بالأدب والعربية ، أديباً، شاعراً ، ثقة ، ويقال : مازال النحو مجنوناً حتى عقله ابن الســـراج بأصوله ،من كتبه : الأصول الكبير، شرح سيبويه ، جمل الأصول ، " ت : 316 هـ" . ينظر : إنباه الرواة 3 : 145–146 ، بغية الوعاة 1 : 109–111 ، الأعلام 7 : 6 .

3 – ينظر : الأصول في النحو 2 : 324 .

4 – (الفراهيدي) : هـــو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن ، مـــن أئمة اللغة والأدب ، وضع علم العروض ، وكان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو أستاذ سيبويه من كتبه : كتاب العين في اللغة ، معاني الحروف ، العـــروض ، " ت : 170 هـ " . ينظر : إنباه الرواة 1 : 341–346 ، بغية الوعاة 1 : 557 – 559 ، الأعـــلام 2 : 363 ، * وينظر رأي الخليل بن أحمد في : كتاب سيبويه 1 : 398 ، حيث قال : " زعم الخليـــل أنَّ " أيّهم " وقع في " اضرب أيُّهم أفضل " على أنَّه حكاية . "

5 – ينظر : شرح التسهيل 1 : 208 – 209 .

أخواتها من أسماء الشرط والاستفهام ، فخرجت عن النظائر بإضافتها ، فخرجت عنها بإعرابها[1] .

/ 12 – أ / ، و لهذا يجاب عن مسألة " لدن " ونحوها ؛ لأنَّ " لدن " لم يخالف الظروف في ذلك ؛ لأن كثيرا منها مضاف ، ثم إنه لم يأخذ بمعنى الكلية والبعضية في

5 الموصولة ؛ لأنها لا تضاف إلا لمعرفة ، فاعلمه فإنه حسن .

وقال ابن الحاجب في " أماليه "[2] : " إنَّما بُنيت " لدنْ " مع الإضافة ، ولم تبن " قبلُ " وبعدُ " إلا عند الاقتطاع ؛ لأنَّ من جملة لغات " لدنْ " " لدْ " [3] ، وهي تشبه

---

1 – قال ابن الأنباري في " أسرار العربية " ص 384 : " فإن قيل : فـ " أي " لمَ كانت معربة دون سائر أخواتها ؟ قيل لوجهين :

أحدهما : أنهم بقوها على الأصل في الإعراب ؛ تنبيها على أن الأصل في الأسماء الأعراب ، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد ، وضمير جماعة النسوة ؛ تنبيها على أن الأصل في الأفعال البناء .

والوجه الثاني : أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها جزء ، ونقيضها " كل " وهما معربان ؛ فكانت معربة " ، وينظر كذلك : شرح الرضي 3 : 59 – 63 ، مبحث " أي " وصور استعمالها ، فإنَّ الكلام فيه مفصل .

2 – (أمالي ابن الحاجب) : لأبي عمرو ، عثمان بن عمر النحوي ، ت : 672هـ ، والكتاب عبارة عن تفسير بعض الآيات القرآنية ، وهو مشتمل على فوائد شتى في النحو على مواضع من المفصل ، ومواضع من الكافية ، ينظر : كشف الظنون 1 : 162 ، هدية العارفين 1 : 654 .

3 – قال الرضي موضحا لغات " لدن " ما نصه : " لدُن مثل عضُد ، هي المشهورة ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان ، نحو : لدن صباح ، و ﴿ من لدن حكيم عليم ﴾ ... وفيها ثماني لغات : لَدَن. بفتح الدال ، و لدِن بكسرها ، فكأنَّ " لدُن " خفف بحذف الضمة كما في " عضُد " فالتقى ساكنان ، فإما أن تحذف النون فيبقى " لدْ " وإما أن تحرك الدال فتحا أو كسرا للساكنين ، وإما أن تحرك النون كسرا ؛ لأن زوال الساكنين يحصل بكل ذلك ، فهذه خمس لغات مع " لدُن " التي هي أصلها .

وقد جاء " لُدْنِ ، ولُدْ " فكأن " لَدُن " خفف بنقل ضمة الدال إلى اللام وإن كان نحو " عُضْد " في " عَضُد " قليلا ... فالتقى ساكنان ، فإما أن تحذف النون وإما أن تكسر للساكنين ، وقد جاء " لَـدْ " بحذف نون " لَدُن " التي أم الجميع وأشهر اللغات " ينظر : شرح الرضي 3 : 220 – 221 .

الحرف في الوضع على حرفين[1] ؛ فبنيت كما بنيت " قد " [2] الأسـمية ، و " عـن " الأسمية و " كم " و "من " بخلاف " قبلُ ، و بعدُ " وإنْ كانت " لدنْ " بمعنى " عنـد " ؛ لأنَّ هذه لم توضع وضع الحروف ، والأحكامُ لا تثبت بالعلـل ، وإنَّما التعليل للواقع ، وهذا تعليل[3] ." [4]

5 وأجاب بعضهم عن " لدن " بأن المبني إذا كان مستحقا للبناء في حالة الإضـافة لا تكون الإضافة مانعة لـه من البناء [5] ، ونظيره كم رجل وكخمس عشرك ؛ لأنهـا إنما بنيت في حال التنكير والإضافة بمنزلة التنكير في مواضع منها النـداء ، وفـرق الأخفش بين التنكير والإضافة ، فتعرب في الإضافة ويبنى في التنكير من قبل أن فـي الأسماء ما ينصرف حالة التنكير وليس منها ما لا يمنع من الصرف في حالة الإضافة

10 ، فالاضافة أقوى من التنوين في رد الشيء إلى / 12 – ب / أصله .

بقى هنا سؤال ، وهو ما علة بناء "أي" إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها ؟ [6] فإنَّهم نصوا على أنَّها إنما خرجت عن نظائرها فأعربت لأجل الإضافة ، وهي موجودة

1 – في الأمالي ص 829 : " وهي موضوعة وضع الحرف " بدلا من قوله " وهي تشبه الحرف في الوضع على حرفين " .

2 – في الأمالي ص 829 : " مذ " بدلا من " قـد " .

3 – تكملة النص في الأمالي ص 829 : " وهذا تعليل مناسب والحكم ثبت على وفقـه فيصـح التعليل به " .

4 – ينظر : الأمالي ص 829 ، الإملاء رقم 148 (علة بناء " لدن " مع الإضافة) .

5 – قال ابن الحاجب في " الكافية : " الوجه في بناء " لدن " وأخواته أنّ من لغاتها مـا وضـعه وضع الحروف ؛ فحمل البقية عليها تشبيها بها ، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه ؛ لأنها مثل " عند " وهو معرب بالاتفاق " ، وعقب الرضي على هذا الكلام بقوله : " والذي أرى أن جواز وضع بعض الأسماء وضع الحروف أي على أقل من ثلاثة أحرف بناء من الواضع على ما يعلـم مـن كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها للمبني ... فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنيـا علـى وضعها وضع الحروف .

فالوجه في بناء " لدن " أن يقال : إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عـدم التصـرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء ؛ فتوغل في مشابهة الحروف دونها . " ينظر : شـرح الرضي 3 : 221 – 222 .

6 – ينظر علة بناء " أي " في شرح المفصل 3 : 145 – 146 .

في حالة وجوب بنائها ، ومن ثم أبطل ابن جني في " الخصائص " اعتذارهم عن إعرابها بلزوم الإضافة ، فقال : " الإضافة لا تنافي البناء ، بل لو جعلها جاعل سببا للبناء لكان أعذر من أنْ يجعلها نافية لـه ، ألا ترى أنَّ المضاف بعض الاسم ، وبعض الاسم صوتٌ ، والصوتُ واجب بناؤه ، وقد قالوا :كم رجلٍ قد رأيت ، فـ" كم " مبنية وهي مضافة ، وقالوا أيضًا : لأضربنَّ أيُّهم أفضلُ ، وهي مبنية عند سيبويه." [1] انتهى ، وجواب هذا أن الحذف المصدر منها إنما هو لتنزيل المضاف إليه منزلته فكأنها لم تضف لا لفظا ولا نية والمقتضى للإعراب المعارض لشبه الحرف هو الإضافة .

((تنبيه))

قد ظهر أن البناء لا يمنع من الإضافة في صور منها : أنهم اختلفوا في المجرور بكم الخبرية هل هو بالإضافة أو بحرف الجر المقدر ؟

فعند الجمهور كما قاله العكبري في شرح " الإيضاح "[2] : إنه بالإضافة ، قالوا : والبناء لا يمنع من الإضافة كما في " لدن "[3] .

---

1 - ينظر : الخصائص 2 : 25 .

2 - (شرح الإيضاح) : تعددت شروح كتاب الإيضاح في النحو ، لأبي علي الفارسي ، وعدها صاحب كشف الظنون بما يزيد عن ثلاثين شرحا ، منها : شرح الإيضاح ، لأبي البقاء ، عبدالله بن حسين العكبري ، ت 616 هـ ، وشرح الإيضاح هذا ذكر في الذيل 2 : 111 ، وانباه الرواة 2 :117 ، ووفيات الأعيان 2 : 286 ، والنكت ص 179 ، وسماه " المصباح " ، وطبقات النحويين ص 330 ، والبلغة ص 108 ، وسمي " الصباح " تحريفا ، والبغية 2 : 39 ، وطبقات المفسرين 1 : 226 ، وكشف الظنون 1 : 212 ، وقد اقتبس منه السيوطي في الأشباه ، والبغدادي في الخزانة في عدة مواضع ، وشرح الإيضاح للعكبري من الكتب التي وصلتنا وسلمت من الضياع ، منه نسخة ناقصة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم 207 نحو ، والجزء الثاني في المتحف البريطاني أول رقم 640 ، كذا ذكر بروكلمان ، وهناك نسخة بمكتبة الفاتح في استانبول ، تحت رقم 4909 في غاية الحسن كتبت سنة 674 هـ وهي الجزء الأول منه فقط .

3 - المجرور بكم الخبرية مسألة خلافية ، ذكرها العكبري في العديد من كتبه ، وقد أشار المؤلف إلى ذكرها في " شرح الإيضاح " وحيث إنَّ الكتاب لا يزال مخطوطا – حسب علمنا – ولم نقف عليه ، فقد رجعنا إلى هذه المسألة في كتاب " التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين "

[الاعتراض] [1] **الخامس** : أنهم أعربوا " هذين وهاتين " / 13 – أ / مع تضمنهما معنى حرف الإشارة ، وأجيب بأنهما مثنيان ، والتثنية من خواص الأسماء ، فبعدت عن مشابهة الحرف ، وفي هذا نظر ، لأن اسم الإشارة لازم للتعريف ، والتثنية إذا دخلت على اسم نكرته ، ولهذا قال المحققون : إنها ليست تثنية حقيقة بل على صورة التثنية .

القسم الثالث : الشبه الاستعمالي ، وحقيقته أنْ يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف، وله صور منها : أنْ ينوبَ عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل ، فإنَّ شأن الحرف كذلك ، وذلك كأسماء الأفعال نحو : نزالِ ، وهيهاتَ ، فإنَّها نابت عن انزلْ ، وبَعُد ، ولا يقع

للعكبري ، أيضا ، حيث قال : " " كم " الخبرية تجر ما بعدها بإضافتها إليه ، وقال بعضهم ينجر بـ " من " مقدرة .

وجه القول الأول : أن " كم " اسم لعدد كثير ، فكان كنفس ذلك العدد ، بيانه : أن " كم " ها هنا في تقدير مائة أو ألف ، وكما ينجر المعدود بالعدد هنا ، كذلك " كم " .

طريقة أخرى : وهو أن المعدود هنا مجرور ، والجر عمل ، و لابد له من عامل ، وعامله لا يخلو إما أن يكون لفظا أو مقدرا ، لا وجه إلى الثاني ؛ لأن الذي يقدر حرف الجر ، وحروف الجر لا يبقى عملها بعد حذفها ؛ لأنها وصلة لغيرها ، فتعين أن يكون اللفظ الظاهر هو العامل .

فإن قيل عليه إشكالان :

أحدهما : جواز ظهور " من " ، كقولك : كم من عبد ملكت ، ولو قلت : عندي مائة من عبد لم يجز .

والثاني : أن الجر لو كان بالإضافة لكانت " كم " معربة كما تعرب " قبل " و " بعد " إذا أضيفت .

والجواب : أما ظهور " من " فلا يمنع عمل الاسم ، كما لو قلت : عندي ثوب من خز ، فإن الجر هنا بـ " من " ولو قلت : عندي ثوب خز ، كان العمل للثوب ، وأما الأعراب بعد الإضافة فغير لازم ، ألا ترى أن " لدن " تضاف كقوله تعالى ﴿ من لدن حكيم ﴾ [سورة هود : الآية : 1] فإنها مبنية بعد الإضافة ؛ لأن علة البناء موجودة في الحالين ، فكذلك " كم " ، واحتج الآخرون بأن " من " تظهر بعد " كم " وليس " من " زائدة بل هو استعمال على الأصل ، وإذا كان كذلك كان العمل لـ " من " .

والجواب : أن ظهور " من " لا يمنع من الجر بالإضافة كما ذكرنا ؛ والله أعلم بالصواب . " راجع هذه المسألة في كتاب العكبري " التبيين " ص 426 – 428 ، وهذه المسألة مذكورة أيضا في : معاني القرآن للفراء 1 : 168– 169 ، وشرح المفصل 4 : 134 ، وهمع الهوامع 1 : 255 .

1– زيادة من المحققين .

معموله العامل أصلا ، فأشبهت، نحو : ليتَ ولعلَّ وهل ، فإنَّها نابت عن " اتمنـــى " و " اترجى " و " استفهم " ، و لا يقع معموله لعامل ؛ فبنيت لذلك ، وخرج بذلك شـــيئان : المصادر ، نحو : ضربًا زيدًا ، والأوصاف في نحو : جاء الضاربُ زيـــدًا ، و أقـــائم الزيدان ؛ فإنَّها وإنْ نابت عن الفعل لكنها متأثرة بالعوامل فلم يستحكم الشبه ، وعلل في

5 " شرح الكافية " بناء أسماء الأفعال بغير هذا ، وهو أنَّها ملازمة للإسناد إلى الفاعل ، فهي أبدًا عاملة ولا يعمل فيها شيء ؛ فأشبهتْ في استعمالها الحروف العاملة كــــ" إنَّ وأخواتها " [1] ، وشرح ابنه كلامه / 13- ب / في " الخلاصة "[2] بهذا ، وهو غير مناسب للنظم إلا بتمحل [3].

وبالجملة إنَّما تصح هذه العلة إذا قلنا إنَّ أسماءَ الأفعال لا موضـــعَ لهـــا مـــن

10 الإعراب وهو قول الأخفش وغيره[4] .

1- ينظر : شرح الكافية الشافية ، لابن مالك 1 : 88 ، ونصه : " ومن شبه الحرف الموجب للبناء ما في أسماء الأفعال من الشبه بـــ" إنَّ " وأخواتها ، في أنها تعمل عمل الفعل ، و لا يعمـــل فيهـــا عامل لا لفظا و لا تقديرا "، وينظر كذلك 2 : 43 من المصدر نفسه .

2- قال ابن الناظم في " شرحه " ص 30 : " أما أسماء الأفعال ، نحو : صَهْ ، و مَـــهْ ، ودَراك ، وهيهات ؛ فإنها مبنية لشبهها بالحرف في الاستعمال ، وهذا لأنَّ أسماء الأفعال ملازمة للإسناد إلى الفاعل ؛ فهي أبدا عاملة ولا يعمل فيها شيء ؛ فأشبهت في استعمالها الحروف العاملـــة كـــــ" إنَّ وأخواتها " فبنيت لذلك."

3- بتمحل ، أي : بانتحال ، جاء في الصحاح : " وتمحَّلَ ، أي : احتال ؛ فهو متمحِّل " ، ينظـــر مـــادة : (محل) .

4- ينظر رأي الأخفش وغيره في " شرح التصريح " 2 : 195 ، وممن وافق الأخفش في كون أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب الرضي ، حيث قال في " شرح الكافيـــة " 3 : 86 " ... لأن الحرف لا إعراب له ، فكذا اسم الفعل كان له في الأصل محل من الإعراب ؛ فلما انتقل إلـــى معنى الفعلية ، والفعل لا محل له من الإعراب في الأصل لم يبق له محل من الإعراب " .

وجاء في " شرح التصريح على التوضيح " للشيخ خالد الأزهري 2 : 195 " هـــذا بـــاب أســـماء الأفعال ، وهل هي أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنـــة أو أســـماء لمصادر النائبة عن الأفعال أو هي أفعال ، أقوال : قال بالأول جمهور البصريين وبالثاني صـــاحب البسيط ، ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة ، وبالثالث جماعة مـــن البصـــريين ، وبـــالرابع الكوفيون ، وعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب عنـــد الأخفش ، وطائفة ، واختاره ابن مالك ، وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضـــعها رفـــع

فإنْ قلنا بالصحيح وهو مذهب سيبويه [1] والجمهور أنَّها منصوبة بأفعال مضمرة كما في قولك : ضربًا زيدًا ، فقولك : صَهْ معناه سكوتا ؛ بني لكونه أقيم مقام اسكت ، أو مبتدآت والضمير الذي فيها مرفوع على أنَّه فاعل سد مسد الخبر لاستقلال الكلام به عمَّا فيها من معنى الفعل والفاعل كما استقل به في " أقائم الزيدان " ؛ فلا 5 يصح تعليله بشيء من ذلك ، وهذا الأخير هو الذي رجحه ابن الحاجب[2] ، وضعف القول بأنَّه لا محل لها بأنَّ الأسماء تستحق الإعراب بالتركيب سواء وقعت موقع ما له إعراب أو ما لا إعراب له ، ولذلك أجمعوا على أنّ سائر المبنيات إذا وقعت مركبة فإنَّها معربها محلا ، وإنْ كانت واقعة موقع مالا إعراب له فكذلك يجب ها هنا ، ونقل ابن الحاجب في " شرح الإيضاح " [3] عن البصريين أنَّ علة بناء أسماء الأفعال 10 وقوعها موقع الفعل ، فـ " نزال " واقع موقع " انزل " [4] ، قال : وذهب الكوفيون

بالابتداء ، وأغنى مرفوعها عن الخبر ، وهو مذهب بعض النحويين ، وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها نصب بأفعالها النائبة عنها ؛ لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب ، وهو قول المازني وطائفة " قال الشيخ خالد : " والصحيح أن كلا منها اسم فعل وأنه لا موضع له من الإعراب " .

1- ينظر : الكتاب 1 : 241 – 243 .

2- وهذا الوجه الذي اختاره ابن الحاجب ، رده الرضي بقوله : " ثم اعلم أنَّ بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدأة لا خبر لها كما " أقائم الزيدان " وليس بشيء ؛ لأن معنى " قائم " معنى الاسم – وإن شابه الفعل – أي : ذو قيام ، فيصح أن يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل ؛ فإنه لا معنى للأسمية فيه ولا اعتبار باللفظ . " ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب 3 : 744 – 745 ، وشرح الرضي 3 : 86 .

3- (شرح الإيضاح) : هو شرح وضعه الشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان ، المعروف بابن الحاجب ، ت : 646 هـ على كتاب " الإيضاح في النحو " لأبي علي الفارسي ، ت 377 هـ ، وسماه ابن الحاجب " المكتفي للمبتدئ " واشتهر الكتاب باسم شرح الإيضاح لابن الحاجب ، والكتاب مطبوع ، ينظر : كشف الظنون 1 : 212 ، هدية العارفين 1 : 654 ، 655 .

4 - ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب 1 : 458 ، 497 ، ويقول الرضي في شرح الكافية 3 : 83 " اعلم أنه إنما بني أسماء الأفعال ؛ لمشابهتها مبني الأصل ، وهو الفعل الماضي والأمر ... ويجوز أن يقال : أن أسماء الأفعال بنيت ؛ لكونها أسماء لما أصله البناء وهو مطلق الفعل ، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر أو خرج عنه كالمضارع " .

وابن جني : إن العلة في بنائها تضمنها معنى لام الأمر ؛ لأن " نزال واقع موقع / 14 ـ أ / قولك : لتنزل . انتهى .

وأزيد من هذا كلِّه قول ابن جني أنَّها بنيت ؛ لتضمنها معنى لام الأمر[1] ، وقال الشلوبين [2] : الذي يظهر لي أنَّه لا يحتاج إلى تعليل هذا النوع ؛ لأنَّها لم توضع إلا 5 مواقع الأفعال ، وليس فيها موجب الإعراب أصلا إذ المعاني الموجبة للإعراب من الفاعلية والمفعولية والإضافة لا تصح فيها فليس[3] للإعراب فيها مدخل أصلا. [4]

ومنها[5] : أنْ يكون [الاسم المبني][6] مفتقرًا افتقارا أصليا إلى جملة ، وذلك كالموصولات ؛ فإنك تقول : جاء زيد ؛ فيتم الكلام ، وتقول : جاء الذي ، فلا يتم حتى تقول : قام أبوه أو نحوه ، لا ينفك عن ذلك . والافتقار العارض ، أو [الافتقار] [7] 10 إلى المفرد لا يؤثر ، فالأول : اضربْ رجلا أساء ، فـ" رجلا " هنا مفتقر إلى ما بعده ، لكنه لا بطريق الأصالة ، ألا ترى أنَّك تقول : جاءني [رجل] [8] فلا يفتقر إلى شيء أصلا . والثاني ، نحو : سبحان الله .

هذا حاصل ما في النظم ، وقد اعترض عليه بأنَّه ترك كثيرًا من الأسماء المبنية مع أنَّه ليس فيها شيء من هذه العلل ، فمنها : الأسماء قبل التركيب ، كفواتح السور 15 ونحوها ، فإنَّ مختار المصنِّف أنَّها مبنية ، وعلة بنائها ليس شيئا مما سبق ، بل كما

1- ينظر : الخصائص 2 : 300 .

2 - (الشلوبين) : هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي ، أبو علي الأندلسي الإشبيلي ، المعروف بالشلوبين ، فاضل من كبار العلماء بالنحو واللغة ، من كتبه: القوانين في علم العربية ، التوطئة ، شرح المقدمة الجزولية في النحو ، " ت : 645 هـ" ، ينظر : إنباه الرواة 2 : 332 – 335 ، البداية والنهاية 13 : 173 ، الأعلام 5 : 224 .

3- في (أ) : فلم ، والصواب ما أثبتناه .

4- نقل قول الشلوبين هذا بنصه ابن إياز في كتابه المحصول في شرح الفصول : الورقة 52 / أ ، ولم نقف عليه في كتابه " التوطئة " ، ولعله ذكره في كتاب آخر .

5- هذه الصورة الثانية من القسم الثالث ، و الشبه الاستعمالي ، حيث قال هناك : وحقيقته أنْ يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف ، منها ... .

6- زيادة من المحققين .

7- زيادة من المحققين .

8- زيادة من المحققين .

قال في " شرح الكافية " : " لشبهها بالحروف المهملة في أنَّها لا عاملة ولا معمولة "[1] فكان ينبغي أنْ يذكر من جملة الشبه الإهمالي !

والجواب / 14 – ب / : أنَّها داخلة في كلامه ؛ لأنَّه حصرَ العلـةَ فـي شـبه الحرف ، وهذه تشبه الحرف ؛ لكنه لم يذكرها من جملة أنواع الشبه ، ولم يـأت فـي الأنواع بأداة حصر ، بل قال : كالشبه الوضـعي إلـى آخـره ، ولأنَّ كلامـه فـي المستعملات ، ولأنَّها جعلها في " شرح العمدة "[2] من الطراز الأول كأسماء الأفعال ، فقال : " بنيت لشبهها بالحروف في عدم التعلق بعامل كأسماء الأفعال "[3] .

ومنها : " أمس " فإنَّها مبنية على المشهور إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك مع أنهـا لم تشبه الحرف فيما سبق ؟ وجوابه : أنَّ للعرب فيها مذهبان ، منهـا مـن يعربهـا إعراب ما لا ينصرف ، وعلى هذا فلا كلام ، ومنهم من يبنيها [4] ، وعلى هذا فعلـة بنائها تضمنها معنى الحرف فهي داخلة في القسم الثاني من كلامه ، فإنَّ الأكثرين قالوا : إنَّه مبني ؛ لتضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف إذ ليس هو معرف إلا بهـا [5] ،

1- ينظر : شرح الكافية الشافية ، لابن مالك 1 : 87 .

2- (شرح العمدة) : العمدة في النحو ، مختصر لابن مالك محمد بن عبد الله ، ت 672 هـ ، وقد شرحه ابن مالك ، وسماه باسم " عمدة الحافظ وعدة اللافظ " ، وقد ذكـر البغـدادي أن اسـم الكتاب " عدة الحافظ وعمدة اللافظ " ، وهذا مخالف لعنوان الكتاب المطبوع بتحقيق عـدنان عبـد الرحمن الدوري ، إذ جاء اسمه مطابقا لما ورد في كشف الظنون ، ينظر : كشـف الظنـون 2 : 1170 ، هدية العارفين 2 : 130 ، ومقدمة تحقيق شرح عمدة الحافظ 1 : 46 .

3- ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك 1 : 111 .

4- قال السيوطي في " الهمع " 3 : 188 – 189 : " ونقل عن بني تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر في البناء على الكسر ، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالـة الرفـع ، قـال شاعرهم :

اعتصم بالرجاء إن عن يأس *** وتناس الذي تضمن أمسُ .

... ومنهم من يعربه إعراب المنصرف ؛ فينونه في الأحوال الثلاثة ، حكاه الكسـائي "، وينظـر كذلك : الكتاب 3 : 226 – 229 ، وشرح جمل الزجاجي لابـن عصـفور 2 : 562 ، وشـرح الرضي 3 : 226 – 229 .

5- قال أبو علي الفارسي في " المسائل العضديات " متحدثا عن علة بناء " أمـس " : " والمعنـى الذي أوجب بناءه ، هو تضمنه معنى حرف التعريف الذي هو اللام . " .

بدليل وصفه مما فيه اللام كقولك : أمس الدابر ، والصفة كالموصوف في التعريف والتنكير، وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف[1] ولا مضمر ، ولا بلام ظاهرة فتعرَّف بذلك ، ورأيناهم يقولون : أمس ، وهم يريدون اليوم الذي قبل يومك ، وليس هنا تعريفه بشيء ، دلَّ ذلك على أنَّه مضمن معنى الألف واللام / 15 _ أ / فتعين تقديرها ؛ لأنَّ حكم المعاني الطارئة أنْ تدل عليها الحروف ، فلما لمْ يوجد الحروف ، والمعنى الذي يدل عليه الحرف موجود حكمنا للاسم بتضمنه إيَّاه ، ولولا ذلك لما كان معرفة ، وهذا ونحوه مما وقعت معرفته قبل نكرته ، هذا هو الصحيح ، وأراه ثلاثة أقوال : **أحدها** : أنَّه بُني ؛ لأنَّه منقول من فعل الأمر والتقدير فيه : امسي ، فحذفوا اللام ، ونسب للكسائي[2] ، وهو مبني[3] على مذهبه إنَّ الأمر معربٌ. [4]

والثاني : أنَّه مبني لافتقاره إلى اليوم الذي بعده ، كافتقار الحرف إلى ما بعده ، فكأنَّ معناه في غيره ، حكاهما ابن الدهان . [5]

والثالث : أنَّه بني ؛ لتضمنه معنى حرف الإشارة ؛ لأنَّ قولك : لقيته أمسِ ، في معنى لقيته في ذلك اليوم ، قاله الزجاج[6] ، وردَّه الفارسي بأنَّه كان يجب على هذا

1- المراد بالمبهم هنا : اسم الإشارة واسم الموصول ، والمراد من " المضاف " : المضاف إلى مبني .

2- (الكسائي) : هو علي بن حمزة بن عبد الله ، الكوفي ، النحوي ، كان إماماً في اللغة والنحو والقراءة ، وهو أحد القراء السبعة ، من كتبه : معاني القرآن ، المصادر ، مختصر في النحو ، " ت : 189 هـ "، ينظر : إنباه الرواة 2 : 256 ، وبغية الوعاة 2 : 162 ، 164 ، الأعلام 5 : 93-94.

3- كلمة (مبني) هنا ليس معناه البناء ، بل تعنى هنا أساس ، أي : وهذا القول على أساس مذهب الكسائي عنده أن الأمر معرب ، فانتبه .

4- قال أبو حيان في " الارتشاف " ص 1427 عند حديثه عن " أمس " : " وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معربا و لا مبنيا ، بل هو محكي ، سمّي بفعل الأمر من الإمساء ، كما لو سمّي بأصبح من الإصباح . " ، وينظر كذلك : الهمع 3 : 188 .

5- قال السيوطي في " الهمع " 3 : 187 : " وقال قوم : علة بنائه شبه الحرف إذا افتُقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه " .

6- قال السيوطي في " الهمع " 3 : 187 " وقال آخرون : بني لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه ؛ لأنه لا يختص بمسمى دون آخر ".

بناء جميع الأسماء إذ ما من اسم إلا وهو إشارة إلى مسماه ، ودليل عليه [1] ، وقد استشكل على المصحح أمران ، **أحدهما** : أنّه لو كان علة بنائه تضمنه اللام لم يجز ظهوره معه ، وقد مرَّ أنَّ المضمن للحرف لا يظهر معه ذلك الحرف ، وقد قال تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ ﴾[2]،[وقال تعالى] [3]:﴿ كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالأَمْسِ ﴾[4] .

5 وقال الشاعر [5] :

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ∴ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

والجواب : أنَّ الألف واللام إنَّما / 15 – ب / دخلت عليه بعد تنكيره ، وإعرابه كما يعرف إذا أضيف أو صُغِّر أو ثُنِّي أو جُمع ؛ لزوال البناء [6] ، وقيل : اللام زائدة كالتي في البشر ، فالمتنع معه ظهور لام التعريف ؛ لأنَّ " أمس " المعرفة هو أمس الذي قبل يومك ، وقال العبدي[7] : يحتمل أنْ تكون الألف واللام دخلت على طريق

10 الدلالة على الألف واللام المزادة . قلت : ويسهِّل ذلك عدم التلفظ بالأولى ، الثاني

1– قال أبوعلي في التعليقة 3 : 341 : " لم يجز تحقير " أمس " ؛ لأنه مبني ، ولم يبن إلا لمشابهته الحرف " .

2 – سورة يونس ، من الآية 24 .

3 – زيادة من المحقق .

4 – سورة القصص ، من الآية 19 .

5 – البيت من (الطويل) ، وهو لنصيب بن رباح في ديوانه ص 9 ، والأغاني 9 : 45 ، ولسان العرب : مادة (أمس) ، وبلا نسبة في : الأشباه والنظائر 1 : 204 ، والإنصاف ص 320 ، والدرر 3 : 109 ، والخصائص 1 : 394 ، 3 : 57 ، وشرح شذور الذهب ص 131 ، والصاحبي في فقه اللغة ص143 ، والمحتسب 2 : 190 ، وهمع الهوامع 3 : 190 ، والشاهد فيه قوله : " والأمس" ، حيث بنيت " أمس " على الكسر ، مع دخول " أل " عليها وذلك على لغة بعض العرب ، وقد عرفنا ذلك ؛ لأنَّ " الأمس " في موضع النصب عطفا على اليوم .

6– قال أبوحيان في " الارتشاف " ص 1429 : " فأمَّا إذا عرف بالإضافة أو باللام أو صغر أو نكر أو ثني أو جمع فإنه معرب " .

7 – (العبدي) : هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية ، أبو طالب العبدي ، فاضل من كبار النحاة قرأ على السيرافي والرماني والفارسي ، من كتبه : شرح الإيضاح للفارسي ، وشرح كتاب الجرمي . " ت : 406هـ " ، ينظر : إنباه الرواة 2 : 386 – 388 ، بغية الوعاة 1 : 298 ، الأعلام 1 : 104 .

: أنَّه يلزم على هذه العلة بناء " غد " إذا الأمر فيه كالأمر في " أمس " !؟ وأجيب بأنَّ " غدا " حذف لامه ، فلا يجمعون عليه حذف لامه والبناء ، ورده ابن الدهان ، بنحو قول الشاعر[1]

وما النَّـــاس إلا كالدِّيـــارِ وَأَهْـلُها ∴ بِها يَوْمَ حَـلُّوها وغدْوًا بَلاقِعُ .

5

فأعاد اللام ، يعني لام الكلمة ، وهو معرب [2] . قال : والصواب أنْ يقال إنَّ " غدًا " غير مشاهد الوجود ، و" أمس " مشاهد محقق معلوم ، فهو أشبه بالمعرفـــة [3] ، ونظير ذلـــك " قط "[4] و " أبدا " ، أعرب " أبــد " ؛ لأنَّه مستــقبل كـــ" غد " ، وبنى " قط " ؛ لأنَّه لماض كـــ" أمس" . [5]

---

1 – البيت من (الطويل) ، وهو للبيد في : ديوانــه ص 169 ، وأمالي المرتضـــي 1 : 453 ، وشرح المفصل 6 : 4 ، والشعر والشعراء 1 : 284 ، ولسان العرب : مادة (غــدا) . والبيــت منسوب لذي الرمة أيضا في ملحق ديوانه ص 1887 ، وبلا نسبة فـــي خزانـــة الأدب 7 : 479 ، والكتاب 3 : 358 ، والمنصف 1 : 64 ، 2 : 149 ، والشاهد فيه قوله : " غدوا " حيث أعاد لامه وهو معرب .

2– قال البغدادي في خزانـــة الأدب 7 : 480 : " أن الذي قال " غدوا " ليس من لغته أن يقـــول " غد " فيحذف ، بل الذي يقول " غد " غير الذي قال " غدوا ".

3 – قال الرضي في " شرح الكافية " 3 : 227 : " وإنما لم يبنوا " غدا " مع قصد غد يوم التكلم ، كما بني " أمس " تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقـــدر وجـــوده ، وذلـــك لأن التعريف فرع الوجود ، ووجوده ذهني ، فكذا تعريفه ، بخلاف " أمس " فإنه قد حصل لـــه وجـــود وإن كان منتفيا في حال التكلم ، فتعريفه يكون أقوى " .

4 – قال الرضي : " معنى " قط " : الوقت الماضي عموما ، و " قـــط " لا يســـتعمل إلا بمعنـــى " أبدا " ؛ لأنه مشتق من القط ، وهو القطع " ، و" قط " هذه فيها لغات منها : " قَـــطُّ " – مفتـــوح القاف ، مضموم الطاء المشددة – و " قَطُ " بتخفيف الطاء وفتح القاف ، و " قُطُّ " بضم القاف إتباعا لضمة الطاء المشددة والمخففة ، و " قَطْ " بسكون الطاء . ينظر : شرح الرضي 3 : 224 – 225 بتصرف ، وكذلك : اللسان : مادة " قطط " .

5 – قال الرضي في " شرح الكافية " 3 : 225 " وبني " قط " ، قيل : لأنَّ بعض لغاتـــه علـــى وضع الحروف ... والأولى أن يقال : بني ؛ لتضمنه لام الاستغراق لزومـــا ؛ لاســـتغراقه جميـــع الماضي ، وأمّا " أبدا " فليس الاستغراق لازما لمعناه ، ألا ترى إلى قولهم : طال الأبد على لبد " " أ . هـــ ، و " لبد " اسم نسر .

ومنها : الغايات المقطوعة عن الإضافة ، نحو : قبل وبعد وأول وعل[1] ، وما حمل عليها نحو : حيث ولدن . وجوابه : أنَّ علة بنائها ما ذكر في الموصولات من افتقارها إلى ما يبين معناها ؛ لأنَّ المضاف شديد الافتقار إلى المضاف إليه ، فصار كتوقف الحرف على متعلقه فإذا قلت / 16 ـ أ / رأيته قبل ؛ فإنَّه يحتاج إلى ما يبينه ، ولا يبنى على الضم إلا إذا تقدم ما يدل عليه ، ونوي فيه المضاف كما في قوله تعالى ﴿ لله الأَمْرُ مِن قَبْـلُ وَمِن بَعْـدُ ﴾[2] أيْ : من قبل الغلب ومن بعده ، ولو لم يقدم ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾[3] ما صحَّ إطلاقه . 5

---

1 – جاء في " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " 2 : 72 ، 73 أنَّ " هذه الأسماء ، وهي غير ، وقبل ، وبعد وحسب ، وأول ، ودون ، والجهات الست ، وهي أمامك وخلفك ، وفوقك ، وتحتك ، ويمينك ، شمالك ، وعلُ ، لها أربعة أحوال : تبنى في حالة منها ، وتعرب في بقيتها .

فتعرب إذا أضيفت لفظا ، نحو : أصبت درهما لا غيره ، وجئت من قبلِ زيدٍ ، أو حذف المضاف ونوي اللفظ ، كقوله :

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة *** فما عطفت مولى عليه العواطف

وتبقى في هذه الحالة كالمضاف لفظا ، فلا تنون إلا إذا حذف ما تضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ، فتكون حينئذ نكرة ، ومنه قراءة من قرأ ﴿ لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ بجر " قبل ، وبعد " وتنويهما ، وكقوله :

فساغ لي الشراب وكنت قبلا *** أكاد أغص بالماء الحميم .

هذه هي الأحوال الثلاثة التي تعرب فيها .

أما الحالة الرابعة التي تبنى فيها ، فهي إذا حذف ما تضاف إليه ونوي معناه دون لفظه ؛ فإنها تبنى حينئذ على الضم ، نحو ﴿ لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ﴾ ، وقوله :

أقب من تحتُ عريضٌ من علِ

وحكى أبوعلي الفارسي : " أبدأ بذا من أول " بضم اللام وفتحها وكسرها ، فالضم على البناء ؛ لنية المضاف إليه معنى ، والفتح على الإعراب ؛ لعدم نية المضاف إليه لفظا ومعنى وإعرابها إعراب ما لا ينصرف للصفة ووزن الفعل ، والكسر على نية المضاف إليه لفظا . "

2 – سورة الروم ، من الآية 4 ، وانظر هذه تخريج القراءة في : البحر المحيط 7 : 162 ، والكشاف 3 : 214 ، ومعاني القرآن للفراء 2 : 319 – 320 .

3 – سورة الروم ، الآية 2 .

وكان المضاف ظاهرًا ، ولو لم ينو أعــرب ، كقوله [1]

فساغ لي الشراب وكنت قبلا ∴ أكـــاد أغـــص بالماء الفـــرات

واعترض ابن هشام في " شرح الإيضاح " ، وقال : " ينبغي على ذلك أن تبنى الأسماء المقطوعة من الإضافة نحو " كل ، وبعض " .

وجوابه أنَّ هذه الأسماء لما لزمت طريقة واحدة وهي أنَّها لا تستعمل إلا ظروفا خرجت بذلك عن حكم الأسماء ، فلمَّا قطعت عن الإضـــافة ازداد ضـــعفها وشـــبهها بالحرف فبنيت ، بخلاف " كلٌ وبعضٍ " فإنَّها تستعمل فواعل ومبتدآت ومفعولات على حسب الأسماء المعربة ، فلم يكن حذف [ما تضاف إليهما] [2] مقتضيا لبنائها .

وقال الفارسي : لما كانا ظرفين وقطعا عن المضاف إليه في اللفظ فلـــم يـــذكر معهما وأريد منهما مع ذلك ما يراد به لو كان مذكورا دل على شدة اتصالها به ؛ لأنَّ ما قطع عن الإضافة ولم يذكر معه ما يعرف به وهذه بخلاف ذلـــك ، فجريـــا لـــذلك مجرى بعض كلمة فبنيا كما يبنى بعض الكلمة ، وصارا / 16 – ب / بمنزلة " الذي " وشبهه في أنهما لما كانا بعض الكلمة بنيا ، قال : ونظير هذا : يا حار في التـــرخيم ؛ لأنه لما كانت الراء آخر الاسم في التقدير بنيت ؛ فكذلك " قبل ، وبعد " في المركب ، نظير " يا حار " في المفرد . [3] ، قال أبوالفتح : " قلتُ لـــه إنَّما يكون نظيره لو كان " قبل وبعد " على حركتها والمضاف إليه قائم معهما ، كما أنَّ " حـــار " علـــى حركتـــه والحرف المحذوف قائم ، قال : هما نظيرا في البناء ، ولا عبرة بما ذكرت ؛ لأنك إذا زحت حركة الراء الساكنة لالتقاء الساكنين بالفتح ، وحركة التقاء الساكنين حركة البناء

---

1 – البيت من (الوافر) ، وهو ليزيد بن عمرو بن خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب الكلابي في : خزانة الأدب 1 : 426 ، 429 ، ولعبدالله بن يعرب في : الدرر3 : 112 ، والمقاصد النحوية : 3 : 345 ، وبلا نسبة في : أوضح المسالك 3 : 156 ، وتذكرة النحاة ص 527 ، وخزانة الأدب 6 : 505 ، 510 ، وشرح الأشموني 2 : 322 ، وشرح التصريح 2 : 50 ، وشرح المفصل 4 : 88 ، ولسان العرب ، مادة (حمم) ، وتاج العروس ، مادة (حمم) ، وهمع الهوامع 1 : 210 ، والشاهد فيه قوله : " وكنت قبلا " على أن أصله " قبل هذا " ، فحذف المضاف إليه ولم ينو لفظـــه ولا معناه ، ولهذا نكِّر فنوّن .

2 – زيادة من المحققين .

3 – ينظر : التعليقة على كتاب سيبويه 3 : 100 – 101 .

، فدلَّ ذلك على أنَّ المعتبر أنَّ يكون مبنيا إذا اقتلع عنه باقيه ، لا أنْ يكون على حدِّ ما كان عليه .

قال : ولأنَّهما ظرفان ، والظروف يغلب فيها قلة التصرف ، وتضمن معنى الحرف ولزوم طريقة واحدة وهي النصب ، ولأنَّهما ضمنا تعريف المضاف إليه مع إرادة إسقاط لفظه ؛ فصارتا كأنَّهما المضاف إليه ، وصار تضمنها أيضا تعريف المضاف إليه كتضمن " خمسة عشر " معنى حرف العطف مع إسقاط لفظ الحرف وجعل ما كانا عليه من الصيغة نائبا عن الحرف ، فكذلك ضُمِّن " قبل وبعد " تعريف المضاف إليه ، وصار ما هما عليه من صيغة البناء نائبا عنه ولم يجز ذكره / 17 – أ / معهما كما لم يجز ذكر حرف العطف مع " خمسة عشر " .

ومنها : المنادى المفرد العلم ، نحو : يا زيدُ ، فإنَّه يبنى على الضم مع أنَّ ليس فيه شيئا مما ذكر ، **وجوابه** : أنَّ علة بنائه وقوعه موقع المضمر ؛ لأنَّ المنادى مخاطب ، وحق المخاطب أنْ يؤتى له بضمير ، كضربتَ وضربتك ، فكان[1] حقه أنْ يقال : يا إيَّاك ، و يا أنت ، فوقع يا زيد موقعه ، وهذا معنى قولهم : بُني لتضمنه معنى حرف الخطاب ؛ لأنَّه صار بمعنى " أنت " فإنَّ كلَّ منادى مخاطبٌ . فلمَّا لازم محله تضمُّن معنى الحرف ، ولهذا صار معرفا ، ولم يقولوا : يا الحارث ويا العباس ؛ لئلا يجتمع تعريفان ، نصَّ عليه الفارسيّ وغيره [2] ، وأدرجه ابن الناظم في كلامه على التضمن المعنوي. [3]

---

1 – في (أ) : وكأنه .

2- ينظر التعليقة على كتاب سيبويه 1 : 340 – 344 ، وقال أبوعلي في التعليقة 1 : 327 – 328 : " الاسم الذي يستحق البناء في النداء هو الاسم المعرفة الذي يقع موقع الأسماء المضمرة المعرفة المبنية ، فمتى وقع الاسم موقع اسم معرف مبني ؛ بني لمشابهته له ، ووقوعه موقع ما لايكون إلا مبنيا " .

3 – ينظر : شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ص 29 – 30 ، قال ابن الناظم : " وأما المنادى المفرد المعرفة ، نحو : يا زيد ، فهو مبني للزوم محله تضمن معنى الخطاب ، فإن كل منادى مخاطب غير مظهر معه حرف الخطاب ، فلما لازم محله تضمن معنى الحرف – بلا معارض – بني ، ولو لم يكن تضمن الاسم لمعنى الحرف لازما للفظ أو المحل الذي وقع فيه لم يؤثر كما في نحو : سرت يوما وفرسخا ، فإن يوما وفرسخا مما يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف أخرى ، ولو عارض شبه الحرف ما يقتضي الإعراب استصحب ؛ لأنه الأصل في الاسم ، وذلك نحو " أي " "

قال الفارسي في " العسكريات "[1] : " وعلى هذا حمل أبوعثمان قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ الصلاةَ ﴾[2] [قال : يقيموا][3] بني ، لما أقيم مقام " أقيموا " لأنَّ المعنى إنما هو على الأمر ، ألا ترى أنّه ليس كلٌ من قيل له أقم الصلاة أقامها ، ولا كلٌ من قيل له " قل التي هي أحسن "[4] قالها ، فكان المقصود الأمر " . وحكى ابن أبي الربيع[5] عن سيبويه : أنَّ علة بنائه شبه الصوت نحو : حوب[6] ، زجر للجمل بمعنى ، وحوب مبني[7] ، وذكر غيره أنّه شبه ما قطع عن الإضافة كـ " قبل وبعد " ؛ لأنَّ كلٌ منهما يكون متمكنا في حالة دون / 17 – ب / أخرى ، وفي أنّه صار غاية الصوت ، أو صار آخر الكلام بعد إنْ كان وسطا في حالة الإضافة[8] .

1- (العسكريات) : لأبي علي ، حسن بن أحمد الفارسي ، ت 377 هـ ، والكتاب يسمى بالمسائل العسكرية ، أو المسائل العسكريات ، وهو عبارة عن أربعة أبواب في النحو ، وجاءت تسمية الكتاب بالعسكريات نسبة إلى مكان كتابتها ، فقد كتبت في مدينة " عسكر مكرم " وهي بلدة مشهورة في نواحي " حوزستان " ، والكتاب محقق ومطبوع ، والنسخة التي اطلعنا عليها بتحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد . ينظر : كشف الظنون 2 : 1667 ، هدية العارفين 1 : 272 ، مقدمة محقق كتاب المسائل العسكريات ، ص 9 – 10 .

2- سورة إبراهيم ، من الآية 31 .

3- زيادة من العسكريات ص 116 .

4- يعني من قوله تعالي في سورة الإسراء ، الآية 53 : ﴿ و قُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾

5 – (ابن أبي الربيع) : هو عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله ، أبوالحسين ، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي ، إمام النحو في زمانه، قرأه على الدباج ، والشلوبين ، من كتبه : شرح كتاب سيبويه وشرح الجمل ، والقوانين النحوية، " ت : 688 هـ " . ، ينظر : بغية الوعاة 2 : 125 – 126 ، هدية العارفين 1 : 649 ، الأعلام 4 : 191 .

6- في (أ) : خرب ، والتصويب من " الصحاح ، جاء في الصحاح مادة (حوب) : حوب : زجر للإبل ، فيه ثلاث لغات : حَوْبُ ، حَوْبَ ، حَوْبِ .

7- ينظر : كتاب سيبويه ج3 ص 323 .

8- قال الرضي في شرح الكافية 3 : 120 : " وإنما بنيت أسماء الأصوات ؛ لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضي الإعراب ، وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتبارا بالتركيب العارض " .

ومنها : مشاكلة الاسم لما وقع موقع المبني ، وذلك مختص بما كان على " فعالِ " علما لمؤنث كحذامِ وقطامِ ، ورقاشِ ، وبابه في اللغة الحجازية ؛ فإنهم يبنونه على الكسر ، قال [شاعرهم] (1) : (2)

إذا قالت حذامِ فصدقوها ∴ فإنَّ القول ما قالت حذامِ

فبناها على الكسر في الموضعين ، وهي فاعل فيهما . وأمَّا بنو تميم فيعربونه إعراب

5 ما لا ينصرف ، وقد جمع بين اللغتين الشاعر في قوله(3):

وقال أبوحيان في " الارتشاف " ص 2316 – 2317 : " ... وحظ النحوي منها – أي من أسماء الأصوات – إنما هو النظر في حكمها من البناء ، وهي مفردة مبنية ؛ لشبهها بالحروف ، لكونها لا عاملة و لا معمولة ، وليست مركبة ، بخلاف أسماء الأفعال ، فإنها مركبة ؛ لتحملها الضمير أو رفعها الظاهر ، بل هي شبيهة بالأسماء المفردة قبل العقد والتركيب ، نحو : زيد ، بكر ، خالد ، وقد عومل بعضها معاملة المتمكن فأعرب ، نحو قوله :

إذ لمتى مثل جناح غاقٍ

كأنه قال : مثل جناح غراب ، وهذا شاذ لا يقاس عليه . " أ . هـ

1- زيادة من المحققين .

2 – البيت من (الوافر) ، وهو للجيم بن صعب في: العقد الفريد 3 : 280 ، و لسان العرب : مادة (رقش) ، والمقاصد النحوية 4 : 370 ، وشرح التصريح 2 : 225 وشرح شواهد المغني : 2 : 596 ، وهو من دون نسبة في : معاني القرآن 1 : 215 ، والخصائص 2 : 178 ، وشرح المفصل 4 : 64 ، وشرح الأشموني 2 : 265 ،وهذا البيت جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويُتمسك بمقاله، ولا يُلتفت إلى ما يقول غيره، وحذام : اسم امرأة : قيل: إنها الزباء ، وقيل غيرها ، والذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام ، وقيل : هي زوجة الشاعر لجيم بن صعب ، والشاهد في البيت: "حذام" في الموضعين ، وحقه الرفع ، ولكن بني على الكسر على مذهب الحجازيين.

3 – البيت من (مخلع البسيط) ، وهو للأعشى " ميمون بن قيس " في ديوانه ص 281 من قصيدته التي أولها :

ألم ترو إرما وعادا *** أودى بها الليل والنهار .

وهو أيضا في : شرح أبيات سيبويه 2 : 240 ، وشرح الأشموني 2 : 538 ، وشرح التصريح 2 : 225 ، وشرح شذور الذهب ص 125 ، وشرح المفصل 4 : 64 ، 65 ، والكتاب 3 : 279 ، ولسان العرب ، مادة (وبر) ، والمقاصد النحوية 4 : 358 ، وهمع الهوامع 1 : 94 ، وبلا نسبة

ومرَّ دهْــرٌ عَــلى وبَــــارِ ∴ فهَــلَــكَــتْ جَــهْــرةً وبــــارُ

وجوابه : أنَّ في علة بنائـــه أقـــوالا :

أحدها ، قول سيبويه [1] : مشابهته للأسماء الأفعال ، نحو " نزال " من أربعة أوجه : الموازنة اللفظية ، والعدل والتأنيث ، والتعريف ، وكلهن أعلام وضعن لمسميات بهن ، وعلى هذا هو مستفاد من تنصيصه على بناء أسماء الأفعال ؛ لأنَّ هذا شبيه بها وشبيه شبه الحرف شبه للحرف ، ونظير هذا الصفة المشبهة ؛ فإنَّها عملت ؛ لشــبهها اســم الفاعل في قبول علامات الفرعية وغيرها ، واسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل مع أنَّهــا أعطيت حكم الفعل من نصب المفعول .

الثاني ، قول المبرِّد : أنَّه لما اجتمع فيه ثلاث / 18 – أ / علـــل ، وهـــي التعريـــف والتأنيث والعجمة ، ومع ذلك فهما معربان. [2]

في أمالي ابن الحاجب ص 364 ، وأوضح المسالك 4 : 130 ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص 77 ، والمقتضب 3 : 50 ، 376 ، والمقرب 1 : 282 ، والشاهد فيه قوله : " وبار " حيث جمـــع فيه بين اللغتين ، إحداهما في البناء على الكسر ، وذلك في (وبار) الأولـــى ، والأخـــرى هـــي الإعراب كإعراب ما لا ينصرف ، وذلك في (وبار) الأخير ، فرفعه بـ" هلكت " ، وهـــو علـــى وزن " قطام " ، و " جهرة " حال .

1- قال سيبويه في الكتاب 3 : 278 : " فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تمـــيم فيـــه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ... والحجازية هي اللغة القدمى " ، قال الســـيرافي في شرحه 2 : 240 معلقا على هذا بقوله " يعني أنهم اتفقوا على بنائه على الكسر إذا كان اســـما علما ، وإنما ذكر ما في آخره راء ؛ لأن بني تميـــم يجعلون الأعلام في هـــذا البـــاب معرفـــة لا تنصرف ، نحو : حذام وقطام ، وأهل الحجاز يبنون ، فإذا كان اسم من هذه الأعلام في آخره راء بنوه ، ووافقوا أهل الحجاز في البناء " . ثم مضى سيبويه في كلامه إلى أنْ قال : " وقد يجـــوز أن ترفع وتنصب ما في آخره راء ، قال الأعشى :

ومر دهر على وبار *** فهلكت جهرة وبارُ . "

ينظر : الكتـــاب 3 : 279 .

2 – ينظر المقتضب 3 : 374 ، وكذلك : شرح جمل الزجاجي 2 : 377 ، وهذا مما انفرد بـــه المبرد في أسباب البناء ، وهو قوله " ليس وراء منع الصرف إلا البناء " ، وقـــد رد عليـــه ابـــن الشجري في الأمالي 2 : 362 ، وابن جني في الخصائص 1 : 179 ، والرضي في الكافيـــة 2 : 73 ، 74 .

فإن قال : إنّ سكون الوسط من تلك قام إحدى العلل ، فكأنه لم يجتمع فيهما سوى علتين ! قلنا : يرد عليه أن ما فيه أكثر من ثلاث علل كخراسان وأذربيجان ونحوهما ، فإن ذلك معرب بالإجماع وهو غير منصرف .

والثالث ، قول الربعي [1] : أنّه متضمن لتاء التأنيث التي في حاذمة وقاطمة [2] ، قال ابن الشجري في " أماليه[3] " : " والقول الأول هو المعتمد ؛ لأنّ "جماد " مبني وهو معدول عن الجمود وليس فيه تاء " [4] ، وكذلك الجواب عمّا كان على " فعالِ " ؛ فهو سبب للمؤنث ، نحو " خباثِ " و " فساق " و" فجارِ " .

ومنها : المضاف إلى غير متمكن من الظروف والأسماء المبهمة كيومئذ وحينئذ ، وساعتئذ ، قال تعالى ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾[5] فيمن قرأ بفتح الميم [6] ؛ لإضافته إلى " إذ " وهي مبنية و " يوم " مجرور لإضافة " عذاب " إليه . وكذلك " مثل

---

1 - (الربعي) : هو صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي البغدادي ، عالم بالأدب واللغة ، وله معرفة بالموسيقى والغناء ، من الكتاب والشعراء ، ولد بالموصل ، ونشأ ببغداد ، وانتقل إلى الأندلس ، وعاش فيها ، له العديد من الكتب ، منها : الفصوص ، والجواس بن قعطل المذحجي مع بنت عمه العفراء ، "ت : 417 هـ " ، ينظر : بغية الوعاة 2 : 07 ، و وفيات الأعيان 2 : 488 ، والأعلام 3 : 186 – 187 .

2- ينظر رأي الربعي في سبب بناء (فعالِ) في : شرح جمل الزجاجي 2 : 377 ، ثم علّق عليه ابن عصفور بعدم صحته ؛ قائلا : " لو كان الأمر على ما زعم الربعي ؛ لم يجز في الاسم العلم المؤنث إلا البناء خاصة ، كما لم يجز في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلا البناء ؛ لأنّ الاسم المتضمن معنى الحرف لا يجوز فيه إلا البناء خاصة " .

3 - (أمالي ابن الشجري) : هو لأبي السعادات ، هبة الله بن علي ، ت : 572 هـ المعروف بابن الشجري ، وكتابه " الأمالي " يعرف بأمالي ابن الشجري ، وهذا الكتاب مشتمل على خمسة فنون في الأدب ، وهو محقق عدة مرات ، ومطبوع بطبعات مختلفة ، ينظر : كشف الظنون 1 : 162 ، هدية العارفين 2 : 505 .

4 - ينظر : أمالي ابن الشجري 2 : 362 .

5 – سورة المعارج ، من الآية 11 .

6 – قراءة فتح الميم من ﴿ يومئذ ﴾ تنسب للإمام نافع ، والإمام الكسائي ، وأبي جعفر ، وأبي حيوة ، رضي الله عنهم جميعا ، ينظر : الكشاف 4 : 158 ، والبحر المحيط 8 : 334 ، ومعجم القراءات القرآنية 5 : 197 .

" و " غير " و " دون " و " بين " إذا أضيفت[1] إلى مبني [2] ؛ لأنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه كثيرًا من أحكامه ؛ لأنَّ المتضايفين كالشيء الواحد ، وقال تعالى ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[3]* في قراءة من فتح اللام [4] ، وهم

---

1 – في (أ) : " اضض " والصواب ما أثبتناه .

2 – قال السيوطي في " الهمع " 3 : 232 – 233 " من الظروف التي تبنى جوازًا لا وجوبا أسماء الزمان المبهمة إذا أُضيفت إلى مبني مفرد ، نحو : يومئذ ، وحينئذ ، وألحق بها الأكثرون كلَّ اسم ناقص الدلالة كـ " غير و مثل و دون و بين " ، فبنوه إذا أضيف إلى مبني ، نحو : ما قام أحد غيرَك ، وقال تعالى ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ وقرئ ﴿ أن يصيبكم مثلَ ما أصاب ﴾ بفتح اللام ، وقال ﴿ ومنا دون ذلك ﴾ و ﴿ لقد تقطع بينكم ﴾ وقال الشاعر :

وإذ ما مثلهم بشرُ

وقال :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شُعَب هذا الأصل ، وذهب ابن مالك إلى أنه لا يبنى مضاف إلى مبني بسبب إضافته إليه أصلا لا ظرفا ولا غيره ؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه في غير موضع ، فكيف تكون داعية له ؟ والفتحات في الشواهد السابقة حركات إعراب فـ ﴿ مثل ﴾ في الآية الأولى حال من الضمير " لحق " المستكن ، وفي الثانية مصدر أو حال ، وفاعل يصيبكم " الله " وفي البيت : حال ، و " غير " في المثال والبيت حال أو مستثنى ، و " دون " و " بين " منصوبان على الظرفية ، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار . " أ . هـ

3 – سورة الذاريات ، من الآية 23 ، * جاء في البحر المحيط 8 : 136 – 137 تعليقا على هذه الآية : " قرأ حمزة والكسائي وأبوبكر والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش بخلاف عن ثلاثتهم ﴿ مثلُ ﴾ بالرفع صفة لقوله " حق " ، وباقي السبعة والجمهور بالنصب ، وقيل : هي فتحة بناء ، وهو نعت كحاله في قراءة من رفع ، ولما أضيف إلى غير متمكن بني و " ما " على هذا الإعراب زائدة للتوكيد ، والإضافة إلى ﴿ أنكم تنطقون ﴾ ، قال المازني : بني " مثل " ؛ لأنه ركب مع " ما " فصار شيئا واحدا ... وقيل : هو نعت لمصدر محذوف ، تقديره " إنه لحق حقا مثل ما أنكم " ؛ فحركته حركة إعراب ، وقيل : انتصب على أنه حال من الضمير المستكن في " لحق " ، وقيل : حال من " لحق " ، وإن كان نكرة فقد أجاز ذلك الجرمي وسيبويه في مواضع من كتابه ". أ.هـ

4 – ذكر المؤلف من قرأ بهذه القراءة ، وهم " الحرميان ، وأبو عمرو ، وابن عامر " ، وينظر تخريج هذه القراءة في : السبعة ص 609 ، وحجة القراءات ص 679 ، والكشف عن وجوه

الحِرمـــيان[1] وأبوعمرو[2] وابن عامر[3] ، فـ " مثل " صفة " لحق " فهـــو مرفـــوع ، وفتحت لامه بناء ؛ لأنّها مضاف / 18 –ب / إلى " أنّكم " على [أنها] [4] نعت خبر " إن " و " ما " زائدة ، وقال أبو قيس بن رفاعة [5] *:

القراءات السبع 2 : 287 ، وانظر توجيه قراءة النصب في : إعراب القرآن للنحـــاس 3 : 235 ، ومشكل إعراب القرآن 2 : 323 ، 324 .

1 – الحِرميان هما ابن كثير ونافع، فابن كثير مكي ونافع مدني، يقول الإمام الشاطبي:

وَحِرْمِيٌّ المكِــيُّ فيه ونـــافعٌ ....

أي: هي رمز لنافع وابن كثير. الوافي في شرح الشاطبية ص 25-26.

أمّا (الإمام المدني) فهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نَعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل المدينة، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، ثقة صالح، أخـــذ القـــراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة، أقرأ الناس نيّفاً وسبعين سنة، وانتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة " ت سنة 169 من . هـــ" ، ينظر : وفيات الأعيان 6 : 368 ، وغاية النهاية 2 : 330 ، والأعلام 8 : 318 .

وأما (الإمام ابن كثير) فهو عبدالله بن كثير بن عمرو بن عبدالله الداري المكي أبومعبـــد الكنـــاني، مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة، كان قاضي الجماعة بمكة، وقيل: قرأ عليه عبدالله بـــن الســـائب، وتلا عليه أبوعمرو بن العلاء، توفي بمكة سنة 120ه ، ينظر: وفيـــات الأعيـــان 3 : 41 – 42 ، وغاية النهاية1 : 443 – 445 ، والأعلام 4 : 115 .

2 – (أبو عمرو) : هو زبان بن عمار التميمي المازني البصري ، أبوعمرو بن العلاء ، من أئمة اللغة والأدب ، وأحد القراء السبعة، كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، ولد بمكـــة، ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة سنة 154ه، ينظر : وفيـــات الأعيـــان 3 : 466 – 470 ، وغايـــة النهاية 1 : 288 – 292 ، والأعلام 3 : 41.

3 – (الإمام ابن عامر) : هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليَحْصُبي الشامي، أبو عمـــران، أحد القراء السبعة، قال عنه الذهبي : مقرىء الشاميين، كان إمام أهل الشام ، " ت سنة 118 هـــ" ، ينظر : غـــاية النهاية 1 : 423 ، الأعلام 4 : 228 .

4– زيـــادة من المحققين .

5 – البيت من (البسيط) ، وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص 85 ، وجمهـــرة اللغـــة ص 1316 ، وخزانة الأدب 3 : 406 ، 407 ، والدرر 3 : 150 .

ولأبي قيس بن رفاعة في : شرح أبيات سيبويه 2 : 180 ، وشرح شـــواهد المغنـــي 1 : 458 ، وشرح المفصل 3 : 80 ، وبلا نسبة في : الأشباه والنظـــائر 4 : 65 ، والإنصـــاف 1 : 287 ، وخزانة الأدب 6 : 532 ، 552 ، 553 ، وسر صناعة الإعراب 2 : 507 ، وشرح التصريح 1 :

لَمْ يمْنعِ الشَّرْبَ مِنْها غَيْرَ أنْ نَطقتْ ∴ حَمَامَةٌ فِي غُصونٍ ذَاتِ أوْقالِ

فبنى " غير " على الفتح ، وهي هنا فاعلـة ؛ لإضـافتها إلـى " أنْ نطقـت " والتقدير : لم يمنع الشرب إلا نطق حمامة .

وقد أُعترض [على] [1] هذا بأنَّ " أنْ والفعل " في تأويل المصدر ، والمصدرُ اسمٌ متمكن ، ولا يبنى ما أضيف إليه ، فلا يكون علة بنائهما إضافتهما إلى غير متمكن حينئذ .

وأجيب بأنَّهما مصدران في التقدير لا في اللفظ ، فاعتبر في البناء الملفوظ دون المقدر ، وقال تعالى ﴿ وَأَنَّـا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[2]* بفتح نون ﴿ دُونَ ﴾ ، وهو في موضع رفع بالابتداء ، وقال تعالى ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَـا يَشْتَهُونَ ﴾[3]*

---

15 ، وشرح المفصل 3 : 81 ، 8 : 135 ، والكتاب 2 : 329 ، ولسان العرب ، مادة (نطق) و (وقل) ، وهمع الهوامع 3 : 233 ، والشاهد في البيت قوله : "غير أنْ نطقت " على أنَّ " غير " إذا أضيفت إلى " أنْ " أو " أنَّ " المشددة ، فلا خلاف في جواز بنائها على الفتـح .

* و " أبو قيس بن رفاعة " : هو صيفي بن عامر الأسلت بن جشم الأوسي ، ت 622 هـ ، شاعر جاهلي ، من الحكماء ، كان رأس الأوس وشاعرها وخطيبها ، وقائدها في حروبها ، وكان يكـره الأوثان ويبحث عن دين يطمئن إليه ، اجتمع بالرسول – صلى الله عليه وسلم – وتريث في قبول الدعوة ، ومات في المدينة ، ينظر ترجمته مفصلة في : الأعلام 3 : 211 ، ومعاهد التنصيص 2 : 25 .

1- زيـادة يقـتضيها السيـاق .

2 – سورة الجن ، من الآيـة 11 * قال أبوحيان في البحر8 : 348 : " ويقع " دون " في مواضع موقع " غير " ؛ فكأنه قال : ومنا غير صالحين ، ويجوز أن يريدوا منا دون ذلك في الصلاح ، أي : فيهم أبرار وفيهم من هو غير كامل في الصلاح ، و " دون " في موضع الصفة لمحذوف ، أي : ومنا قوم دون ذلك ، ويجوز حذف هذا الموصوف في التفصيل بـ" من " حتى في الجمل ، قالوا : منا طعن ، ومنا أقام ، يريدون : منا فريق طعن ومنا فريق أقام ." أ . هـ

3 – سورة سبأ ، من الآيـة 54 * قال أبوحيان في البحر المحـيط 7 : 294 " قـال الحـوفي الظرف قائم مقام اسم ما لم يسم فاعله . انتهى ،ولو كان على ما ذكر لكان مرفوعا بينهم ... والبناء لأجل الإضافة إلى المبني ليس مطلقا ، بل له مواضع أحكمت في النحو ، وما يقول قائل ذلك فـي قول الشاعر :

وقد حيل بين العير والنزوان

بفتح نون ﴿ بَيْنَ ﴾ لإضافتها إلى ﴿ مَــا ﴾ ، وهو في موضع رفع ؛ لمقامــه مقــام الفاعل ، وقال أبو الفتــح في " الدمشقيات "[1] : قــال أبوعلي في قــوله [2] :

.... بَعْدمــا ∴ أفــنانُ رأسِكِ كالثــغام المُخْلــسِ

إنّ " بعــد " مبنية ؛ لخلطها بــ " ما " ، وأنشد لحميد بن ثور :[3]*

فإنه نصب (بين) وهي مضاف إلى معرب ، وإنما يخرج ما ورد من نحو هذا على أنّ القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر الدال عليه ..."

1 – (كتاب الدمشقيات) لابن جني كما نسبه مؤلف هذا الكتاب الإمام الزركشي ، ولكننا في الواقع لم نعثر عليه في كتب التراجم – حسب اطلاعنا – كما أنّ السيوطي نقل عنه في كتابــه " الأشــباه والنظائر 1 : 247 حيث قال : " قال ابن النحاس في " التعليقة " : حكى ابن جني في كتــاب لــه يسمى " الدمشقيات " ... " ، وفي حاشية الشيخ ياسين على التصريح 1 : 366 اقتباس أخر ، وهو : " قال ابن جني في " الدمشقيات " ... " ، والله أعلم .

2 – البيت من (الكامل) ، وقائله المرار بن سعيد الفقعسي " شاعر إسلامي " ، وتمام البيت :

أعلاقة أمَّ الوليد بَعْدما *** أفنان رأسك كالثغام المخلس .

ينظر : ديوانه ص 461 ، وهو منسوب للمرار أيضــا فــي : الكتــاب 1 : 116 ، 2 : 139 ، وخزانة الأدب 11 : 232 ، 234 ، والدرر 3 : 111 ، وشرح شواهد المغني 2 : 722 ، ولسان العرب ، مادة (علق ، ثغم) ، وتاج العروس ، مادة (علق ، ثغم) ، وبلا نسبة في : الأضــداد ص 97 ، ورصف المباني ص 314 ، وشرح شافية ابن الحاجب 1 : 273 ، ومغني اللبيــب 1 : 311 ، والمقتضب 2 : 54 ، وهمع الهوامع 3 : 194 ، والشاهد فيه قوله : " بعدما " على أنّ " ما " فيه مصدرية على قول بعضهم ، خلافا لسيبويه فإنه جعل " ما " كافة لــ" بعد " عن الإضافة . قال ابن هشام في المغني : " وكونها فيه مصدرية هو الظاهر ؛ لأن فيه بقاء " بعد " على أصــلها من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافة لنوّنت " .

3 – البيت من (الطويل) ، وهو لحميد الأرقط في لسان العرب (هيا) ، ولحميد بن ثور ، فــي ديوانه ص 07 ، ولسان العرب مادة (ويح) و (ثور) ، وتاج العروس : مادة (ويح) وبلا نسبة في كتاب العين 3 : 319 ، والشاهد فيه كما ذكر المؤلف : زيادة " ما " على " ويح " .

* . والمؤلف في هذا الكتاب نسب هذا البيت لحميد بن ثور ، وحميد هذا هو " حميد بن ثــور بــن حزن الهلالي العامري ، أبو المثنى ، توفي في نحو سنة 30 للهجرة ، وهو شاعر مخضرم ، شهد حنينا مع المشركين ، وأسلم ، ووفد على النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ومات في خلافة عثمان بن عفان – رضي الله عنه – وقيل : أدرك زمن عبد الملك بن مروان ، له ديوان ، ينظر : ترجمته

ألا هَيَّــما ممَّا لــقيــت وَهيّمـــــا ∴ و ويحا لمن لم يلق منهنَّ ويحما

يريد : ويــح ، وزاد " ما " ؛ للتوكيــد لا لغــوًا [1] ، والجواب من وجــوه :

أحدهــا : أنَّ كون الإضافة لمبني يقتضي البناء ليس بلازم ، فإنَّ النــاظم / 19 – أ / فصَّــل في ذلك بين أنْ تصدَّر بفعل مبني كقوله [2] :

عَلَى حينَ عاتَبْتُ الْمَشيبَ عَلَى الصِّبَــا ∴ ....

وقوله [3] :

.... ∴ عــلَى حين يستصبين كــلَّ حليم

5 فيختار البناء ، ويجوز الإعراب ، وإنْ صدرت بفعل معرب أو مبتدأ فالإعراب يتعــين عند البصريين ، ويجوز البناء عنده وعند الكوفيين [4] ، فقد تبين أنَّ البناء في هذا القسم

مفصلة في مقدمة ديوانه ، والشعر والشعراء ص 397 ، وطبقات فحول الشعراء ص 583 – 584 ، والأعلام 2 : 283 .

1 – ينظر : المسائل المشكلة (البغداديات) ، لأبي علي الفارسي ص 341 .

2 – البيت من (الطويل) ، وهو للنابغة الذبياني فــي ديوانــه ص 32 ، والأضــداد ص 151 ، وجمهرة اللغة ص 1315 ، وخزانة الأدب 2 : 456 ، 3 : 470 ، 6 : 550 ، 553 ، والدرر 3 : 144 ، وسر صناعة الإعراب 2 : 506 ، وشرح أبيات سيبويه 2 : 53 ، وشرح التصريح 2 : 42 ، وشرح شواهد المغني 2 : 816 ، 883 ، والكتاب 2 : 330 ، ولسان العرب : مادة (وزع) ، والمقاصد النحوية 3 : 406 ، 4 :357 ، وبلا نسـبة فــي : الأشــباه والنظــائر 2 : 111 ، والإنصاف 1 : 292 ، وأوضح المسالك 3 : 133 ، وشرح الأشــموني 2 : 315 ، 3 : 578 ، وشرح المفصل 3 : 16 ، 4 : 591 ، ومغني اللبيــب ص 571 ، وهمــع الهوامــع 1 : 218 . والشاهد فيه قوله : " على حين " حيث يجوز في " حين " الإعراب ، وهو الأصل ، والبناء ؛ لأنه أضيف إلى مبني ، وهو الفعل الماضي " عاتبت " .

3 – البيت من (الطويل) ، وتمامــه :

لأجتــذبنْ عنْهنَّ قــلبي تحلُّــما *** على حينَ يستصبين كلَّ حليــم .

وهو بلا نسبة في أوضح المســالك 3 : 135 ، وخزانــة الأدب 3 : 307 ، والــدرر 3 : 145 ، وشرح التسهيل 3 : 136 ، والشاهد فيه قوله : " على حين " حيث بنى " حين " علــى الفتــح ؛ لإضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النســوة .

4 – ينظر خلاف هذه المسألة بين البصريين والكوفيين مفصلة في : شرح التسهيل لابن مالك 3 : 255 ، والإنصاف 1 : 292 – 293 ، والهمع 3 : 230 – 231 ، وشرح الرضــي 3 : 180 – 181 .

غير لازم ، ويجوز إعرابه ، والكلام في علل ما يوجب البناء ؛ ولهذا اعترض ابن إياز على ابن معط [1] في ذكر هذا من جملة علل البناء ، وقال : " هذا مجوز لا موجب ، فذكره في معرض الوجوب تسامح "[2] .

وقال الجرمي : " مثل " في الآية منصوب على الحال من " حق " ، ورُدَّ بامتناع عمل " لإنْ " في الحال [3] ، وأجيب بأنَّ ابن جني جوزه في كتاب " التمام "[4] ، وقال أبوعلي : هو حال من الضمير في " حق " ؛ لأنه مصدر ، قال : وأما سيبويه [5] ،

---

1 – (ابن معط) : هو يحيى بن معط بن عبدالنور الزواوي ، أبوالحسن ، كان إماما مبرزا في العربية ، قرأ على الجزولي ، وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر ، له تصانيف كثيرة ، منها : الألفية في النحو ، وهي المشهورة بألفية ابن معط ، والفصول ، والعقود والقوانين في النحو ، وغيرها ، " ت : سنة 628 هـ " ، ينظر ترجمته في : بغية الوعاة 2 : 344 ، وشذرات الذهب 5 : 129 ، والأعلام 8 : 155 .

2 – ينظر : المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز (مخطوط) ، الورقة 53 / أ ، ونص كلامه : " ... فالمشهور عند البصريين إعرابه ، إذ هو مضاف إلى معرب ، وجوز الكوفيون بناءه ؛ نظرا إلى أصل الفعل وهو البناء ، على أن الأولى عندهم فيه الإعراب ، وهذا الوجه أيضا ليس بموجب للبناء ، بل هو مجوز له ، والمصنف قد ذكره في معرض الوجوب ، وهو تسمح بين " . انتهى كلامه ، و يقصد ابن إياز بقوله : " المصنف " ابن معط ، صاحب الفصول .

3 – ينظر : البحر المحيط ج 8 ص 137 .

4 – (كتاب التمام) لابن جني ، اسمه كاملا " التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبوسعيد السكري " ، والكتاب حققه ونشره الأستاذ : أحمد ناجي القيسي وآخرون ، ببغداد سنة 1962م . ينظر : هدية العارفين 1 : 652 ، ومعجم الأدباء 12 : 109 .

5 – ينظر الكتاب 3 : 140 ، قال سيبويه : " وسألته عن قوله " كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه ، وهذا حق كما أنك ها هنا ، فزعم أن العاملة في أن الكاف ، وما لغو إلا أن " ما " لا تحذف من ها هنا كراهية أن يجئ لفظها مثل لفظ " كأنّ " كما ألزموا النون لأفعلنّ ، واللام في قولهم إن كان ليفعل ؛ كراهية أن يلتبس اللفظان ، ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم : هذا حق مثل ما إنك ها هنا ، وبعض العرب يرفع ، فيما حدثنا يونس ، وزعم أنه يقول أيضا ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ فلولا أن " ما " لغو لم يرتفع " مثل " وإن نصبت " مثل " فـ " ما " أيضا لغو ؛ لأنك تقول : مثل أنك ها هنا . " .

فيقول : هو مثل كما أنك هنا فعلت ، فتنصب الكاف بفعلت ، قال : وأبوعثمان جعل " ما " و " مثل " شيئا واحدا فبناؤهما.(1)

الثـــاني : لا نسلم أنَّ هذا مبني ، ولكن لما جاور المبني اكتســـب منه البناء كما تقول في تذكير المؤنث وعكسه ، نحو : قُطِعَــتْ بَعْضُ أصَابِعِه ، فإنَّه في حالة الاكتساب لا

5 يزول عنه حكمه الثابت له قبلها.(2)

الثالث : أنها أشبهت / 19 – ب / الحرف في الافتقار ؛ لأنَّها لا يتم دلالتها على مـــا يراد بها إلا بما تضاف إليه ، نصَّ عليه الناظم في " شرح التسهيل " في باب الإضافة ، قال : " مع مناسبتها للحرف بعدم قبولها للنعت والتعريف بالألف والـــلام ، والتثنيـــة والجمع ، وبعدم اشتقاقها ، والاشتقاق منها ، فهذا صالح لجعله سبب بناء مطلقا ، لكنه

10 ألغى في الإضافة إلى معرب ، واعتبر في الإضافة إلـــى مبنـــي قصـــدًا للمشـــاكلة ،

---

1 – قال الفارسي في " المسائل المشكلة " ص 339 : " وحدثنا أبوبكر عن أبي العباس عـــن أبـــي عثمان أنه قال في هذا الموضع : بني " مثل " مع " ما " فجعله بمنزلة " خمسة عشر " وإن كانت " ما " زائدة ."

2 – قال ابن مالك في " خلاصته " باب الإضافة :

وربما أكسب ثان أولا *** تأنيثا إن كان لحذف موهلا .

قال الشارح : قد يكتسب المضاف المذكر من المؤنث المضاف إليـــه التأنيـــث بشـــرط أن يكـــون المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويفهم منه ذلك المعنى ، نحو : قطعت بعض أصابعه ؛ فصح تأنيث " بعض " لإضافته إلى " أصابع " وهو مؤنث ؛ لصحة الاستغناء بأصابع عنه ؛ فتقول : قطعت أصابعه ، ومنه قوله :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت *** أعاليها مرُّ الرياح النواسم .

فأنث " المرء " لإضافته إلى " الرياح " ، وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المرء بالرياح ، نحـــو : تسفهت الرياح ، وربما كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم ، كقوله تعالى ﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾ فـــ " رحمة " مؤنث ، واكتسبت التذكير بإضافتها إلى " الله " تعالى ، فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجـــز التأنيث ؛ فلا تقول : خرجت غلام هند ، إذ لا يقال : خرجت هند ، ويفهم منه خروج الغلام " .

وبعضها أحقُّ بالبنــاء من بعض لكونه أزيد مناسبة[1] كـ" غير " ؛ فإنَّها تقع موقع " إلا " وموقع " لا ".[2] .

وقال في موضع آخر : الإضافة إلى غير متمكن لا توجب البناء وإلا وجب بناء المضاف إلى سائر المضمرات ، والأسماء التي لا تمكن لها ، وهو باطل وإنْ بني
5 شيء من ذلك فلعلة أخرى ، كما ذكرنــا .[3]

((وهـنا فـــوائـد))

10 **أحـدهــا** : نصَّ الفارسيُّ على أنَّه لا يبنى ما أضيف إلى المضاف إلى المعرب إذ لا بناء ، فلا سريان بناء [4] ، وقال في قولــه تعالى ﴿ هَـذَا يَــوْمَ يَنفَــعُ الصَّادِقِــينَ صِدْقُهُمْ ﴾[5]* أنه بني ، لأنَّ الإضافة لجملة ، وليست معربة بما هي جملة ، وعلى هذا يعرب ما أضيف إلى المبتدأ والخبر المعربين ، نحو : حين زيد قائم . وقيــل : هــذا البناء مخالف لسائر المبنيات ، لا يجوز فيه الإعراب في المحل الذي يبنى فيه / 20 –
15 أ / فكان اختلاف لغة .

---

1 – في شرح التسهيــل : شــبـهــا .

2 – ينظر : شرح التسهيــل 3 : 261 بتصرف .

3 – ينظر : شرح التسهيــل 3 : 280 بتصرف .

4 – ينظر : الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، ص 196 .

5 – سورة المائدة ، من الآيــة 119 ، * قال أبوحيان في البحر المحيط 4 : 63 معلقا على هــذه الآية : " قرأ الجمهور ﴿ هذا يوم ﴾ بالرفع على أن " هذا " مبتدأ ، و " يـوم " خبــره ، والجملــة محكية بـــ " قال " ، وهي في موضع المفعول به لـــ " قال " أي : هذا الوقت وقت نفع الصــادقين ... وقرأ نافع ﴿ هذا يوم ﴾ بفتح الميم ، وخرجه الكوفيون على أنه مبني خبر لـــ " هذا " ، وبنــي لإضافته إلى الجملة الفعلية ، وهم لا يشترطون كون الفعل مبنيا في بناء الظــرف المضــاف إلــى الجملة ، فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى ، وقال البصريون : شرط هذا البنــاء إذا أضــيف الظرف إلى الجملة الفعلية أن يكون مصدرا بفعل مبني ؛ لأنه لا يسري إليه البناء إلا مــن المبنــي الذي أضيف إليه ، فعلى قول البصريين هو معرب لا مبني ، وخرج نصبه علــى مــذهبهم علــى وجهين ، ذكرهما الزمخشري وغيره ، أحدهما : أن يكون ظرفا لـــ " قال ، وهــذا إشــارة إلــى المصدر ؛ فيكون منصوبا على المصدرية ... والوجه الثاني : أن يكون ظرفا خبر " هذا " ، وهــذا مرفوع على الابتداء ، والتقدير : هذا الذي ذكرناه " .

الثـانيـة : زعم ابن الدهان أنَّ الإضافة إلى الجمل موجبة للبناء ؛ لأنها كـلا إضافة إذ القصد بالإضافة التعريف والتخصيص والجمل في غاية التنكير ، ولهذا وجب بناء " حيث ، وإذ وإذا " للزومها الإضافة إلى الجمل [1] ، و لا يضاف من ظروف المكـان غيرها ، بخلاف " يوم " في قوله تعالى ﴿ هَذَا يَوْمَ ﴾ ؛ لأنَّ الإضافة قد تقع للمفـرد ، ويقوم بنفسه بخلاف ما سبق ، وأما قوله [2] :

---

1 – قال الرضي في " شرح الكافية " 3 : 180 – 181 : " والظروف المضافة إلى الجمل علـى ضربين : إما واجبة الإضافة إليها ، وهي " حيث " في الأغلب ، و " إذ " ، وأما " إذا " ففيها خلاف ... وإما جائزة الإضافة ، وهي غير هذه الثلاثة ، فالواجبة الإضافة إليها واجبة البنـاء ؛ لأنهـا مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة ، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة فإضـافتها إليها كلا إضافة ؛ فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه ؛ لهذا بنيت " حيـث " علـى الضـم كالغايات على الأعرف .

وأما جائزة الإضافة إليها ؛ فعلى ضربين : لأنها إما أن تضاف إلى جملة ماضية الصـدر ، نحـو قوله :

على حين عاتبت المشيب على الصبا *** ....

فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها ، وإما ألا تضاف إلى الجملة المذكورة ، وذلك بأن تضـاف إلـى الفعلية التي صدرها مضارع ، نحو قوله تعالى ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ أو إلى الاسمية ، سواء كان صدرها معربا أو مبنيا في اللفظ ... فعند البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف ؛ لضعف علة البناء ، وعند الكوفيين وبعض البصريين يجـوز بنـاؤه اعتبـارا بالعلة الضعيفة . "

2 – البيت من (الرجز) ، وتمامه :

أما ترى حيث سهيـل طالعـا *** نجما يضيء كالشهاب ساطعـا .

وهو بلا نسبة في : لسان العرب ، مادة (حيث) ، وتاج العروس ، مادة (حيث) ، وتهذيب اللغة 5 :211 ، و خزانة الأدب 7 : 3 ، الشاهد (501) ، وينظر كذلك : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية 11 : 37 . والشاهد فيه : على أنَّ " حيث " مضافة إلى مفرد بندرة ، و " سـهيل " مجرور بإضافة " حيث " إليه ، وفي هذه الصورة يجوز بناء " حيث " وإعرابهـا ، وروي برفـع " سهيل " على أنَّه مبتدأ محذوف الخبر ، أي : موجود أو كائن ؛ فتكون " حيث " مبنية مضافة إلـى الجملة ، وهي هنا على تقدير وقعت مفعولا لترى لا ظرفا لـه . قال أبوعلي في " إيضاح الشعر " : هذا البيت أنشده الكسائي ، وجعل " حيث " اسما ولم يعربه ؛ لأن كونه اسما لا يخرجه عن البناء

أما ترى حيث سهيل طالعا .·. ....

فالكوفي بجر " سهيلا " ، وقياسه إعراب " حيث " لأنه أضافها إلى المفرد المستمكن ، ومن رفع " سهيلا " فقياسه بناؤها ؛ لأنه أضافها إلى الجملة ، ويكون " سهيل " مبتدأ والخبر محذوف أي : كائن ، و " طالعا " حال .

5 قلت : وقد أنشده أبوعلي على إعراب " حيث " ونصبها بـ" ترى " ، على أنها مفعولة به ، وأضيف إلى " سهيل " وهو مفرد [1] ، ومن منع هذا جعلها مبنية ، والفتحة فيها فتحة بناء ، وإن كان موضعها نصبا ، و " سهيل " مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف فيكون على بابه من إضافته إلى الجملة ، والحال على هذا من الضمير الذي في اسم الفاعل من حيث دل المبتدأ على الخبر ، وقيل : إنه حال من المبتدأ ، وأما من جر " 10 سهيلا " فإنه يجعله حالا من المضاف إليه وهو قليل .

وأما قوله تعالى ﴿ اللهُ أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ / 20- ب / رِسَالاتِهِ ﴾[2] * ، فليست " حيث " ظرفا لـ" أعلم " ؛ لفساد المعنى ، و لا مجرورًا ؛ لأنَّ " أفعل " لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه ، فتعين أنْ يكون منصوبا بفعل آخر مضمر يدل عليه " أعلم " .

. وقال أبوحيان في " الارتشاف " : مذهب البصريين أنَّه لا يجوز إضافتها إلى المفرد ، وما سمع من ذلك نادر ، وأجاز الكسائي الإضافة إلى المفرد قياسا على ما سمع من إضافتها إلى المفرد .

1 - ينظر : كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي 1 : 179 – 180 (باب من الأسماء المبنية) .

2 - سورة الأنعام ، من الآية 124 * وقال أبوحيان في البحر المحيط 4 : 216 معلقا على هذه الآية : " وقالوا " حيث " لا يمكن إقرارها على الظرفية هنا ... وقال أبوالبقاء : والتقدير يعلم موضع رسالاته ، وليس ظرفا ؛ لأنه يصير التقدير يعلم في هذا المكان ، وقال التبريزي : حيث هنا اسم ، لا ظرف انتصب انتصاب المفعول كما في قول الشماخ :

وحلأها عن ذي الأراكة عامر *** أخو الخضر يرمي حيث تكون النواخر .

فجعله مفعولا به ؛ لأنه ليس يريد أنه يرمي شيئا حيث تكون النواخر ، إنما يريد أنه يرمي ذلك الموضع . انتهى ، وما قاله من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو ؛ لأن النحاة نصوا على أنَّ " حيث " من الظروف التي لا تتصرف ، وشذا إضافة " لدى " إليها وجرها بالياء ، ونصوا على أنَّ الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفا وإذا كان الأمر كذلك امتنع نصب " حيث " على المفعول به لا على السعة و لا على غيرها " ، قال أبوحيان : " والذي يظهر لي إقرار " حيث " على الظرفية المجازية على أنْ تضمن " أعلم " معنى ما يتعدى إلى الظرف " أ . هـ

الثــالــثة : اختــلف في بناء هــذا القــسم هــل ينقاس ؟ فــالأكثرون علـــى أنّـــه لا ينقاس ، وذهب المبرِّد في " الكامل "[1] ، وتبعـــه ابن الدهـــان في " الغرة "[2] إلى أنّه منقاس.[3] .

ومنها : [النكرة][4] مع " لا " ، نحو : لا رجلَ ! فإنَّ حركتها للبناء على الأصح[5] ،

1- (كتاب الكامل) : هو الكامل في اللغة ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت 285 هـــ ، والكتاب يجمع مسائل شتى من الفنون والأدب واللغة والشعر ، وكانت نية مؤلفه أن يفسر كل مـــا وقع فيه من كلام غريب أو معنى مستغلق مكتفيا بنفسه ، والكتاب يعد مصدرا غنيا مـــن مصـــادر الأدب واللغة ، والكتاب مطبوع ، ينظر: كشف الظنون 2 : 1382 ، هدية العارفين 2 : 20 .

2 - (كتاب الغرة) : تعددت الشروح حول كتاب " اللمع في النحو " لابن جني ، ت 392 هـــ ، من بينها : شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ، ت 569هـ ، وهو شرح كبير يقع فـــي مجلدين ، وسماه " الغرة " ويصفه صاحب كشف الظنون بأنه لا مثل لـــه مع كثرة شروحه ، ينظر : كشف الظنون 2 : 1562 – 1563 .

3 - ينظر : الكامل 1 : 15 – 16 ، حيث قال المبرد في " باب المعـــرب والمبنـــي " : " الشـــبه الاستعمالي : وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف ، وذلك على ضربين :
الأول : أن ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ، ولا يدخل عليه عامل من العوامل ؛ فيؤثر فيه ، كـ " هيهات ، وصه ، و ... والثاني : أن يفتقر الاسم افتقارا متأصلا إلى الجملة كـ " إذ وإذا " من ظروف الزمان ، و " حيث " من ظروف المكان ، والموصولات ، ألا ترى أنك تقول : جئتـــك إذ ، فلا يتم معنى " إذ " حتى تقول : قدم أخوك ، وكذا الباقي ، فأشبهت الحـــروف بأســـرها فـــي افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا إلى جملة ؛ لأنها وضعت لنســـبة معـــاني الأفعال إلى الأسماء . واحترز بذكر الأصالة من اسم الزمان المبهم المضاف إلى الجملة ، نحـــو " يوم " في قوله تعالى ﴿ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ﴾ فـ " يوم " في قراءة الرفع معرب ، وهو مضاف إلى الجملة بعده بدليل حذف تنوينه ، والمضاف مفتقرًا أبدا إلى المضاف إليه ، ولكن هـــذا الافتقار عارض في بعض التراكيب ، يزول في بعضها ، ألا ترى أنك تقول : صمت يوما ؛ فـــلا تحتاج في تمام معناه إلى شيء ، واحترز بذكر الجملة من نحو : سبحان ، و عند ؛ فإنهما مفتقران بالأصالة ، لكن إلى مفرد لا إلى جملة ، تقول : سبحان الله ، وجلست عندك ، ولذلك أعربا نصـــبا على المصدرية والظرفية . " أ . هـــ

4 - زيادة من المحققين يقتضيها السيـــاق .

5 - قال الرضي في " شرح الكافية " 2 : 155 : " والفتحة في " لا رجل " عند الزجاج والسيرافي إعرابية ، خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما ، وإنما وقع الاختلاف بينهم لإجمال قول سيبويه ، وذلك

خلافا للزجاج [1] والجرمي ، والسيرافي ، والرماني وغيرهم [2] .

وجوابه أنَّه اختلف في علة بنائه على أقوال ، **أحدهــا** : أنَّها بنيت ؛ لتضــمنها معنى الحرف ، ثم اختــلفوا ، فقيل : لتضمنها معنى اللام المفيــدة لاستغــراق الجنس ، وردَّ بأنَّه لــو كان كذلــك لكان معرفة ، ونعت بها كقولــــك [لقيـــــته] [3] أمـــس الدابـــر .[4]

أنه قال : و " لا " تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وإنما ترك التنوين في معمولها ؛ لأنها جعلت هي وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر ، فأوّل المبرد قوله : تنصبه بغيــر تنوين بأنها نصبته أولا لكنه بني بعد ذلك ؛ فحذف منه التنوين للبناء ، كما حذف في خمسة عشــر للبناء اتفاقا . وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب ، لكنه مع كونه معربا ، مركب مــع عاملــه لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر من خمسة ، فحذف التنوين مع كونه معربا ؛ لتثاقله بالتركيب مع عامله . "قال الرضي : " والأولى ما ذهب إليه المبرد وأصحابه ؛ لأن حذف التنــوين فــي حالــة الوصل من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود ، وأيضا : التركيب بين " لا " والمنفي ، ليس بأشد منه بين المضاف والمضاف إليه ، والجار والمجرور ، ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين " ، وينظر نص سيبويه الذي وقع الاختلاف في تفسيره في : الكتاب 2 : 274 .

1 – ينظر رأي الزجاج في كتابه : معاني القرآن 1 : 335 – 336 .

2 – ينظر رأي السيرافي و الجرمي في : شرح التصريح علــى التوضــيح 1 : 239 ، وهمــع الهوامع 2 : 199 ، وأما رأي الرماني ، فعلى الرغم من المصادر التي وقفنا عليها تشير إلى أنــه ذهب مذهب الجرمي والسيرافي إلا أننا عندما وقفنا على كتابه (معاني الحروف) وجــدنا رأيــه مخالفا لما ذكروا ، وهذا نصه ، قال الرماني :" " لا " ، وهي تكون عاملة ومهملة ، فالعاملة على ضربين :

أحدهما : عملها في النكرات ، وذلك إذا كانت جوابا لــ" هل من " وهي تنصب الاســم ، وترفــع الخبر بمنزلة " إنّ " ؛ لأنها نقيضتها ، يدلك على ذلك ما حكى يونس من قولهم : لا أحــد أفضــل منك ، إلا أنها مبنية مع ما بعدها ، وذلك أنها جواب لمن قال : هل من أحد ؟ وحــق الجــواب أن يكون وفق السؤال ، فكان يجب أن يقال : لا من أحد ، إلا أنهم حذفوا " من " ، وضــمنوا الكــلام معناها ؛ فوجب البناء ؛ لتضمن معنى الحرف ، وهكذا كل شيء يتضمن معنى الحرف يجــب لــه البناء ، تقول في ذلك " لا رجل عندك " فــ " لا " وما عملت فيه في موضع رفع بالابتــداء ..." . ينظــر : كتاب معاني الحروف للرماني ص 81 .

3 – زيادة من الهمع 2 : 199 .

4 – ينظر : همع الهوامع 2 : 199 .

وقيل : بل معنى " من " الاستغراقية ، وذلك لأنَّ أصل : لا رجل عندي : لا من رجل [1] ؛ لأنَّه جواب من يقول : هل من رجل عندك على سبيل أنَّ واحدًا من جميع الإفراد التي يصدق عليها أنَّه رجل ، فيجب أنْ يكون الجواب بحرف الاستغراق الذي هو " من " ؛ ليكون مطابقا للسؤال ، ومتضمنا لنفي ما سأله ، ويدل على أنَّ الأصل

5 ذلك وجهان :

أحدهما : ظهوره في بعض المواضع ، كقول الحماسي [2] :

وكيف أنساك لا أيديك واحدة ∴ عندي ولا بالذي أوليت من قدم

الثاني : أنَّ " من " تزاد / 21 – أ / مع النكرة التي في سياق النفي كثيرا ، كقوله تعالى ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[3] ، والمعنى الذي ضمنته النكرة هو العموم ؛ لأنَّ قولك : لا رجلَ في الدار ، نفي عام ، ولهذا لا يعطف عليه بما يناقضه ، لا تقول

10 بل رجلان ، وهذا القول صححه جماعة منهم ابن عصفور على العلة التركيبية الآتية ، قال : " لأنَّ ما بني ؛ لتضمنه معنى الحرف أكثر ممَّا بني لتركيبه مع الحرف "[4] .

---

1 – ينظر : همع الهوامع 2 : 199 ، وهذا الرأي اختاره الرضي في " شرح الكافية " 2 : 166 ، حيث قال : " والحق أنَّ نقول : أنَّه مبني ؛ لتضمنه لمن الاستغراقية ، وذلك لأنَّ قولك : لا رجل ، نصٌّ في نفي الجنس ، بمنزلة : لا من رجل ، بخلاف : لا رجل في الدار ولا امرأة ، فإنه وإنْ كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، لكن لا نصًّا ، بل هو الظاهر ... فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ؛ ضمنوا النكرة معنى " من " فبنوها ، وإنَّما بنيت على ما تنصب به ؛ ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء ."، وهذا الرأي صححه ابن عصفور في كتابه " شرح جمل الزجاجي " 2 : 407 ، حيث قال بعد ذكر هذا الرأي : " وهو الصحيح " ، قال السيوطي في "الهمع" 2 : 199 : " ... وردَّ بأنَّ المتضمن معنى " من " هو " لا " لا الاسم . "

2 – البيت من (البسيط) ، وهو لأبي دُهْبَل الجمحي ، وقبله :

تحمله الناقة الأدماء معتجرا *** بالبرد كالبدر جلى ليلة الظلم .

وهذا البيت من شواهد : الأغاني 7 : 132 ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص 705 ، والوساطة : ص 305 .

3 – سورة الأعراف ، من الآية 59 .

4 – ينظر : شرح جمل الزجاجي 2 : 407 .

واعترض عليه ابن الصائغ[1] بأمرين ، أحدهما : أنَّ " لا " هي المتضمنة معنى " من " لا اسمها ، فأينَ المقتضي لبناء الاسم ؟[2] ، قلت : وهذا فيه نظر ؛ لأنَّ الحرف لا يتضمن معنى الحرف بالمعنى المذكور هنا ، والظاهر أنَّ المجموع "من لا " ، والاسم هو المتضمن ، وحينئذ ففي كون ذلك مقتضيا للبناء نظر ؛ لأنَّ تضمن معنى الحرف إنَّما يقتضي البناء في المفردات ، أمَّا في المركبات فلا بدليل الظروف .

قال : والثاني ، إنَّا لا نسلم أنَّ الاستغراق في " لا " بنيابتها مناب " من " ، بل قد قال سيبويه أنَّ " لا " تقتضي في النفي عموم النفي[3] . قلت : وهذا أيضا في نزاع ، منهم من يرى أنَّ النكرة المنفية إنما تقتضي العموم عند دخول " من " ، وفيه كلام للأصوليين .

فإنْ قيل : يبطل القول بالتضمن هنا أنَّ المتضمن للحرف لا يظهر معه ، وقد ظهر في قوله [4] :

---

1 - (ابن الصائغ) : هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي ، أبوالحسن ، أخذ العربية عن أبي علي الشلوبين ، وأبي زكريا بن ذي النون ، وكان نحويا ماهرا ، من كتبه : شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل للزجاجي ، والرد على الإيضاح لأبي علي الفارسي، " ت 680 هـ " ينظر : بغية الوعاة 2 : 204 ، هدية العارفين 1 : 713 ، الأعلام 4 : 333 - 334.

2 - ينظر : التصريح على التوضيح 1 : 240 .

3 - ينظر : الكتاب 2 : 275 .

4 - جزء من بيت ، وهو من (الطويل) ، وهو مجهول القائل ، وتمامه :

فقام يذود الناس عنها بسيفه *** فقال ألا لا من سبيل إلى هند

وهذا البيت ورد بلا نسبة في : كتاب العين 8 : 352 ، وتهذيب اللغة 15 : 423 ، وتاج العروس ، مادة (ألا ، لا) ، وأوضح المسالك 2 : 14 ، وتخليص الشواهد ص 396 ، والجني الداني ص 292 ، والدرر 2 : 221 ، وشرح الأشموني 1 : 148 ، وشرح التصريح 1 : 239 ، ولسان العرب ، مادة (ألا ، لا) ، ومجالس ثعلب ص 176 ، والمقاصد النحوية 2 : 332 ، وهمع الهوامع 2 : 199 ، والشاهد فيه قوله " ألا لا من سبيل " حيث ظهرت " من " بعد " لا " ؛ فدلَّ على أنَّ الاسم إذا لم تذكر معه " من " فهو متضمن إيَّاه ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ، وعلله بأنَّ تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أمَّا البناء ؛ لتضمن معنى الحرف فكثير .

قال الشيخ خالد الأزهري في " التصريح على التوضيح " 1 : 240 " واعترضه ابن الضائع بأنَّ المتضمن لمعنى " من " إنَّما هو " لا " نفسها لا الاسم بعدها . " ، قال الدنوشري معلقا على هذا

....˙. .... ألا لا مِنْ سَبِيلٍ إلى هِنْدِ

فالجواب : أنَّ الظاهر هنا غير المضمر ، بدليل [أنَّ] [1] " سبيل " مع لحاظ المضمر يكون / 21- ب / مفتوحا ، وبظهوره مجرورًا ، فهذا تركيب آخر .

فإنْ قيل : هذه العلة ، وهو تضمنه معنى الحرف ، هل هي موجودة في المضاف والشبيه به أم لا ؟ .

5 " لا " جائز أنْ تكون موجودة ؛ لأنَّهم أوجبوا الإعراب فيهما ، و " لا " جائز أنْ تكون غير موجودة ؛ لأنَّه يصح أنْ يقول : هل من غلام رجل عندك ، فتقول في الجواب : لا غلام رجل عندي . ؟

فالجواب من وجهين ، **أحدهما** : أنَّا لا نسلم وجود التضمن ، فتكون أعربت للتنبيه على أنَّ حق النكرة المفردة الإعراب ، ولهذا أعربت " أيًّا " في الاستفهام

10 والشرط مع تضمن معنى الحرف ، للتنبيه على أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب .

الثاني : ذكره أبوعلي أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد ، وليسا بشيئين واحد ، فلو بني المضاف مع " لا " كان فيه جعل ثلاثة أشياء بمنزلة الشيء الواحد. [2]

القول الثاني : أنَّ علة البناء التركيب ، كخمسة عشر ، فهو مركب مع الأول كعشر

15 من خمسة عشر ؛ لأنَّ الأصل خمسة وعشرة كما أنَّ أصل " لا رجل " لا من رجل ، ونسبه ابن هشام لسيبويه والجمهور[3] ، واحتجوا بأنَّه إذا فصل بينهما أعربوا الاسم ، نحو : لا في الدار رجل ولا امرأة. [4]

الكلام بقوله : " وهذا الاعتراض ساقط ؛ لأنَّ الاستغراق الذي هو معنى " من " معناه الشمول ، ولا شك أنَّ ذلك مدلول للنكرة ؛ لأنَّها في سياق النفي للعموم . " والذي ذكره الدنوشري – رحمه الله – هو المعقول ؛ لأنَّه لا معنى لما قاله ابن الضائع . والله أعلم

1 - زيادة من المحققين .

2 -ينظر : الإيضاح ، لأبي علي ص 196 .

3 - ينظر التصريح على التوضيح 1 : 240 .

4 - قال الشيخ خالد الأزهري في علة بناء " لا رجل " ونحوه : " وقيل : علة البناء تركيب الاسم مع الحرف كما في تركيب الأسمين كخمسة عشر ، هذا قول سيبويه والجماعة ، ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا ؛ فقالوا : لا فيها رجل ولا امرأة . " قال السيوطي في " الهمع " 2 : 199 "

قالوا : وإنَّما بنيت النكرة على الحركة ؛ لأنَّها في الأصل منونة ، وإنَّما عرض البناء بالتركيب مع " لا " وبنيت على الفتح ؛ لأنَّها لو أعربت ، لكانت منصوبة ؛ فشاكلوا بين / 22 ـ أ / الإعراب والبناء ، ولأنَّ الكلام طال بالتركيب ؛ فاختير له أخف الحركات ، ولأنَّ الكسر لا سبيل إليه ؛ لأنَّ " من " مقدرة مكان الكسرة ، فتوهم الإعراب ، والضم لا سبيل إليه ؛ لأنَّها كانت تلتبس بحركة الرفع التي تصحب " لا " التي بمعنى " ليس " ، وأمَّا قراءة بعضهم ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفَ ﴾[1]* ، فيجوز أنْ يكون بناء ، ويجوز أنْ يكون أسقط التنوين مع إرادته ، كما حكي : سلام عليكم ، من غير تنوين[2] .

ومنها : المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : غلامي ، وجوابه : أنَّ المصنِّف يرى أنَّه معرب كما سبق ، وعلى القول ببنائه فعلة بنائه راجعة إلى ما ذكر ؛ لأنَّه شبيهٌ لشبيه الحرف ، لأنَّه يشبه " الذي " في أنَّ آخره ياء كياء " الذي " في كونها بعد كسرة لازمة ، وصالحة للحذف ، وغير حرف إعراب ، وفي أنَّه يتغير في التثنية تغيرًا متيقنا

وصححه ابن الضائع ، ونقل عن سيبويه . " ، وقال الدنوشري : ومراد من قال أنهما ركبا أن ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة ؛ لبقاء معنى الكلمتين . وقال الزرقاني معلقا على قوله (خمسة عشر) : قيل ظاهره كالمغني أن علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل ، وقيل : علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر . ينظر : التصريح على التوضيح 1 : 240 .

1 – سورة البقرة ، من الآية 38 * قرأ الجمهور ﴿ فلا خوفٌ ﴾ بالرفع والتنوين ، وقرأ الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب بالفتح في جميع القرآن ، وقرأ ابن محيصن باختلاف عنه بالرفع من غير تنوين ، ووجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في ﴿ و لا هم يحزنون ﴾ فرفعوا للتعادل ، قال ابن عطية : والرفع على إعمالها إعمال " ليس " و لا يتعين ما قاله ، بل الأولى أن يكون مرفوعا بالابتداء ... ووجه قراءة الزهري ومن وافقه أن ذلك نص في العموم ، فينفي كل فرد من مدلول الخوف ، وأما الرفع فيجوزه وليس نصا ؛ فراعوا ما دل على العموم بالنص دون ما يدل عليه بالظاهر . وأما قراءة ابن محيصن ؛ فخرجها ابن عطية على أنه من إعمال " لا " عمل " ليس " وأنه حذف التنوين تخفيفا ؛ لكثرة الاستعمال ... ويجوز أن يكون عرى من التنوين ؛ لأنه على نية الألف واللام ؛ فيكون التقدير " فلا خوف عليهم " ويكون مثل ما حكى الأخفش عن العرب " سلام عليكم " بغير تنوين ، يريدون " السلام عليكم " ويكون هذا التخريج أولى . ينظر : البحر المحيط 1 : 169 .

2 – يريدون " السلام عليكم " ، ينظر : البحر المحيط 1 : 169 .

، وفي الجمع تغيرًا محتملا ، و " الذي " يشبه الحرف في الافتقار إلى الجمل ، وقد سبق نظيره في بناء " حذام " ، وهذا التعليل ذكر ابن مالك أنّه لم يسبق إليه[1].

ومنها : ما رُكِّبَ تركيب المزجي من الأعداد ، نحو : أحد عشر ، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر. [2]

5 وجوابه : أنَّ علة بنائه تضمن الثاني حرف العطف [3] ، وتنزل الأول من الثاني منزلة بعض الكلمة [4] ، فالعلة إمَّا معنوية أو افتقارية .

---

1 – ينظر نص ابن مالك في شرح التسهيل 3 : 280 ، حيث قال : " ... وهذا التوجيه والذي قبله من المعاني التي انفردت بالعثور عليها دون سبق إليها . "

2 – الأعداد المركبة : يقصد بها الأعداد من أحد عشر إلى تُسعة عشر ، ماعدا اثني عشر ، فالأرجح إعراب صدره ، ويلحق بالأعداد المركبة من حيث البناء على فتح الجزأين بضع عشرة ، وبضعة عشر وما صيغ على وزن فاعل من التركيب العددي من حادي عشر إلى تاسع عشر بلا استثناء ، ومن شواهد بناء تلك الأعداد على فتح الجزأين قوله تعالى ﴿ إِنِّي رأيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [سورة يوسف : الآية 04] ، وقوله تعالى ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [سورة المدثر : الآية 30] ، ينظر : كتاب سيبويه 3 : 298 ، 299 ، 3 : 556 – 559 .

3 – علل سيبويه بناء الأعداد المركبة بسبب التركيب وتضمن حرف العطف ، نلمح هذه العلة في قوله : " وأما خمسة عشر وأخواتها وحادي عشر وأخواته فهما شيئان جعلا شيئا واحدا ، وإنما أصل خمسة عشر خمسة وعشرة ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد . " ، وهناك علتان أخريان ذكرهما سيبويه لبناء تلك الأعداد ، الأولى : الإبهام ، يقول : " وأصل حادي عشر أن يكون مضافا كثالث ثلاثة ؛ فلما خولف به عن حال أخواته مما يكون للعدد خولف به وجعل كأولاء إذ كان موافقا له في أنه مبهم يقع على كل شيء ..." والثانية : لزومها وجها واحدا ؛ لأنها نكرة لا تتغير ؛ ولكثرتها في الكلام ، يقول : " اعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة كما تقول : اضرب أيُّهم أفضل وكالآن ، وذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلا تتغير ". ينظر : الكتاب 3 : 297 – 299 ، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد تلازم البناء على فتح الجزأين ماعدا (ثماني عشرة) لوجود الياء في صدر العدد ، لذا ذكر فيه السيرافي لغتين ؛ الأولى : " ثمانيَ عشرةَ " بفتح الياء ، وهو المشهور إلحاقا بأخواتها . الثانية : " ثمانيْ عشرة " بتسكين الياء تشبيها بالياء في معديْ كرب ، وأياديْ سبا ، ونحو ذلك ، والسكون في هذه اللغة للتخفيف . ينظر : شرح الكتاب للسيرافي 1 : الورقة 84 ب

4 – يذهب بعض النحاة إلى أنَّ سبب بناء هذه الأعداد (الأعداد المركبة) هو أن الجزء الثاني نزل من الجزء الأول منزلة التنوين ، من هؤلاء النحاة الشيخ خالد الأزهري في كتابه " شرح التصريح

ومنها : ما رُكِّبَ من الظروف / 22 – ب / نحو : هلا تأتينا صباحَ مساءَ ، ويومَ يومَ ، وسهلت الهمزة بَيْنَ بَيْنَ .

وجوابه : أنَّها متضمنة حرف العطف ، والأصل : صباحًا ومساءً ، ويومـا فيومـا ، وبينها [وبين] [1] حرف حركتها. [2]

5 **ومنها** : العلم المختوم بـ " ويْهِ " كسيبويه وعمرويه ، فإنَّه يبنى على الكسر ؛ لتركبهما مع الصوت . وجوابه : أنَّ علة بنائه التركيب كخمسة عشر [3] ، فهو راجع

على التوضيح " ، ويغلب على ظننا أن هذه العلة لا تخرج عن عموم ما ذكره النحاة ، وهو أن الأسمين جعلا اسما واحدا . ينظر : شرح التصريح 2 : 273 ، شرح الرضي على الكافية 3 : 135 – 137 .

1 – زيادة يقتضيها السياق .

2 – الظروف المركبة قد تكون زمانية نحو : صباح مساء ، و يوم يوم ، و حين حين ، أو مكانية مثل : بين بين ، ويذكر ابن هشام في " شرح الشذور " أنَّ التركيب الظرفي مسموع و لا يقاس عليه ، فلا يقال : وقت وقت ، ولا نهار ليل ، ولا عام عام ، ونحو ذلك .

وعلة بناء الظرف المركب هي نفسها علة بناء العدد المركب ، وهي تضمن عجز المركب معنى حرف العطف ، قال السيرافي : " ومن ذلك قولهم : ذهب فلان بين بين ، والمعنى بين هذا وبين هذا ؛ فلما أسقطت الواو بنيا . " أما صدره فبني لحاجته إلى عجزه ؛ فشابه الحرف .

ويذكر سيبويه والمبرد أن الأصل في الظروف المركبة الإضافة ، فالتركيب طارئ فيها ولكنه يكسبها معنى جديدا . ينظر : الكتاب 3 : 302 – 303 ، شرح شذور الذهب ص 74 ، والمقتضب 4 : 29 ، 30 ، والأصول في النحو 2 : 145 ، شرح الكتاب للسيرافي 1 الورقة 93 ب ، وشرح الرضي على الكافية 3 : 142.

3 – العلم المختوم بويه : مركب من اسم وهو الجزء الأول منه ، وصوت وهو " ويه " ؛ لذلك ألحقه النحاة بالأصوات من حيث البناء إذ هو بمنزلة غاقِ غاقِ ، ونحوها إذ تلازم البناء على الكسر ، وذلك إذا استعملت معرفة ، وتنوَّن بالكسر إذا أريد بها النكرة ، قال سيبويه : " وأما عمرويه فإنَّه زعم أنَّه أعجمي وأنَّه ضرب من الأسماء الأعجمية وألزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية ؛ فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ؛ لأنَّهم رأوه قد جمع أمرين ، فحطُّوه درجة عن إسماعيل وأشباهه ، وجعلوه في النكرة بمنزلة " غاقٍ " منونة مكسورة في كل موضع . " وقال في الباب نفسه : " وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت في أنَّه ضَمَّ الآخرُ إلى الأول ، وعمرويه في المعرفة مكسور في حال الجرِّ والرفع والنصب غير منون ، وفي النكرة تقول : هذا عمرويهٍ آخرُ ورأيت عمرويهٍ آخرَ... " فمن كلام سيبويه يتبين أنَّ اللغة الفصحى في

إلى تضمن معنى الحرف. [1]

فلكَ أنْ تجيبَ عن جميع ما تقدم بأنَّ الناظم إنَّما تعرض هنا لعلل ما بُنِي بأصل وضعه ولزم البناء ، والاسم إذا وضع في الأصل مفتقرًا إلى غيره أو متضمنا معنى الحرف أو شبيها به في الوضع ؛ فإنَّه يبنى لوضع الحروف ، وأمَّا إذا وضع في أول حاله خارجا عما ذكرنا من الأسباب ؛ فهو مستحقٌ للإعراب ما لم يعرض عارض له يوجب بناءه .

فمن العوارض : التركيب ، كتركيب الاسم[2] مع " لا " في باب النفي بـ " لا " وتركيب الأعداد ، والظروف ، وكذلك عرض البناء في " سيبويه " عند تركبه ، وكذلك عرض لظروف الزمان عند إضافتها للمبني ، وأصل الأسماء أنْ لا تركب ، والتركيب ثان فيها ، ولهذا كان التركيب من موانع الصرف ، ومن العوارض : التعريف كما في" الأمس " فإنَّ التنكير سابق عليه ، ومنه قطع الإضافة ، فإنَّ الأصل اتصال المضاف بالمضاف / 23 ـ أ / إليه ، ومنه المشابهة اللفظية كما في " حذامِ " ونحوه .

ثم الجميع لا يلزم البناء ، بل يدخله الإعراب في غير هذه الحالات ، أمَّا " أمس " فإنَّه يعرب إذا نُكِّر ، أو أضيف ، أو جمع ، أو صُغِّر على خلاف وقعه في التصغير ، وأما " قبل ، وبعد " ؛ فهما إذا لم تقطعا عن الإضافة نصبا وخفضا ، نحو : [جئت] [3] قبلهم وبعدهم ، ومن قبلهم ومن بعدهم ، و لا ترفعان ؛ لأنَّهما غير

العلم المختوم بويه بناؤه على الكسر تغليبا لجانب الصوت ومراعاة للتركيب المزجي ؛ وكسر آخره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .ينظر : الكتاب 3 : 301 – 302 .

1 – هناك مذهبان آخران في العلم المختوم بويه إضافة إلى بنائه على الكسر في جميع الأحوال ، أحدهما : جواز إعرابه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي ، وعليه الجرمي ، ذكر ذلك ابن هشام .

والثاني : جواز إعراب صدر المركب على حسب موقعه من الإعراب ، وبناء العجز على الكسر ، والمشهور من هذه اللغات بناؤه على الكسر طلبا للتخفيف ؛ لأنه اسم مركب وعجزه أعجمي . ينظر : شرح شذور الذهب ص 89 ، وهمع الهوامع 1 : 245 ، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ، ص 98 – 99 .

2 – في (أ) : الحرف .

3 – زيادة يقتضيها السياق .

متصرفتين ، ولهذا حكموا لهما في حالة البناء بالضمِّ دون غيرها ؛ ليعطوهما حركة لم توجد لهـا في حالة الإعراب .

أما المنادى فأصله الإعراب ، وأمَّا ما عُدل به عن المؤنث ، فإنه يجـوز فيـه الإعراب والبناء على ما شرح في موانع الصرف . وكذلك الظروف والأسماء المبهمة

5 والنكرة المبنية مع " لا ".[1]

والحاصل : أنَّ البناء يكون لشبه الحرف بما ذكرناه من الأنواع ، وقـد يطـرأ على معربات الأسماء أمورٌ توجب بناءها وإنْ لم يقتضيه أصلها ، ويكون ذلـك فـي أبواب جرت عادة النحويين أنْ يذكروا تلك الموجبات العارضة في أبوابها كمـا فعـل الناظم في" الخلاصة " وغيرها ، وإنما يذكرون هنا ما يوجب البناء للكلمة من أصلها ،

10 وعند وضعها كما يطرأ على معرب الأفعال ما يوجب بناؤه ؛ لاتصاله بالنون ، ونحو ذلـك .

فإن قلت : فالاعتراض إذن يتوجه على الناظم في / 23 – ب / قوله:

وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَد سَلِمَـا ∴ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ [كَأَرْضٍ وَسُمَا] [2]

فاقتضى أنَّ ما سلم من الشبه الذي ذكره أولا يكون معربا أبدًا ، وهذه الألفـاظ مبنيـةٌ على هذا التقدير ، وهي خالية من هذه الأسباب ؟

15 فالجواب : أنَّه أرادَ بالمعرب ، المعرب بطريق الأصل والوضع ، لا بطريـق الاستغراق والجمع ، و لا شك أنَّ القواعد الكليَّة والحدود الذاتيـة إذا ذُكِـرت فإنَّمـا المقصودُ بها بيان الأصل أو المقصود من الجملة ، وهذه الأسماء بناؤها عارضٌ ، فلا يعترض بها .

وبالجملة فالكلمة المعربة التي يدخلها البناء لها حالتان : حالـة بنـاء ؛ لعـدم

20 المعاني الموجبة للإعراب ، فالبناء وصف لازم لها قبل التركيب ، وحالة إعراب عند وجود المعاني المقتضية للتركيب ، وإنَّما أطلقوا عليها اسم المعرب ؛ نظرًا إلى الحالة الثانية دون الأولى ؛ لصلاحيتها للإعراب عند وجود تلك المعاني ، كما يطلـق علـى

1 – هذه الأشياء التي ذكرها المؤلف جميعها سبق ذكرها ، وقد أوضحنا كلا في موضعه .

2 – زيادة من الألفية ، ينظر : باب (المعرب والمبني) .

السيف أنَّه قاطع وهو في غمده ؛ لصلاحيته للقطع عند الضرب ، وعلى الماء أنَّه مرويٌّ ؛ لصلاحيته للري عند الشرب ، ونختم الكلام بكلمات لابدَّ من التنبيه عليها :

أحدها : أنَّه لا يرد على الناظم علل البناء في الأفعال والحروف ؛ لأنَّه لم يتكلم في علة مطلق البناء ، ولأنَّ البناء في الحروف / 24 – أ / والأفعال أصلٌ ، والأصولُ لا تعلل ، أمَّا الحروف فبالإجماع ، وأمَّا الأفعال فكذلك عند البصريين[1] ؛ ولهذا لم يتعرض الناظم لعلة الإعراب ، وتعرض لعلة البناء ، فدلَّ على أنَّ الإعرابَ

---

1 – الفعل الماضي لا خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في كونه مبنيا ، أمَّا فعل الأمر فحقيقة الأمر أنَّ بناءه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، ذكر ذلك الأنباري والعكبري وابن عقيل والسيوطي ، فبينما يؤكد البصريون بناءه على السكون ، يذهب الكوفيون إلى القول بأنَّه معرب مجزوم ، واحتج البصريون لتأييد ما ذهبوا إليه بأنَّ فعل الأمر قد جاء على الأصل في البناء إذ الأفعال حكمها في الأصل أنْ تكون موقوفة الآخر ؛ لأنَّها لا تقع مواقع الأسماء التي تحتاج إلى إعراب للفصل بين معانيها ، كذلك لا تقع مواقع الأفعال المشابهة لتلك الأسماء ، قال سيبويه : " لم يحركوها ؛ لأنَّها لا يوصف بها و لا تقع موقع المضارعة ؛ فبعدت من المضارعة بعد " كم "و " إذ " من المتمكنة ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه افعل " ، وذكر الزجاجي أنَّ المبرد احتج لبناء فعل الأمر بحمله على أسماء أفعال الأمر كنزال ، ولمضارعته لبعض الأصوات كصه ومه ونحو ذلك .

أما الكوفيون ؛ فاحتجوا على أعرابه بأنَّ الأصل في " قم " (لتقم) ، ثم حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، وطلبا للتخفيف ، فبقي الفعل مجزوما على إضمار لام الجزم وإبقاء عملها ، ذكر ذلك الفرَّاء وثعلب والأنباري ، واستشهدوا لتأييد ما ذهبوا إليه بشواهد كثيرة ، منها قول الشاعر :

لِتقمْ أنتَ يا بْنَ خَيْرِ قريشٍ *** فتُقضّي حَوائجَ المُسْلميِنا .

وبعض الكوفيين يعربه حملا على ضده وهو النهي ، وبعضهم يعرب فعل الأمر المعتل الآخر حملا على المضارع المعتل الآخر المجزوم ، فكلاهما يحذف حرف العلة من آخره ، ذكر ذلك ابن الأنباري والعكبري والسيوطي .

ويبدو أنَّ الخلاف بين البصريين والكوفيين في فعل الأمر ناشيء من سببين :

الأول : مذهبهم في أقسام الفعل ، فالبصريون يرون أنَّ الفعل ثلاثة أقسام : ماض ومضارع وأمر ، ولا يعرب منها إلا المضارع ما لم يتصل آخره مباشرة بنوني التوكيد الثقيلة أو الخفيفة أو بنون النسوة ، في حين يرى الكوفيون أنَّ الأفعال قسمان : ماض ومضارع ، أمَّا الأمر فمقتطع من الفعل المضارع ومعرب كأصله ، وليس مستقلا بذاته .

هو الأصل ، وأنَّ الأصل لا يسأل عن علته ، وأنَّ ما خرج منها عن أصله يحتاج إلى العلة ، وقال بعض العلماء : إنَّه يحتاج إلى تعليل المبني ؛ لأنَّ المعربَ ما تكلم به أول من نطق بالعربيَّة ، ونقلها من اللسان القديم الذي كان معربًا ، والمبني ما بقي على أصله غير مصلح ، ولذلك سمّي معربًا من التعريب ، وهو نقل لغة وإصلاحها إلى لغة 5 أخرى ، وردَّ بوجهين :

أحدهما : أنَّ المبني في لغة العرب منه ما يفيد الاختصار والإيجاز ؛ لعمومه كأسماء الشرط والاستفهام ، وهذا المعنى معقول في لغة العرب ، فلا يصح أنْ يكون من اللسان القديم الذي لم يصلحه الناطق بالعربيَّة .

والثاني : أنَّ دعوى أنَّه أصلح البعض دونَ البعض تحكم ، ولا يقوم عليه برهان ، 10 وهذا الخلاف موجود في كلام جماعة ، منهم ابن الدهان في " الغرة " ، فإنَّه حكى قولين في أنَّ البناء سابق على الإعراب أو بالعكس .

[التنبيه] الثاني : أنَّ هذه الأسباب التي ذكرها الناظم موجبة لبناء الاسم ، ونقله / 24 – ب / ابن إياز عن الأكثرين[1] ، قال : " وذهب عبدالقاهر في " شرح الإيضاح "[2] إلى أنَّها مجوزة له ، واستدل بـ" أيّ " فإنَّها تعرب إلا في حالة واحدة ،

الثاني : من مذهبهم في أصالة الإعراب والبناء في أقسام الكلم ، فالبصريون يذهبون إلى أصالة البناء في الأفعال ، وأصالة الإعراب في الأسماء ، في حين يذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعراب أصل في الأفعال والأسماء معا .

وممن أيد مذهب البصريين في هذه المسألة الأنباري والعكبري وابن عقيل ، وممن أيد مذهب الكوفيين ابن هشام ، وظاهر كلامه أنَّ الأمر معنى ، فحقه أنْ يؤدى بالحرف كالنهي ، ذكر ذلك الأشموني ، ونحن نميل إلى رأي البصريين ؛ لقرب تعليلاتهم من الواقع ، أمَّا الكوفيون ففي آرائهم نظر . ينظر هذه المسألة والخلاف فيها في كل من : الكتاب 1 : 17 ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (72) ، ومجالس العلماء للزجاجي ، المجلس (104) ، ومعاني القرآن للفراء 1 :491 ، ومسائل خلافية في النحو للعكبري ص 114 ، وشرح شذور النحو ص 20 ، والأشباه والنظائر في النحو 2 : 141 ، والإيضاح في علل النحو ص 77

1 – ينظر : المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز ، الورقة 51 / أ .

2 – (شرح الإيضاح) : هذا الكتاب شرح للإيضاح في النحو للشيخ أبي علي الفارسي ت 377 هـ ، ولقد اعتنى جمع من النحاة به ، وصنفوا له شروحا ، وعلقوا عليه ، منهم : الشيخ عبد القاهر

ولو كانت العلل موجبة لذلك ؛ لوجب بناؤها "[1] ، وجوابه : أنَّه لم يوجد فيها شرط العلة الموجبة ، وقال ابن جني في " الخصائص " : أكثر العلل عندنا موجبة. [2]

[التنبيه] **الثالث** : ادعى بعضهم أسبابًا أُخر مقتضية لبناء الاسم ، **منها** : كثرة موانع الصرف ، كما مرَّ عن المبرِّد في حذام وقطام [3] ، ورُدَّ بأنَّه ليس كلُّ ما اجتمع فيه أكثر من علتين مبنيا ، بدليل : ضوارب ، وشواتم ، فإنَّ فيهما ثلاث علل : الصفة والجمع والتأنيث وهما معربان. [4]

ومنها : كون آخر الكلمة لا يتأتى فيه تأثير بعامل في تصغير وتكبير وتكسير وتأنيث وتذكير ، علل به ابن مالك للجرجاني في دعواه بناء المضاف إلى ياء المتكلم [5] ، قال : وبهذا يفارق إعراب المقصور ، فإنَّ إعرابه يظهر في تصغيره كـ" فتيّ " وفي تأنيثه كـ" فتاة " ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يظهر له إعراب في الأحوال الخمسة[6] ، ومن ادعى فيه إعرابا مقدرًا فقد ادعى ما لا دليل عليه بخلاف المقصور ، فإنَّ ظهور إعرابه في بعض الأحوال يدل على صحة تقديره في غيرها. [7]

الجرجاني ، المتوفى سنة 471 هـ ، وسماه (المغني) يقع في ثلاثين مجلدا ، ثم لخصه في مجلد واحد ، وسماه (المقتصد) ، ويعد هذا الشرح من أهم الشروح . ينظر : كشف الظنون 1 : 212 .

1- ينظر : المحصول في شرح الفصول ، لابن إياز ، الورقة 51 / أ ، وينظر قول عبد القاهر الجرجاني في كتابه " المقتصد في شرح الإيضاح " 1 : 131 ، وهذا نص كلامه في هذا القول : " وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها ، وإنما يجوز ذلك ؛ لأنه يصح أن لا يعتد بالمشابهة ويترك على الأصل ، ألا ترى أنَّ " أيّا " فيه معنى الاستفهام كما أنَّ " كيف " كذلك ، وهو معرب ، فينبغي أن يفصل بين الجواز والوجوب " .

2 – ينظر الخصائص 1 : 153 باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة ، وعبارته في الخصائص : " اعلم أنَّ أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها ."

3 – ينظر المقتضب 3 : 374 .

4 – ردَّ على المبرِّد كلٌّ من : ابن الشجري في الأمالي 2 : 362 ، وابن جني في الخصائص 1 : 179 ، والرضي في شرح الكافية 2 : 73 ، 74 ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في هذا الكتاب .

5 – ينظر : شرح التسهيل 3 : 280 .

6 – المقصود بالأحوال الخمسة : " حالة التصغير ، وحالة التركيب ، وحالة التكسير ، وحالة التأنيث ، وحالة التذكير " .

7 – ينظر : شرح التسهيل 3 :280 ، والنص منقول بتصرف .

ومنها : الخروج عن النظائر ، قال الخفّاف[1] في " شرح / 25 – أ / الجمـل "[2] :
قال سيبويه في " أي " الموصولة ، كقوله ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[3] فهو عنده مفعول ﴿ نَنزِعَنَّ ﴾ بني على الضم [4] .

ومعنى خروجها عن النظائر جواز حذف العائد من صلتها مطلقا ، وهو خبـر
5 مبتدأ ، سواء كان فيه طول أم لا ، بخلاف أخواتها إذ لا يجوز حذف العائد وهو ضمير مبتدأ من صلتها حتى يكون فيها طول ، نحو : ما أنـا بالذي قائـل لـك سوءًا ، فإنْ [لم] [5] يكن طول قَبُحَ ، كقراءة بعضهم ﴿ مَا بَعُوضَةٌ ﴾[6]* .

---

1 – (الخفاف) : هو أبوبكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي النحوي ، المعروف بالخفاف ، قرأ النحو على الشلوبين ، وكان نحويا بارعا ، ورجلا صالحا ، من كتبه : شرح إيضاح الفارسي ، وشرح لمع ابن جني ، وشرح كتاب سيبويه ، " ت : 657هـ " ، ينظر : بغية الوعاة 1 : 473 .

2 – (شرح الجمل) للخفاف : لم تشر كتب التراجم – حسب إطلاعنا – إلى نسبة كتاب " شـرح الجمل " إلى الخفاف " أبي بكر بن يحيى المالقي ، ت 657هـ " ، ينظر : كشف الظنون 1 : 603 – 604 ، بغية الوعاة 1 : 473 ، هدية العارفين 2 : 126 ، معجم المؤلفين 12 : 104 .

3 – سورة مريم ، من الآيـة 69 .

4 – قال سيبويه في الكتاب 2 : 400 : " وأرى قولهم : " اضرب أيُّهم أفضل " على أنّهم جعلـوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر وبمنزلة الفتحة في " الآنَ " حين قالوا : من الآنَ إلى غد ، ففعلوا ذلك في " بأيُّهم " حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا ، واستعمل اسـتعمالا لـم تستعمله أخواته إلا ضعيفا "، قال ابن الحاجب في " الأمـالي " ص 148 : " ومـذهب سـيبويه الصحيح " .

5 – زيادة من المحققين .

6 – سورة البقـرة ، من الآيـة 26 ، * قراءة الجمهور بالنصب ﴿ بعوضةً ﴾ ، وقرأ الضحاك وإبراهيم عن ابن أبي عبلة وأبو حاتم عن أبي عبيدة عن رؤية بن العجاج ، وقطرب ومالـك بـن دينار ، والأصمعي عن نافع وابن السماك ﴿ بعوضةٌ ﴾ بالرفع ، وقريء ﴿ بعوضةٍ ﴾ بالجر علـى أنها بدل من أصل المثل و " ما " زائدة فيه ، وتقديره : لا يستحي بضرب مثـل بعوضـة ، أي : بضرب بعوضةٍ . ينظر : تخريج هذه القراءة في : البحر المحيط 1 : 123 ، والكشاف 1 : 264 ، ومختصر ابن خالويه ص 12 ، وإعراب النحاس 1 : 204 ، ومعاني الزجاج 1 : 104 . وقال أبوحيان في البحر 1 : 123 معلقا على هذه القراءة – قراءة الرفع – : " واتفق المعربون على أنه خبر ، ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خبرا ، فقيل : خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو بعوضة ، وفي هذا وجهان ، أحدهما : أن هذه الجملة صلة لـ " ما " وما موصولة بمعنى " الذي " وحذف هذا

[التنبيه] الرابـــع : قيل لمَ كان شبه الحـــرف بمجرده مقتضيا للبناء واجتذاب الاســـم إليه ، وشبه الفعل بمجرده لا يقتضي منع الصرف واجتذاب الاسم إليه ، بل لابدَّ معـــه من علة أخرى ؟

وأجاب ابنُ برهان : بأنَّه لما كان الفعل قريبًا من الاسم ؛ لأنَّـــه اشـــتق منـــه ، 5 وأعطي حكمه في الإعراب لم يؤثر شبهه فيه بمجرده ، فلابدَّ من علة أخرى ، تخرجه عن حقائـــق الأسماء المنصرفة [1] ، بخـــلاف الحرف فإنَّـــه بعيـــد الشـــبه من الاسم

العائد ، وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حـــذف هـــذا الضمير طول الصلة . وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير " أي " مـــن الموصـــولات ، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة ، ويكون إعراب " ما " على هذا التخـــريج بدلا ، والتقدير : مثلا للذي هو بعوضة . والوجه الثاني : أن تكون " ما " زائدة أو صفة و " هـــو بعوضة " وما بعده جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق ، وقيل : خبر مبتدأ ملفوظ بـــه ، وهو " ما " على أن تكون استفهامية ...والمختار الوجه الثاني ؛ لسهولة تخريجه ؛ لأن الوجه الأول لا يجوز فصيحا على مذهب البصريين ، والثاني فيه غرابة واستبعاد عن معنى الاستفهام ".

وقال النحاس في كتابه " إعراب القرآن " 1 : 204 " ﴿ ما بعوضة ﴾ بالرفع ، وهذه لغة تمـــيم ، جعل " ما " بمعنى " الذي " ورفع " بعوضة " على إضمار ابتداء ، والحذف في " ما " أقبح منه في " الذي " ؛ لأن " الذي " إنما له وجه واحد ، والاسم معه أطول "

1 – قال السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر 2 : 288 " قال في " البسيط " : والفرق أن مشابهة الحرف تخرجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعلة البناء قوية ؛ فلذلك جذبته العلة الواحـــدة ، وأما مشابهة الفعل فإنها لا تخرجه عن الإعراب ، وإنما تحدث فيه ثقلا ، و لا يتحقـــق الثقـــل إلا بالسبب الواحد ؛ لأن خفة الاسم تقاومه ؛ فلا يقدر على جذبها عن الأصالة إلى الفرعيـــة ؛ فلـــذلك احتيج إلى سببين لتحقيق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة نقلهما خفة الاسم ، وجذبه إلى شبه الفعل . قال ابن الحاجب في " أماليه " : إنْ قيل : لمَ بني الاسم لشبه واحد ، وامتنع الصرف لشبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله ؟ فالجواب : أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربـــه ممـــا ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم وهو كونه كلمة ، وشبه الفعل وإن كان نوعا آخـــر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولا ؛ لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنســـبة إلـــى الآدمي ... قال ابن النحاس في " التعليقة " : فإن قيل : فلمَ بنيتم الاسم لشبهه بالحرف مـــن وجـــه

فلهذا كان وحده كافيا في الاجتذاب إليه. [1]

وقال غيره : الحرف شديد التمكن في البناء ، فجذب الاسم إليه بأدنى شـيء ، بخلاف الفعل فإنّه ليس بمتمكن في الإعراب ، فاحتاج في جذب الاسم إليه إلى علتين . وردَّ بأنَّ الفعل لم يجذبه إلى الإعراب ، بل جذبه / 25 ــ ب / إلى منع التنوين الذي 5 الفعل فيه أصل ، وقيل : بل الفرق أنَّ اشتباه الاسم بالحرف أقوى ؛ لأنَّه بأمر معنـوي موجود في الحرف كافتقاره إلى ما يوضحه ، وغير ذلك ، وأمَّا اشتباه الاسم بالفعل في باب ما لا ينصرف فهو بأمر غير محقق في نفس الفعل ، مثل : العجمـة والتعريـف وغيرهما ، وإنَّما ينجر الاسم بها إلى الفعلية التي تشبه الفعل فالفعل فيه أضعف فاحتاج إلى التكرير .

10 **[التنبيه] الخامس** : لا شك أنَّ البناء أمر معنوي ، وهو عدم تحرك الكلمـة ، وأمَّـا الإعراب فاختلفوا فيه ، هل هو لفظي أو معنوي على قـولين ، أي : هـل هـو مـن عوارض الألفاظ أو المعاني كنظير الخلاف في العموم ، غير أنَّ الخلاف ثمة يظهر له فوائد ، وها هنا لم تظهر لي فائدته. وعبَّر فخر الدين الرازي [2] في كتابه "المحرر" [3]

واحد ؟ فالجواب : أنَّ الاسم بعيد من الحرف ؛ فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته ، فلولا قوته لـم يظهر ذلك فيه ، فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا ."

1 – قال الدنوشري : " يشير به إلى أنَّ العلة الواحدة لا أثر لها ؛ لأنها يعارضها أصـالة الاسـم فيمنعها من التأثير ، فإذا انضم إليها علة ثانية قوي جانب الشبه فيرجح ، قالوا : ونظيـره الشـاهد الواحد تعارضه براءة الذمة ، فإن انضم إليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوي جانب شغل الذمة على البراءة ، وأيضا الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة ، فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنـا له أثرا كان كثر الأسماء غير المنصرفة ، وحينئذ تكثر مخالفة الأصل ، وأيضا لا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بأصل قوي ." ينظر : حاشية يس بهامش شرح التصريح 2 : 209 .

2 – (الرازي) : هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين ، أبو عبد الله ، فخر الدين الـرازي ، الإمام ، المفسر المتكلم ، أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل ، صنف في فنون كثيرة ، من تصانيفه : مفاتيح الغيب ، معالم أصول الدين ، المسائل الخمسون في أصول الكلام ، " ت : 606 هـ " ينظر : الوافي بالوفيات 4 : 248 ، 254–255 ، طبقات المفسرين 2 : 213 – 215 ، الأعـلام 7 : 203 .

3 – (كتاب المحرر) : من الشروح التي كتبت على المفصل للزمخشري ، ت 538هـ ، وهـو شرح للإمام فخر الدين محمد الرازي ، ت 606هـ ، واسماه بـ" المحرر " وتذكر بعض المصادر

عن هذا الخلاف بأنَّ الإعراب هل هو حسي أو عقلي ؟ واختار أنَّه عقلي متمسكا بقول الشيخ عبدالقاهر : " الإعراب ليس عبارة عن الحركات أو السكنات الموجودة في أواخر الكلمات ، بدليل وجدانهما في آخر المبنيات ، والإعراب غير موجود فيها ، فهذه الحركات ليست نفس الإعراب ، بل الإعراب استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المخصوصة / 26 ـ أ / ، وذلك الاستحقاق أمر معقول لا محسوس [1] ، وادعى بعضهم أنَّ إطلاقه على نفس الحركات مجاز ، وعلى الإبانة عن معنى الشي حقيقة ، قال : لأنَّ تلك العلامات ليست بإعراب في الحقيقة ، وإنَّما الحقيقة ما ينشأ منها ، ويحدث عنها ، فسميت باسم ما نشأ منها تجوزًا واتساعًا ، انتهى . وبه يكمل في المسألة ثلاثة[2] مذاهب .

قال ابن جني : الإعراب يستفاد من المعرب في موضعين ، أحدهما : من المعرب ، كقام زيد ، الحركة هي معنى الإعراب . والثاني : من نفس عامله ، نحو : هذا يحيى ، ورأيت يحيى ، ومررت بيحيى ، فاختلاف العامل قبله دل على موضعه من العمل ، وإن عري لفظه من عمل ، فبمحله ، وهكذا كل ما لا يبين فيه إعراب. [3]

[التنبيه] السادس : أصلُ البناء أنْ يكون على السكون ، ولا يعدل عنه إلا لأحد أمور[4] .

أنه توفي ولم يتمه ،وقد أشار إليه المؤلف في كتابه " المحصول " 1 : 119 ، و ورد ذكر الكتاب أيضا في " تذكرة النحاة لأبي حيان عدة مرات منها صفحة 688 ، 690 ، 691 ، ينظر : طبقات الشافعية 5 : 35 ، وهدية العارفين 2 : 107 ، كشف الظنون 2 : 177 .

1 – قال الشيخ عبد القاهر في كتابه " الجمل في النحو " : " والفرق بين المعرب والمبني أن حركة المعرب وسكونه يكونان بعامل ، ألا ترى الجر في " بزيد " هو الباء ، والجزم في " لم يضرب " بلم ، وحركة المبني وسكونه يكونان بغير عامل ، ألا ترى أنَّ كسرة " هؤلاء " وسكون " منْ " ليسا بعامل دخل عليهما ، فالرفع في البناء ضمٌّ ، والنصب فتحٌ ، والجرُّ كسرٌ ، والجزمُ وقفٌ " ينظر : الجمل ص 56 .

2 – في (أ) : ثلاث .

3 – ينظر : الخصائص 1 : 46 .

4 – قال الزمخشري : " والبناء على السكون هو القياس " والعدول عنه إلى الحركة لأحد ثلاثة أسباب : للهرب من التقاء الساكنين في نحو : هؤلاءِ ، ولئلا يبتدأ بساكن لفظا أو حكما كالكافين التي بمعنى مثل والتي هي ضمير ، ولعروض البناء وذلك في نحو " يا حكمُ " ، وقال شارح

منها : أنْ يكون قبل الأخير ساكن ، فلا يبنى الآخر على السكون مخافة أنْ يجتمع ساكنان على غير ما أصلوه [1].

ومنها : أنْ تكون الكلمة لها حال تمكن قبل البناء ، ثم يبنى لعلة ، فيجب أنْ يجعل لها مزية على ما هو مبني في الأصل [2] .

5 **ومنها :** أنْ تكون الكلمة على حرف واحد كواو العطف وباء الجر ، فلا يمكن أنْ يبتدأ بحرف ، ويوقف عليه ، وهو على حرف واحد ، وأقلُّ ما يكون / 26 ــ ب / هذا في الحرفين . [3] ، وأمَّا الحركات ففرعية على السكون ، وهي ثلاث : الضمة ، ومنشاؤها من الشفتين ، سميت بذلك لانضمام الشفتين ، والكسرة ومنشاؤها وسط اللسان ، سميت بذلك لالتواء اللسان لها ، بحيث لو كان صلبا لانكسر ، والفتحة ومنشاؤها أقصى الحلق

10 ، وسميت بذلك لانفتاح الحلق والفم بها ، والسكون خلو الحركة من هذه الثلاث. [4]

المفصل : " القياس في كل مبني أن يكون ساكنا ، وما حرك من ذلك فلعلة ، فإذا وجدت مبنيا ساكنا فليس لك أن تسأل عن سبب سكونه ؛ لأن ذلك مقتضى القياس فيه ، فإن كان متحركا فلك أن تسأل عن سبب الحركة ، وسبب اختصاصه بتلك الحركة دون غيرها "

وكان السكون أصلا في البناء ؛ لأنه أخف من الحركة ، وحتى يعادل ثقل البناء الناشيء من لزومه حالة ثابتة ، ولكي يقابل الحركة في الإعراب ، والدليل على خفته دخوله في الكلام المبني اسما وفعلا وحرفا ، ويلي السكون في الخفة الحركة بالفتح ، ثم الحركة بالكسر ، وآخرها الضم ، ينظر : شرح المفصل 3 : 82

1 – وذلك نحو : (أيْـنَ) .

2 – وذلك نحو (قبـلُ ، وبعـدُ) .

3 – ذكر بعض النحاة أسباب تحرك المبني خمسة : التقاء الساكنين كأين ، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل في التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا . ينظر شرح الأشموني على الألفية 1 : 121– 122 .

4 – ترتبط أنواع الحركات بحركة مقدمة اللسان نحو سقف الحنك ، أو حركة مؤخرة اللسان نحو سقف الحنك كذلك ؛ فإن كان اللسان مستويا في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك ، وتركت الهواء ينطلق من الرئتين ويهز الأوتار الصوتية وهو مارٌّ بها ؛ نتج عن ذلك صوت الفتحة (a) ، فإذا تركت مقدمة اللسان تصعد نحو وسط الحنك الأعلى بحيث يكون الفراغ بينهما كافيا لمرور الهواء دون أن يحدث في مروره بهذا الموضع أي نوع من الاحتكاك والحفيف ، وجعلت الأوتار الصوتية تهتز مع ذلك ؛ نتج صوت الكسرة الخالصة . أما إذا ارتفع أقصى اللسان

وقد وقعت هذه الحركات والسكون مشتركة بين الإعراب والبناء ؛ لأنّهم لم يقدروا على أنْ يختلقوا للبناء حركات وسكونا تضاد حركات الإعراب وسكونه ، فالإعراب ضد البناء من جهة المعنى ، ومماثل له من جهة اللفظ ، والفرق بينهما أن حركة الإعراب وسكونه يزولان بزوال العامل ، بخلاف حركة البناء وسكونه ؛ فإنهما لازمان ؛ لأنَّهما لم يحدثا بعامل . 5

وقد اختلف في الحركات بالنسبة إلى الإعراب والبناء من جهة الأصالة على ثلاثة مذاهب ، **أحدها** : أنَّ الحركات أصلٌ في الإعراب ومستعارة في البناء ؛ لأنَّها ألفاظ ، وحقُّ الألفاظ أنْ تدل على معنى ، وهو متحقق في الإعراب .

الثاني : أنَّها أصلٌ في البناء مستعارة في الإعراب ؛ لأنَّ حركات البناء لازمة ، فهي كالأسد / 27 ـ أ / للحيوان المعروف ، ولعموم وجودها في أول الكلام وحشوها وآخرها ، بخلاف حركات الإعراب ، فإنَّها لا تكون إلا في الآخر . 10

والثالث : أنَّ الحركات أصل في كلٍّ واحد منهما ؛ لما ذكرنا من التعليلين ، قال ابن الخباز[1] : ولم يذهب أحدٌ إلى أنَّها مستعارة فيهما ؛ لأنَّ الاستعارة من غير تقدم حقيقة محال .[2]

نحو سقف الحنك بحيث لا يحدث للهواء المار بهذه المنطقة أي نوع من الحفيف مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية فإن الصوت الذي ينتج عن ذلك هو صوت الضمة الخالصة . ينظر : المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ص 93 – 94 .

1 – (ابن الخباز) : هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي ، لغوي بارع ، وأديب عروضي ، له العديد من المؤلفات ، منها : الغرة المخفية في شرح الألفية ، وشرح إيضاح أبي علي الفارسي ، وتوجيه اللمع ، وشرح المفصل ، وغيرها ، " ت : 637هـ " ، ينظر : بغية الوعاة 1 : 304 ، ومعجم المؤلفين 1 : 200 ، والأعلام 1 : 117 .

2 – قال العكبري في " اللباب " 1 : 57 " واختلفوا هل الإعراب سابق على البناء أم العكس ؟ فالمحققون على أن الإعراب سابق ؛ لأن واضع اللغة حكيم ، يعلم أن الكلام عند التركيب لابد أن يعرض فيه لبس ، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارنا للكلام ، وقال الآخرون : تكلمت العرب بالكلام عاريا من الإعراب ؛ فلما عرض لهم اللبس أزالوه بالإعراب ، وهذا لا يليق بحكمتهم . " ، وعرض ابن جني في " الخصائص " 2 : 31– 32 رأيين متناقضين ، كلاهما للأخفش ، فحوى الأول أن العرب أدركت بالحس الصادق حاجتها إلى بناء بعض الألفاظ وتصورته قبل وقوعه ، وفحوى الثاني أن الاستعمال قادها إلى بناء ما بنت ، ورجح ابن جني الرأي الأول ،

قلتُ : في استلزام المجاز الحقيقة خلاف مشهور في الأصول ، ولما كانت هذه الحركات مشتركة بين الإعراب والبناء مختلفة الصفة ، فرق النحويون بين أسمائها ؛ لإزالة الاشتراك ، فسمُّوا حركات البناء ضمًا وفتحا وكسرا ، وسكونه وقفا ؛ لأنّهن لا يدللن على معان ، بل حاصلها الهيئات اللفظية ، وسمُّوا حركات الإعراب رفعا ونصبا

5 وجرا ، وسكونه جزما ؛ لأنّهن أصول في معمولاتها ، وزعم بعضهم أنَّ تسمية حركات البناء الضمة والفتحة والكسرة تسمية لغوية ، وتسمية حركات الإعراب الرفع والنصب والجر تسمية صناعية ، فالأولى أصل ، والثانية فرع ، وإنّما اختلفوا للفرق بينهما .

وقال فخر الدين : ذهب قطرب[1] إلى أن الحركات البنائية مثل الإعرابية [2] ،

10 وخالفه سائر النحاة ، قال : وهذا النزاع لفظي ؛ لأنه إن كان المراد من المثلية ، المثلية في الماهية فالحسُّ يشهد بأن الأمر كذلك / 27 – ب / وإن كان المراد المثلية في

فقال : " والرأي عندي هو الأول ؛ لأنه أدل على حكمتها وأشهد لها بعلمها بمصير أمرها "، وقال السيوطي في " همع الهوامع " 1 : 61 " واختلف في حركات الإعراب وحركات البناء ، أيهما أصل ؟ فقيل : حركات الإعراب ؛ لأنها لعامل ، وقيل : حركات البناء ؛ لأنها لازمة ، وقيل : هما أصلان ، قال بعضهم : وهو الصحيح " ثم قال السيوطي : " قلت : وينبغي أن يكون الخلاف مبنيا على أن الإعراب أصل في الأسماء فقط ، أو فيها وفي الأفعال ، أو في الأفعال فقط ؟ فعلى الأول : يكونان أصلين ، كما أن الإعراب والبناء أصلان ، وعلى الثاني : حركات الإعراب أصل ؛ لأن البناء فرع فيهما ، وعلى الثالث : حركات البناء ؛ لأنه الأصل في الاسم الأشرف ،والذي يظهر ترجيحه : أن حركات الإعراب فقط أصل ، لأنَّ الأصل في الإعراب الحركة ، والأصل في البناء السكون ، والحركة طارئة . "، وينظر كذلك مسائل خلافية في النحو ص 81 ، 82 .

1 – (قطرب) : هو محمد بن المستنير بن أحمد أبوعلي ، الشهير بقطرب ، كان أحد العلماء باللغة والنحو والأدب ، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من أهل البصرة ، من كتبه : معاني القرآن ، والنوادر ، والأزمنة ، " ت : 206هـ " ، ينظر : بغية الوعاة 1 : 242 – 243 ، شذرات الذهب 2 : 15– 16 ، الأعلام 7 : 95 .

2 – ينظر : همع الهوامع 1 : 61 .

الأحكام الوضعية ، فالضرورة تشهد أن الأمر ليس كـذلك ، وسـمى سـيبويه هـذه الحركات مجارى[1] .

قال المازني[2] : وغلط سيبويه في تسمية الحركات البنائية بالمجارى ؛ لأن آلة الجري إنما تكون لما يوجد تارة ، وبعدم أخرى ، والمبني لا يزول عن حالـه ؛ فـلا ينبغي تسميته بالمجارى . وأجيب بأن المبنيات تحرك عند الدرج ، ولا تحـرك عنـد الوقف ، فلم تكن الحركة لازمة لا مطلقا ، فزال الإشكال .

[التنبيه] السابع : في ذكر ضابط رأيته منسوبًا لصدر الأفاضل [3] ، لا بـأس بالختم به ، وإنْ وقع في بعض أمثلته نزاع : [حيث قال] [4] : اعلم أنَّ ما لا يظهر فيه الإعرابُ على ضربين : أحدهما : أنْ يكـون مبنيًـا ، والآخـر معربًـا ، والأول ضربان : مفرد وجملة ، والمفردُ ضربان : ضربٌ يعرض لـه عند التركيب البنـاء ، وضربٌ لا يعرض لـه ، أمَّا الأول ، فعلى قسمين ، أحدهما : ما كان متضمنا معنـى الحرف كالشطر الآخر من خمسة عشر ، واسم " لا " ؛ وكل ما ضمن معنـى الألـف واللام كـ" سحر " والغايات ، والثاني : ما لا يتضمنه ، كالصدر من خمسة عشـر ،

---

1 – ينظر : الكتاب 1 : 13 ، حيث قال : " هذا باب مجارى أواخر الكلم مـن العربيـة ، وهـي تجري على ثمانية مجار : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضم والكسر والوقـف ، وهذي المجارى الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجر والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف . "

2 – (المازني) : هو بكر بن محمد بن بقية ، وقيل : ابن عدي ، ابن حبيب ، الإمام أبوعثمـان المازني ، كان إماما في العربية ، متسعا في الرواية ، وهو بصـري ، روى عـن أبـي عبيـدة والأصمعي وأبي زيد ، وقال عنه المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان ، من كتبه : علل النحو ، ما تلحن فيه العامة ، الديباج في جوامع كتاب سيبويه ، " ت : 249هـ " ، ينظر : إنباه الرواة 1 : 246 – 256 ، بغية الوعاة 1 : 463 – 466 ، والأعلام 2 : 69 .

3 – (صدر الأفاضل) : هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي ، برع فـي علـم الأدب وفاق في نظم الشعر ونثر الخطب . قال ياقوت : صدر الأفاضل حقـا .مـن مصـنفاته : التجمير في شرح المفصل بسيط ، السبيكة في شرحه متوسط ، المجمرة في شرحه صغير ، شرح المقامات ، وغيرها ، ينظر : بغية الوعاة 2 : 252–253 ، ومعجم الأدباء 4 : 582 – 592 .

4 – زيادة من المحققين .

والمضاف إلى ياء المتكلم ، ونحو : دمشقي ، وضاربه ، وما اتبع نحو ﴿ الحمد لله ﴾ [1] – بكسر الدال – والمضارع المتصل به إحدى النونين .

أمَّا الضرب الذي لا يعرض لـه / 28 ـ أ / عند التركيب البناء هو الحرف ، والفعل الماضي ، والأمر ، وأسماء الأفعال ، والأصوات المختلفة ، والأسماء الجارية مجرى المبني ، وهو أيضا ضربان : ضرب يجري مجرى الحرف كالمضمرات والمبهمات والحكايات وقط وعوض[2] ، وضربٌ يجري مجرى المضمر كالمنادى المفرد .

وأمَّا الجملة ، فسواء كانت أسمية أو فعلية ، فإنَّها من حيث هي جملة غير معربة [3] .

وأمَّا المعربُ الذي لا يظهر فيه إعراب ، فنوعان ، نوع يكون الظهور فيه باختيار المتكلم ، وهو المعرب الموقوف عليه والمحكي .

ونوعٌ لا يكون كذلك ، وهو ضربان ، ضربٌ في كلِّ أحوال الإعراب كذلك كالمقصور ، وضرب في بعض أحواله ، وهو ضربان ، ضربٌ يستوجب امتناع الصرف ، وضربٌ لا يستوجبه ، فالذي لا يستوجبه كالقاضي ، والذي يستوجبه ضربان ، ضربٌ يدخله التنوين كجوار في الحالتين ، وضربٌ لا يدخله كغير المنصرف. [4]

---

1 – سورة الفاتحة ، من الآية 2 ، وسبق تخريج هذه القراءة في ص 23 من هذا الكتاب .

2 – قال الرضي في " شرح الكافية " 3 : 224 – 225 : " ومعنى " عوض " المستقبل عموما ، وهي في الأصل اسم للزمان والدهر ... وبناء " عوض " على الضم ؛ لكونه مقطوعا عن الإضافة كـ " قبل وبعد " بدليل إعرابه مع المضاف إليه ، نحو : عوض العائضين ، أي : دهر الداهرين ، ومعنى الداهر ، والعائض : الذي يبقى على وجه الدهر ، فكأن المعنى ما بقي في الدهر داهر ، وجاء في " عوض " فتح الضاد وكسرها أيضا ، وأكثر ما يستعمل " عوض " مع القسم ، كقوله:

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما *** بأسحم داج عوض لا نفترق

3 – الجملة بكاملها مبنية ؛ لعدم توارد المعاني التي توجب الإعراب فيها ؛ لأنه لا يمكن استقلال أحد أركانها عن الآخر ، ينظر : أمالي ابن الشجري 2 : 288 ، المجلس (53) .

4 – قال الخوارزمي في " التخمير " 1 : 204 – 205 " الإعراب على نوعين : بالحركات وبالحروف ، ثم الإعراب بالحركات على ضربين ، ظاهر ومقدر ، فالظاهر في موضعين : في كل ما كان حرف إعرابه صحيحا كزيد ورجل ، أو جاريا مجرى الصحيح ، وهو أن يكون حرف

وليكن هذا آخر كلامنا في هذا الفصل ، والله أعلم بالصواب ، ونسأله المزيد من فضله إنَّه الكريم الوهاب ، وليعذر الواقف عليه ، والمحدِّق ببصيرته إليه ، فإنِّي ألفته والقلبُ مقروحٌ ، والفؤادُ / 28 – ب / بأسياف الهم مجروحٌ ، وقد أصمته من الزمان نبال نكاياته ، وأدمت جلد جلده جراح جناياته ، وخلع عليه لباس الخمول والعطل ، 5 وأيسه حظر العجيب من الوصل ، والمال قد مال ، والأحوال حائلة ، والجارُ قد جارَ ، والأخوان خوان ، والله اسأل أنْ لا يجعل حظِّي من هذا الأمر الشكوى ، وأنْ يطلعني على حقِّ العبودية ، وسرِّ الألوهية ، فإنَّه أهل التقوى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلَّى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا أبدًا إلى يوم الدين ، والحمد لله ربِّ العالمين .

10

انتهى .

15

إعرابه علة ساكنا ما قبله كظبي ودلو ، والمقدر في موضعين أيضا ، في كل ما كان في آخره حرف مقصور كالعصا وسعدى أو ياء مكسورا ما قبلها كالقاضي والغازي في حالتي الرفع والجر ، وهذا لأن ورود الحركتين في مثل هذه الياء مستثقل ، فإن سألت : ما بالهم عدوا مثل العصا وسعدى في المعربات ، ولم يعدوا المبني فيها مع أن الإعراب في كل واحد من الموضعين ممتنع وغير موجود من حيث الظاهر ومقدر من حيث المعنى ؟

أجبت : هذا النوع من المعرب لا يخلو من أن تلحقه التنوين أو لا يلحقه ، فإن لحقه ظهر الفرق بينه وبين المبني ؛ لأن المبني كما لا يمسه الإعراب لا يلحقه التنوين أيضا ، وإن لم يلحقه فالفرق بينه وبين المبني ظاهر ؛ لأن المبني هو الذي امتنع إعرابه لمناسبة الحرف أو مع مجاورته له ؛ ولا كذلك هذا النوع من المعرب ؛ فإنه حيث امتنع فيه الإعراب امتنع لاستثقاله على أحدهما وامتناعه على الآخر .

((الفهـــارس الفـــنية))

(01) فهرس الآيات القرآنية

(02) فهرس الأبيات الشعريـــة

ت	البيت الشعري	قائلـه	بحره	الصفحة
01	وَإِنِّي وَقَــفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْـلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ	نصيب بن رباح	الطويل	60
02	فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكـــاد أغــص بالماء الفــرات	يزيد بن عمرو بن خويلد	الوافـــــر	63
03	وَرَجٍّ الفتى للخير ما إنْ رأيته على السِّنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ	معلوط القريعي	الطويل	36
04	ومر دهــر عــلى وبـــــار فهـــلـكــت جــهــرة وبــــار	الأعشى	مجزوء البسيط	67
05	لَوْ لــَمْ تَكُنْ غَطَــفَانُ لا ذُنوبَ لهَا إذًا لَلامَ ذوو أحْسَابهـــا عُمَــرًا	الفرزدق	البسيط	37
06	وما النَّـــاس إلا كالدِّيــارِ وَأَهْـلُها بِها يَوْمَ حَــلُّوهَا وَغدْوًا بَلاقِعُ	لبيد بن أبي ربيعة	الطويل	61
07	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال	أبوقيس بن رفاعة	البسيط	71
08	إذا قالــت حــذام فصدقــوها فــإنَّ القــول ما قالــت حــذام	لجيم بن صعب	الوافر	66
09	ألا هَيَّــما ممَّا لــقيــت وَهيّمــــا وويحا لمن لم يلق منهنَّ ويحما	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	73
10	وكيف أنساك لا أيديك واحدة عندي ولا بالذي أوليت من قــدم	أبودهبل الجمحي	البسيط	81

(03) فهرس أنصاف الأبيات

ت	نصف البيت	قائله	بحره	الصفحة
01	عَلَى حينِ عاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا	النابغة الذبياني	الطويل	73
02	ألا أيُّهذا الزَّاجري أحْضرَ الوغى	طرفة بن العبد	الطويل	44
03	أما ترى حيث سهيل طالعا	الكسائي	الرجز	78
04	كأنَّ بين فكها والفك	منظور بن مرثد الأسدي	الرجز	49
05	.... أهل روانا بسفح القاع ذي الأكم	زيد الخيل	البسيط	47
06	.... علَى حين يستصبين كلَّ حليم	مجهول القائل	الطويل	73

(04) فهرس أجزاء الأبيات

ت	جزء البيت	قائله	بحره	الصفحة
01	.... بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس	المرار بن سعيد الفقعسي	الكامل	72
02	.... ألا لا من سبيل إلى هند	مجهول القائل	الطويل	83

5

(05) فهرس الكتب الواردة في المتن

ت	اسم الكتـــــاب	الصفحـــــات
24	قواعــد المطارحة ، لابن إياز	49
25	الكافية ، لابن مالك	43
26	الكشــاف ، للزمخشري	46
27	المحـــرر ، لفخر الدين الرازي	94
28	المفصل ، للزمخـــشري	39

5

10

15

(06) فهرس الأعـــلام

ت	اسم العـــلم	الصفحات
01	الأخفــش	52 ، 55
02	الأصفهــاني	41
03	ابن إيـــاز	49 ، 74 ، 90
04	بدر الديـــن + ابن الناظم	35 ، 41 ، 55
05	ابن برهـــان	93
06	أبو البقـــاء العكبري	33 ، 53
07	الجرجـــاني	28 ، 90 ، 91 ، 95
08	الجرمــــي	74 ، 80
09	ابن جني + (أبوالفتح)	30 ، 32 ، 35 ، 39 ، 43 ، 53 ، 57 ، 63 ، 72 ، 74 ، 91* ، 95
10	ابن الحاجــب	28 ، 51 ، 56
11	حميــد بن ثور	72
12	أبوحيـــان	27 ، 30 ، 33 ، 35
13	ابن الخباز	97
14	ابن الخشـــاب	28 ، 42
15	الخفـــاف	92
16	الخليـــل بن أحمد	50
17	ابن الدهـــان	45 ، 59 ، 61 ، 77 ، 79 ، 90
18	ابن أبي الربيع	65
19	الرمانــــي	80
20	الزجـــاج	48 ، 49 ، 80
21	الزمخشــري	28 ، 39 ، 46
22	ابن الســراج	50

ت	اسم العـــلم	الصفحات
23	أبو سعيد السيرافي	39 ، 80
24	سيبـــويه	31 ، 41 ، 47 ، 50 ، 56 ، 65 ، 67 ، 74 ، 82 ، 83 ، 86 ، 87 ، 92 ، 99
25	الشـــاطبــي	37
26	ابن الشجـــري	29 ، 68
27	الشلوبيـــن	57
28	ابن الصائـــغ	82
29	صدر الأفاضل	99
30	العبـــدي	60
31	ابن عصفور	26 ، 81
32	ابن العطـــار	31
33	الفارسي + (أبوعلي)	30 ، 33 ، 39 ، 41 ، 45 ، 47 ، 59 ، 63 ، 65 ، 72 ، 74 ، 78 ، 83
34	فخر الدين الرازي	94 ، 98
35	الفـــراء	42
36	قطـــرب	98
37	أبو قيس بن رفاعة	70
38	الكســـائي	59
39	المازني	99
40	ابن مالـــك + الناظم	22 ، 24 ، 25 ، 26 ، 27 ، 33 ، 34 ، 35 ، 37 ، 42 ، 43 ، 50 ، 85 ، 91
41	ابن معط	74
42	المطرزي	29
43	ابن هشـــام	31 ، 63 ، 83
44	النيـــلي	28

(07) فهرس المذاهب والمدارس النحوية

5

10

15

(08) : فهــرس المصادر والمراجع

أولا * القــرآن الـكــريــــم .(رواية حفص بن سليمان بن المغيرة الأسَدي الكُوفيّ لقراءة عاصم ابن أبي النَّجود الكوفيّ التابعيّ) .

5

ثـانـيًا * الكتـب المـطـبوعـة :

(1) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ، المسمَّى " منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات " تأليف العلامة الشيخ : أحمد بن محمد البنا ، تح : د . شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت مكتبة الكليات الأزهرية ، ط = 1 ، ت ط : 1407هـ = 1987م .

10

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيَّان الأندلسي ت : د رجب عثمان محمد ، مراجعة : د رمضان عبدالتواب ، النــاشر مكتبة الخـانجي بالقاهـرة ، ط :1 ، ت ط : 1418هـ 1998م .

(3) أسرار العربيـة ، للإمــام ، عبدالرجمن بن الأنباري ، ت : محمد حسين شمس الدين ، منشورات : محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنـان ، ط : 1 ، ت ط : 1418هـ 1997م .

15

(4) الأشباه والنظائر في النحو ، للإمام : جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(5) الأصول في النحو ، لابن السراج النحوي ، ت: د عبدالمحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط : 2 ، ت ط : 1407هـ 1987م .

20

(6) إعراب القرآن ، تأليف : أبي جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس ، ت 338 هـ ، تح د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط = 3 ، ت ط : 1409هـ = 1988م .

(7) الأعلام " قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " تأليف : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، ط = 10 ، ت ط : 1992م .

25

(8) الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، علي بن الحسين ، تح : لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ، ودار الثقافة ، بيروت ، ط = 6 ، ت ط : 1983م .

(9) الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين ، عبد الرحمن السيوطي ، ت : 911هـ ، تح : د . أحمد سليم الحمصي ، و د . محمد أحمد قاسم ، دار جروس برس ، ط : 1 ، ت ط : 1988م .

30

(10) أمالي ابن الحاجب ، لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب ، ت 646 هـ ، تح : فخر صالح سليمان قداره ، دار الجيل ، بيروت + دار عمار ، عمان ، ط = 1 ، ت ط : 1409هـ = 1989م .

(11) أمالي ابن الشجري ، تأليف : هبة الله علي بن محمد حمزة الحسني العلوي ، تح : د . محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، ط = بلا ، ت ط : بلا .

(12) أمالي المرتضي ، للمرتضي ، ت : محمد أبوالفضل إبراهيم ، ط : 2 بيروت ، ت ط : 1967م .

(13) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تأليف الوزير جمال الدين ، علي بن يوسف القفطي ، تح محمد أبوالفضل إبراهيم ،المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ط = 1 ، ت ط : 1424= 2002م .

(14) الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف الإمام كمال الدين أبي البركات ، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ت 577هـ ؛ تح : محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، ط = بلا ت ط : بلا .

(15) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، دار الفكر ، بيروت ، ط : 6 ، ت ط : 1394 هـ 1974م .

(16) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تح : د . موسى بناي العليلي ، دار إحياء التراث الإسلامي ، مطبعة العاني – العراق ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(17) الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، ت : 377هـ ، تح : د . مازن مبارك ، دار النفائس ، ط : 6 ، ت ط : 1416هـ = 1996م .

(18) البداية والنهاية ، لابن كثير، إسماعيل بن عمر ، تح : أحمد أبو ملحم وغيره ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : 3 ، ت ط : 1973م .

(19) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت 911 هـ تح : محمد أبوالفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ت ط 1419هـ = 1998م .

(20) تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية بيروت ، لبنان ، ط = 3 ، ت ط : 1401هـ = 1981م .

(21) تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد مرتضي الزبيدي ، المطبعة الخيرية بمصر ، ت ط 1306 هـ .

(22) تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط = 3 ، ت ط : 1404هـ = 1984 .

(23) تاريخ الأدب العربي (بالعربية) بروكلمان (كارل) ، ترجمة : عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر ت ط : 1962 - 1968م

(24) التبيان في إعراب القرآن ، تأليف أبي البقاء ، عبد الله بن الحسين العكبري ، ت 616هـ ، تح : علي محمد البجاوي ، دار الشام للتراث – بيروت – لبنان ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

5 (25) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تح : د . عبدالرحمن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط : 1 ، ت ط : 1406 هـ = 1986م .

(26) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، ت : د عبّاس مصطفى الصالحي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، ط : 1 ، ت ط : 1406هـ 1986م.

10 (27) التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ، تأليف : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تح : د . عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط : 1 ، ت ط : 1990م

(28) التذكرة النحوية ، لأبي حيان ، ت: عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ط : 1 ، ت ط : 1406هـ 1986م .

15 (29) التذييل والتكميل في شرح التسهيل ؛ لأبي حيان ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط : 1 ، ت ط : 1420هـ = 2000م .

(30) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تح : محمد كامل بركات ، الناشر : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ط : بلا ، ت ط : 1387هـ = 1967م .

(31) التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تح : د . عوض بن حمد القوزي ، ط : 1 ، ت ط : 1415هـ = 1994م .

20

(32) تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان ، محمد بن يوسف ، ت 754هـ ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط = 1 ، ت ط : 1413هـ = 1992م .

(33) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل) لناظر الجيش ، تح : د . علي محمد فاخر ، وآخرين ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط : 1 ، ت ط : 1428هـ = 2007م .

25 (34) تهذيب اللغة ، للأزهري ، أبي منصور ، محمد بن أحمد الأزهري ، ت 370هـ ، تح : أ . عبدالسلام هارون ، ومراجعة : أ . محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل العرب ، ط = بلا ، ت ط : بلا .

(35) التوطئة ، لأبي علي الشلوبين ، تح : د . يوسف أحمد المطوع ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(36) ثلاثة كتب في الأضداد ، للأصمعي ، والسجستاني ، ولابن السكيت ، نشر : أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ط : بلا ، ت ط : 1913م .

30

(37) الجامع لأحكام القرآن ، للإمام القرطبي ، أبي عبدالله ، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط = بلا ، ت ط : بلا .

(38) الجمل في النحو ، لأبي بكر ، عبد القاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ، ت 471 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، تح : يسرى عبد الغني عبدالله ، ط : 1 ، ت ط : 1990م

5 (39) جمهرة اللغة ، لابن دريد ، مكتبة الثقافة الدينية ، ت ط : بلا .

(40) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، للإمام علاء الدين بن علي الإربلي ، صنعه : إميل بديع يعقوب ، دار النفائس ، بيروت ، ط = 1 ، ت ط : 1991م .

(41) الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، ت : د فخر الدين قباوه والأستاذ : محمد نديم فاضل ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط : 2 ت ط : 1403هـ 1983م .

10 (42) حاشية الصبان على الأشموني ، ت : طه عبدالرؤوف سعد الناشر : المكتبة التوقيفية ، ت ط : بلا .

(43) حاشية يس~على شرح التصريح على التوضيح ، للحمصي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(44) حجة القراءات ، لأبي زرعة ، عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تح : سعيد الأفغاني

15 بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط = 4 ، ت ط : 1404هـ .

(45) الحجة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبوبكر بن مجاهد تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ت 377هـ ، تح : كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط = 1 ، ت ط : 1421هـ = 2001م .

(46) الخاطريات ، لابن جني ، تح : علي ذو القفار شاكر ، طبعة دار الغرب الإسلامي ، ت ط :

20 بلا ، ط : بلا .

(47) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، ت 1093 هـ ، تح : أ . عبد السلام هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط= 3 ، ت ط : 1409هـ = 1989م .

(48) الخصائص ، صنعة أبي الفتح عثمان بن جني ، ت 392هـ ، تح : أ . محمد علي النجار

25 طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ت ط : 1999م .

(49) الدرر اللوامع على شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تح : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط = 1 ، ت ط : 1981م .

(50) ديوان الأعشى ، تح : أ . كامل سليمان ، دار الكتاب اللبناني ، ط : 1 ، ت ط : بلا .

(51) ديوان حميد بن ثور الهلالي ، صنعه : عبدالعزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(52) ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة) شرح : أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس بن ثعلب ، تح : عبد القيس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط : 1 ، ت ط : 1982م .

5 (53) ديوان زيد الخيل الطائي (شعر زيد الخيل) ، صنعه : أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(54) ديوان طرفة بن العبد ، لطرفة بن العبد ت 564م ، دار صادر – بيروت ، ط = بلا ، ت ط : 1980م .

(55) ديوان الفرزدق : شرح : د علي مهدي زيتون ، دار الجيل – بيروت ، ط = 1 ، ت ط : 1417هـ = 1997م .

10

(56) ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي ، دراسة وجمع وتحقيق : حسن محمد باجودة ، دار التراث ، القاهرة ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(57) ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، تح : إحسان عباس ، الكويت ، مطبعة حكومة الكويت ، ط : 2 ، ت ط : 1984م .

15 (58) ديوان المرار بن سعد الفقعسي (ضمن شعراء أمويون) تح : نوري حمودي القيسي ، عالم الكتب بيروت ، ومكتبة النهضة العربية بغداد ، ط : 1 ، ت ط : 1985 .

(59) ديوان النابغة الذبياني ، تجميع وشرح الأستاذ الإمام : محمد الطاهر عاشور ، الشركة التونسية للتوزيع ، قرطاج – تونس ، ط = 2 ، ت ط : 1406هـ = 1986م .

(60) ديوان نصيب بن رباح ، جمع وتقديم : داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ط : 1 ، ت ط : 1968م .

20

(61) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، ت: 702 هـ ، تح أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ط = 1 ، ت ط : 1975 م.

(62) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، تأليف : محمد باقر الموسري الخوانساري الأصبهاني ، ت : أسد الله إسماعيليان ، دار المعرفة بيروت لبنان ، ت ط : بلا .

25 (63) سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح ، عثمان بن جني ، تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط : 1 ، ت ط : 1985 .

(64) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد ، أبي الفلاح ، عبد الحي بن العماد الحنبلي دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

(65) شذور الذهب ، لابن هشام الأنصاري ، ت : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، ط : 10 ، ت ط : 1965م .

30

(66) شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي ، يوسف بن أبي سعيد ، دار المأمون للتراث ، دمشق وبيروت ، ط : بلا ، ت ط : 1971م .

(67) شرح أبيات المغني ، للبغدادي ، ت : عبدالعزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق ، منشورات دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط :1 ، ت ط : 1393 هـ 1973م.

5 (68) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، المسمى " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " ؛ للأشموني تح : د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ط = بلا ت ط : بلا .

(69) شرح الألفية لابن الناظم ، تح : د . عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

10 (70) شرح التسهيل ، لابن مالك ، ت : د عبدالرحمن السيد ، و د محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط : 1 ، ت ط : 1410 هـ 1990م .

(71) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ : خالد الأزهري ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(72) شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي ، 15 تح : فواز الشعار ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط :1 ، ت ط : 1419هـ = 1998م

(73) شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ، ط = 2 ، ت ط : 1996م .

(74) شرح شافية ابن الحاجب ، للأستراباذي ، محمد بن الحسن ، تح : محمد نور الحسن وأخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط : بلا ، ت ط : 1982م .

20 (75) شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، عنى بشرحه الشيخ الشنقيطي ، لجنة التراث العربي ، دمشق ، ت ط : 1966م .

(76) شرح ابن عقيل ، ت : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(77) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك ، تح : عبدالرحمن العبيدي لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراقية ، ط = 1 ، ت ط : 1977م .

25 (78) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، جمال الدين ، محمد بن عبد الله ، ت : 672 هـ ، تح : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : 1 ، ت ط : 1420هـ = 2000م .

(79) شرح المفصل ، للشيخ العلامة : موفق الدين ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، ت 643 هـ ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ط = بلا ، ت ط : بلا .

(80) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لمصنفها جمال الدين ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب ، تح : جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة – السعودية ، ط : 1 ، ت ط : 1418هـ - 1997م .

(81) الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، تح : أحمد محمد شاكر ، ط : بلا ، ت ط : 1977م .

(82) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها ، لابن فارس ، تح : مصطفى الشويمي مؤسسة بدران للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ت ط : 1383هـ = 1964م .

(83) طبقات الشافعية الكبرى ، للإمام ، تاج الدين السبكي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت لبنان ، ط : 2 ، ت ط : بلا .

(84) طبقات فحول الشعراء ، تأليف : محمد بن سلام الجمحي ، ت 231هـ ، شرح وتعليق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط = بلا ، ت ط : بلا .

(85) طبقات المفسرين ، للإمام الحافظ ، شمس الدين الداودي ، مراجعة : لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط :1 ، ت ط:1403 هـ 1983م .

(86) العقد الفريد ، ابن عبد ربه الأندلسي ، أبو عمر أحمد بن محمد ، شرحه : احمد أمين وآخرين ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ت ط : 1359 = 1940 م .

(87) غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبي الخير ، محمد بن محمد الجزري ، ت 833هـ ، عنى بشره : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط = 3 ت ط : 1402 هـ = 1982م .

(88) الفهرست ، لابن النديم ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ط : بلا ، ت ط : 1978م .

(89) اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تح : غازي مختار طليمات ، دار الفكر العربي – بيروت – لبنان ، ط : بلا ، ت ط : 1422 هـ = 2001م .

(90) الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس ، محمد بن يزيد المبرد ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط = 3 ، ت ط : 1417هـ = 1997م .

(91) كتاب الإيضاح ، لأبي علي الفارسي ، تح : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط : 2 ، ت ط : 1416هـ = 1996م .

(92) كتاب السبعة في القراءات ؛ لابن مجاهد ، تح : د شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط = 3 .

(93) كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو ، الملقب بـ(سيبويه) ، ط : 1 ، المطبعة الكبري الأميرية بولاق مصر المحمية ، ت ط : 1317هـ .

(94) كتاب الشعر (إيضاح الشعر) ، لأبي الفارسي ، تح : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، ط : بلا ، ت ط : 1408هـ - 1988م .

(95) كتاب العين ، لأبي عبدالرحمن ، الخليل بن أحمد ، ت: د مهدي المخزومي د إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .

5 (96) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، تأليف : حاجي خليفة بيروت لبنان ، ت ط : 1992م 1413هـ .

(97) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ، ت 538هـ ، دار المعرفة ، بيروت لبنان . ، ط = بلا ، ت ط : بلا .

10 (98) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تح : د . محيي الدين رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ت ط : 1974م .

(99) لسان العرب ، لابن منظور ، أبي الفضل ، جمال الدين محمد بن مكرم ، ابن منظور الأفريقي المصري ، تح : عبدالله علي الكبير وآخرين ، دار المعارف .

(100) ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ت 311هـ ، تح : د . هدى محمود قراعة ، القاهرة ت ط : 1391هـ = 1971م .

15

(101) مجالس ثعلب ، لأبي العباس ، أحمد بن يحيى ثعلب ت 291هـ ، تح : عبدالسلام هارون دار المعارف ط = 4 ، ت ط : 1400 هـ = 1980م .

(102) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تح : علي الجندي ناصف و آخرين ، القاهرة ، ت ط : 1415هـ = 1994م .

20 (103) المحصول في علم أصول الفقه ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود ، وآخر ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ط : 2 ، ت ط : 1999م

(104) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عنى بنشره : ج . برجشتراسر دار الهجرة ، ط = بلا ، ت ط : بلا .

(105) المخصص ، لابن سيدة ، بولاق ، ت ط : 1318هـ .

25 (106) المدخل إلى علم اللغة ، د . رمضان عبد التواب ، دار النشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ت ط : 1980م ، ط : بلا .

(107) المرتجل ، لابن الخشاب ، تح : علي حيدر ، طبع بدمشق ، ط : بلا ، ت ط : 1392 هـ = 1972م .

(108) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين ، عبد الرحمن السيوطي ، ت : 911هـ ، تح : فؤاد علي منصور ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط: 1 ، ت ط : 1418هـ = 1998م .

(109) مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري ، تح : د . عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، ط : بلا ، ت ط : 2004م .

(110) المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تح : د . محمد الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ، ط : 1 ، ت ط : 1403هـ = 1982م .

(111) المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تح : د . علي جابر المنصوري ، مكتبة النهضة العربية ، ط : بلا ، ت ط : 1406هـ - 1986م .

(112) المسائل المشكلة (البغداديات) ، لأبي علي الفارسي ، تح : صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط : بلا ، ت ط : بلا

(113) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، أبي إسحاق ، إبراهيم بن السري بن سهل ، ت 311 هـ تح : د عبدالجليل عبده شلبي ، دار الحديث ، ت ط : 1994 .

(114) معاني القرآن ، الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، ت 207هـ ، تح : محمد علي النجار و أخرين دار السرور ، ط= بلا ، ت ط : بلا .

(115) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، عبد الرحيم بن أحمد العباسي ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط : بلا ، ت ط : 1947م

(116) معجم الأدباء ، ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت ، ط : بلا ، ت ط : 1979م .

(117) معجم القراءات القرآنية ، د عبدالعال مكرم ، د . أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، ط= 3 ت ط : 1997م .

(118) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد : د . إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط= 1 ، ت ط : 1423هـ - 1992م .

(119) المعجم المفصل في اللغة والأدب ، د : إميل بديع يعقوب ، وآخر ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، ط : 1 ، ت ط : 1978م .

(120) معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقي ، دمشق ت ط : 1380 هـ 1960م .

(121) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف الإمام ابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية ، صيدا – لبنان ، ت ط : 1411هـ = 1991م .

(122) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، للإمام العيني محمود ، مطبوع بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، دار صادر – بيروت ، ط = بلا ت ط : بلا .

(123) المقتصد في شرح الإيضاح ، للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، تح : د . كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والأعلام ، العراق ، ط : بلا ، ت ط : 1982م .

(124) المقتضب ، لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد ، ت 285هـ ، تح : محمد عبدالخالق عضيمة ، القاهرة ت ط : 1415هـ = 1994م .

(125) المنصف ، لابن جني ، ت : إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مكتبة الحلبي ، مصر ، ط : 1 ، ت ط : 1373هـ 1954م .

(126) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تأليف : جمال الدين أبي المحاسن الأتابكي ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، المؤسسة المصرية العامة ، ط : بلا ، ت ط : بلا .

(127) هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ت ط : 1992م 1413هـ .

(128) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تح : د . عبدالعال مكرم ، أ . عبدالسلام هارون ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ت ط : 1971م .

(129) الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، باعتناء : بيرند راتكه ، دار النشر : فرانز شتايز بفيسبادن ، ت ط : 1399هـ = 1979م .

(130) الوساطة بين المتنبي وخصومه ، للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني ، تح : محمد أبوالفضل إبراهيم + علي محمد البجاوي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ط = بلا ، ت ط : 1966م .

(131) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العبَّاس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ت 681هـ ، تح : إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت – لبنان .

ثالثاً * الكتب المخطوطة :

(132) المحصول في شرح الفصول ، لأبي محمد ، الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله ، ت : 681 هـ ، نسخة مصورة عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، محفوظة بمكتبتنا الخاصة .

(133) منهج ما ألف فيما يرسم بالياء ويرسم بالألف ، لابن علان ، محمد علي بن محمد علان البكري الشافعي ، ت : 1057هـ ، نسخة مصورة عن مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة ، محفوظة بمكتبتنا الخاصة .

(09) : فهرس الموضـــــوعـــــات



كتاب

تأصيل البناء في تعليل البناء

لمؤلفه

عبيد الله محمد بن عبد الله الزركشي

من علماء القرن الثامن الهجري

تحقيق

د. عبد الوهاب محمد عبد العالي   د. محمد سالم الدرويش



